جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية علوم الاقتصادية، التجارية و وعلوم التسيير

قسم:العلوم التجارية

أثر اتفاقيات التعاون والشراكة على حجم التجارة العربية البينية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص:تجارة دولية

من إعداد الطلبة:

- حمداني محمد أمين
- بصالح مختار

الأستاذة المشرفة:

بلعجين خالدية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية:2014-2015

كلمة شكر

أولا وقبل كل شيء نحمد الله عز وجل ونشكره على توفيقه لي في إتمام هذا العمل

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المؤطرة *بلعجين خالدية * على ما أسدلته لنا من نصح وتوجيه وإرشاد كان له أكبر اثر في إنجاز هذا العمل.

و لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور *مداني بشيرة* والأستاذة* ساجي فاطمة*.

كما اشكر ذلك كل من أمناء المكتبات ومدراء المؤسسات الذين تعاونوا معنا

وفي الأخير نشكر كل من أعاننا على إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد

قائمة المحتويات

كلمة شكر

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

المقدمة :..... 02

الفصل التمهيدي : إطار النظري لمفهوم التعاون ،التكامل والشراكة

المبحث الأول : ماهية التعاون الإقتصادي 11

المطلب الأول : نشأة ومفهوم التعاون الإقتصادي 11

المطلب الثاني : أشكال التعاون الإقتصادي..... 12

المطلب الثالث : مزايا التعاون الإقتصادي..... 13

المبحث الثاني : مفاهيم حول الشراكة الإقتصادية 14

المطلب الأول : مفهوم الشراكة 14

المطلب الثاني : الدوافع المؤدية للشراكة 15

المطلب الثالث : الآثار المترتبة على أسلوب الشراكة..... 16

المبحث الثالث : نظرة عامة حول التكامل الإقتصادي 18

المطلب الأول : مفهوم التكامل الإقتصادي 18

المطلب الثاني : مراحل التكامل الإقتصادي 18

المطلب الثالث : مزايا التكامل الإقتصادي 19

المطلب الرابع : عوامل نجاح التكامل الإقتصادي 20

خاتمة الفصل التمهيدي :..... 21

الفصل الأول : واقع الإقتصاديات العربية في مواجهة مظاهر العولمة

المبحث الأول : ماهية العولمة 24

المطلب الأول : نشأة العولمة ومفهومها 24

المطلب الثاني : أنواع العولمة وخصائصها 27

المطلب الثالث : تحليل ظاهرة العولمة 29

المطلب الرابع : آثار العولمة 30

المبحث الثاني : ماهية التكتلات الإقتصادية الإقليمية 33

المطلب الأول : نشأة وتعريف التكتلات الإقتصادية 33

المطلب الثاني : أسباب قيام التكتلات الإقتصادية وأهدافها 37

المطلب الثالث : أهم التكتلات الإقتصادية في العالم 42

المطلب الرابع : علاقة التكتلات الإقتصادية والعولمة 45

المبحث الثالث : الواقع الإقتصادي للدول العربية في ظل العولمة والتكتلات الإقتصادية الإقليمية . 47

المطلب الأول : تطورات القطاع الزراعي والصناعي 47

المطلب الثاني : التطورات النقدية المصرفية والمالية للدول العربية 50

المطلب الثالث : واقع التجارة الخارجية والبينية للدول العربية 53

المطلب الرابع : أوضاع موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف 54

خاتمة الفصل الأول : 57

الفصل الثاني : إتجاهات التجارة العربية في ظل إتفاقيات التعاون والشراكة

المبحث الأول : إتفاقيات التجارية العربية متعددة الأطراف 60

المطلب الأول : مفهوم التعاون الإقتصادي العربي المتعدد الأطراف 60

المطلب الثاني : إستراتجيات العمل الإقتصادي العربي المشترك 62

المطلب الثالث : الإتفاقيات الموقعة في الفترة بين 1945–1980 64

المطلب الرابع : الإتفاقيات الموقعة في الفترة بين 1981–1990 72
المبحث الثاني : إتفاقيات التجارية العربية الثنائية 78
المطلب الأول : تعريف التعاون الإقتصادي الثنائي 78
المطلب الثاني : أهداف الإتفاقيات الثنائية 79
المطلب الثالث : إتفاقيات ثنائية الموفعة في الفترة مابين 1956–1985 80
المطلب الرابع : الإتفاقيات الثنائية الموقعة بعد 1990 84
المبحث الثالث : الإتفاقيات التجارية العربية – الأجنبية..... 90
المطلب الأول : ماهية التعاون العربي – الأجنبي 90
المطلب الثاني : مشروع الشرق أوسطية 91
المطلب الثالث : الشراكة الأورومتوسطية 94
المطلب الرابع : إتفاقيات التعاون العربية – الأجنبية الأخرى 97
المطلب الخامس : تأثير الإتفاقيات العربية – الأجنبية على حجم التجارة العربية 102
خاتمة الفصل الثاني :..... 105

الفصل الثالث : آفاق تنمية التجارة العربية البينية

المبحث الأول : الأركان الرئيسية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 108
المطلب الأول : مسار تنفيذ برنامج منطقة التجارة الحرة العربية 108
المطلب الثاني : الإلتزامات والعضوية في ال GAFTA ومعاملة الدول الأقل نمو 115
المطلب الثالث : أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 119
المطلب الرابع : المعوقات التي واجهت البرنامج التنفيذي لل GAFTA 122
المبحث الثاني : تأثير منطقة التجارة الحرة العربية على آداء بعض المؤشرات الإقتصادية العربية ... 125
المطلب الأول : تطور التجارة العربية البينية ونسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية 125
المطلب الثاني : تأثير منطقة التجارة الحرة العربية على القطاع الزراعي 127

المطلب الثالث : تأثير منطقة التجارة الحرة العربية على القطاع الصناعي 130
المطلب الرابع : دور المنطقة في زيادة الإستثمارات العربية البينية 133
المبحث الثالث : دور التجارة العربية البينية في دعم التكامل الإقتصادي 136
المطلب الأول : مشاكل ومعوقات نمو التجارة العربية البينية 136
المطلب الثاني : الدوافع الحقيقية لتطوير التجارة العربية البينية 141
المطلب الثالث : العوامل المساعدة في تنمية التجارة العربية البينية 145
المطلب الرابع : ضرورة إستكمال مراحل التكامل الإقتصادي العربي 148
خاتمة الفصل الثالث : 152
الخاتمة العامة : 154
المراجع 160

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(3 ، 1)	تطور الناتج المحلي الإجمالي و الناتج الزراعي في الدول العربية	129
(3 ، 2)	قيمة الناتج الصناعي العربي(بالأسعار الجارية) ، (2008-2012)	131

مقدمة عامة

مقدمة

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في الأربعينيات من القرن الماضي و نتيجة لما أفرزاه من تغيرات جذرية في بنية العالم السياسية و العسكرية و الاجتماعية ، و بالأخص البنية الاقتصادية ، أيقنت أغلب الدول و بالخصوص تلك التي استنفرت ثرواتها إبان الحرب أن استقرارها مهدد في أي لحظة ، فما كان من هذه الدول إلا المسارعة في إيجاد حل لهذه الأزمة العويصة فبرزت للوجود ظاهرت فريدة عرفت بظاهرة القرن العشرين ألا و هي ظاهرة التكتلات الاقتصادية فانتشرت هذه الأخيرة في شتى بقاع العالم و تبوأت مكانة هامة و أصبحت ضرورة لا مفر منها في التضام الاقتصادي العالمي الجديد.

و قد تنبهت مختلف دول العالم و مناطقه الإقليمية في عصرنا هذا إلى أهمية هذه الظاهرة في بناء اقتصادياتها حيث أصبح من الصعب على أي بلد ما أي يحقق نموه الاقتصادي و تقدمه الاجتماعي في عصر التكنولوجيات المتقدمة المعنون بظاهرة العولمة و ما تتطلبه هذه الأخيرة من مهارات بشرية و موارد بشرية و موارد مالية و موارد أولية متنوعة الأسواق وكبيرة لتصريف المنتجات بالاعتماد على القدرات الفردية، فالإمكانيات الذاتية وحدها أصبحت غير كافية و لا يمكنها أن تحقق تقدم لأي دولة دون اللجوء إلى إبرام اتفاقيات تعاون مبنية على أسس واضحة، إضافة إلى الرغبة السياسية في المقام الأول لجميع الدول المنضوية تحت لواء هذا التعاون و ذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية و الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء دون أي تمييز بينها.

و الملاحظ في ظل كل هذه التغيرات الطارئة على مستوى جميع البنى في العالم أن الدولة العربية لا زالت لحد الساعة بعيدة عن الركض و ذالك بفعل تخليها عن تلك الظاهرة المميزة للعصر الماضي فبالرغم من أنها تمتلك مزايا عدة عن باقي دول العالم (ثروة بشرية و مالية طبيعية) إلا أنها عجزت عن بناء تكتل و لو اقتصادي يقوي موقعها و يحمي اقتصادياتها و يزيد قوة المساومة الدولية لديها.

إن بقاء الدول العربية على هذه الحال و هي مشتتة و عاجزة عن تحقيق تكاملها الاقتصادي في ظل عالم مليء بالتكتلات الاقتصادية و يتكلم بلغة القوة الاقتصادية فقط ، هذه الحالة من شأنها أن تجعلها في أوضاع تنافسية صعبة و حرجة ، إضافة إلى جعلها محل أطماع التكتلات الاقتصادية الكبرى المهيمنة على العالم خاصة و أن هذه الأخيرة تحاول أن تحتكر كل الأساليب التنموية وتبقيها في خدمة مصالحها الخاصة فقط

و من أجل تحقيق الدول العربية لتكاملها الاقتصادي فإنها تبنت العديد من المداخل الاقتصادية منها ما يبقى حبرا على ورق، و منها ما حقق القليل مما كان يرجى منه، وتعتبر المشاريع العربية المشتركة من جملة هذه المداخل ، و التي ظهرت مع نهاية الحرب العالمية الثانية في الأربعينيات من القرن الماضي ، و ذلك بهدف مجابهة الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية في فلسطين ، ثم نمت و تطورت بمرور الزمن إلى أن ظهرت العديد من المشاريع المشتركة بين العديد من الدول العربية على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف في شتى المجالات من بينها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و مجلس التعاون الخليجي و العديد من الاتفاقيات التي كلها تهدف إلى هدف موحد ألا و هو تحرير التبادل التجاري و تحقيق تكتل اقتصادي عربي.

الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية

في ظل إنشاء تكتل اقتصادي عربي تواجه و تنافس به الدول العربية التكتلات الاقتصادية العالمية القائمة حاليا من أجل الوصول إلى الهدف الرئيسي و هو تحرير التبادل التجاري و تحدي العقبات والمعوقات السياسية و الاقتصادية و الإدارية، قامت الدول العربية بإبرام اتفاقيات متنوعة منها ثنائية ومتعددة الأطراف و أجنبية و من هذا المنطلق نسعى في موضوعنا إلى معالجة الإشكالية التالية :

ما هو أثر اتفاقيات التعاون و الشراكة العربية بمختلف أنواعها على حجم التجارة العربية البينية ؟

و يتجسد من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- ماذا يقصد بالتعاون، التكامل و الشراكة ؟
- كيف تؤثر كل من العولمة و التكتلات الاقتصادية على اقتصاديات الدول العربية ؟
- ما مدى فعالية الاتفاقيات المبرمة في سبيل تحرير التبادل التجاري على مستوى التجارة البينية ؟
- ما هي نتائج دخول الدول العربية في شراكة و تعاون مع دول أجنبية متقدمة كالاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية ؟

فرضيات البحث

سنقوم من خلال هذا البحث من التحقق من صحة الفرضيات التالية :

- لإنشاء تكتل عربي قوي يجب على الدول العربية توفير إمكانيات حقيقية تمكنها من تجاوز النتائج السلبية لكل من العولمة و التكتلات الاقتصادية

- هناك علاقة طردية بين التعاون العربي (الثنائي ، متعدد الأطراف) و التجارة العربية البينية

- إبرام اتفاقيات شراكة عربية _ أجنبية يؤدي بالضرورة إلى تفكيك وعدم تحقيق شراكة عربية_ عربية.

- دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و السوق العربية المشتركة في تحرير التبادل التجاري العربي البيني و مواجهة و مواكبة الاقتصاديات العالمية الكبرى

أسباب اختيار الموضوع

اختيارنا لمعالجة هذا الموضوع نابع من الأسباب التالية :

- شعورنا بأهمية الموضوع ، خاصة مع التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم ، لا سيما فيما يتعلق بظهور التكتلات الاقتصادية و ما لها من آثار على اقتصاديات الدول العربية.

- التنبيه لضرورة التكامل العربي حتى لا تضيع الدول العربية الكثير من الوقت ، و بالتالي تتعقد عليها الأمور في ظل التحديات الراهنة.

- محاولة لفت انتباه المختصين و المهتمين بهذا المجال إلى مختلف النقاط السلبية التي آلت دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

أهداف البحث

- إعطاء مفهوم واضح لكل من التعاون و التكامل و الشراكة و إبراز آثارها و مميزات كل منها.

- تقديم أهم الاتفاقيات التي أبرمتها الدول العربية في الفترة ما بعد 1944 من أجل تحقيق التبادل التجاري البيني.

- تبين وضع التجارة العربية البينية في ظل الواقع الاقتصادي العربي.

- إعطاء سبل و حلول لمواجهة المعوقات الواقفة أمام تطوير مستوى التجارة العربية البينية والتأكيد على أهمية تحقيق التبادل التجاري البيني و ضرورة الوصول إلى تكتل و تكامل اقتصادي عربي.

أهمية الدراسة :

تعتبر التجارة بمفهومها الاقتصادي من العوامل الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي ، فهي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي و زيادة قدرات الاقتصاد و ما إلى ذلك من انعكاسات واضحة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي و رفع مستوى المعيشة ، و من هنا تأتي أهمية التجارة العربية البينية حيث تساهم في تحقيق التكامل العربي ، كما تعمل على تقوية العلاقات بين الأقطار العربية لارتباطها بتلبية حاجات أساسية في الدول العربية.

المنهج المستخدم في البحث

حيث يعتمد الباحث على إتباع المناهج التالية :

المنهج التاريخي : بواسطة سرد المراحل التاريخية للعلاقات العربية _ العربية و العربية _ الأجنبية و كذا الجهود المبذولة من طرف الأنظمة العربية منذ قيامها.

المنهج الوصفي : يتمثل في تحليل و عرض الوقائع الاقتصادية من خلال الجداول و البيانات الإحصائية المتعلقة بالتجارة و الاستثمار و كذا رصد المؤشرات الاقتصادية و السياسية للعلاقات العربية بشتى أنواعها.

المنهج المقارن : حيث سنعتمد على هذا المنهج من خلال المقارنة بين النتائج المتحصل عليها إثر الاتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف و الأجنبية لتنمية التبادل التجاري البيني.

مصادر البحث

و المتمثلة فيما يلي :

المسح المكتبي، التقارير الاقتصادية التي تصدر سنويا في العالم و الوطن العربي، مواقع الانترنت الرسمية المعتمد عليها في البحث العلمي.

حدود الدراسة

الإطار الزماني : قمنا باختيار الفترة الزمنية الممتدة ما بعد 1945 حتى 2012 التي شملت التغيرات و التطورات الاقتصادية كالتكتلات و ظاهرة العولمة مع اجتياز و تحرر معظم الدول العربية للاستعمار الذي كان مسلط عليها و دخولها في علاقات اقتصادية عربية و إسلامية و أجنبية.

الإطار المكاني : و الذي شمل أهم الاتفاقيات التي دخلت فيها الدول العربية بشتى أنواعها سواء مع بعضها البعض أو مع الدول الآسيوية و الأوروبية و أيضا الولايات المتحدة الأمريكية.

الدراسات السابقة و الهدف منها

قمنا بالاطلاع على العديد من الدراسات الجامعية التي تمت ضمن حقل التكامل الاقتصادي العربي و التجارة البينية و التي تمثلت في رسائل ماجيستر

الأولى : التجارة العربية البينية و دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية من إعداد الطالب بلقاسم طراد جامعة ممد خيضر – بسكرة – 2013

الثانية : موسى أحمد علاونة، رسالة ماجيستر أثر التعاون الاقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة في تخصص الاقتصاد السياسي الدولي بجامعة اليرموك – الأردن – 2006

الثالثة : بوسول السعيد، مذكرة ماجيستر بعنوان واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و آفاقه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة في تخصص تجارة دولية بجامعة قاصدي مرباح – ورقلة – 2009

صعوبات الدراسة

اعترضت هذه الدراسة بعض الصعوبات منها بالأخص :

- ندرة المراجع الخاصة بالدراسة ما جعلنا نعتمد بشكل مكثف على مواقع الانترنت.
- تضارب الإحصاءات أحيانا باختلاف مصادرها مع صعوبة تدقيقها.
- نقص البيانات في بعض المؤشرات.
- مشكل تحديد المصطلحات بتغير المناطق فبالنسبة للمصطلحات الاقتصادية المتناولة في المشرق ليست نفسها المتداولة في المغرب.

و أخيرا لا نثني على أن هذه الدراسة شملت كل ما هو مطلوب في دراسة هذا الموضوع بل نستطيع القول أننا أضفنا ما استطعنا عليه لنمكن و نفتح المجال للدراسات اللاحقة.

تقسيمات البحث

و في ضوء ما تقدم قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول إضافة إلى فصل تمهيدي حيث يحتوي كل فصل على عدد من المباحث و كل مبحث على مجموعة من المطالب.

حيث حاولنا في الفصل التمهيدي إعطاء نظرة عامة حول التعاون و الشراكة و التكامل باعتبارهم مدخل ممهد لموضوع الدراسة حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى نشأة و مفهوم التعاون الاقتصادي ثم ذكر أشكاله و مزاياه تحت عنوان ماهية التعاون أما المبحث الثاني احتوى على مفهوم الشراكة و الدوافع المؤدية لها و الآثار المترتبة عنها تحت عنوان مفاهيم حول الشراكة الاقتصادية و أخيرا المبحث الثالث الذي تناول مفهوم و مراحل و مزايا التكامل الاقتصادي مع تبيين عوامل نجاحه.

أما الفصل الأول تغلب عليه الطرح النظري الوصفي الذي يوضح علاقة العولمة بالتكتلات الاقتصادية و ما مدى تأثيرها على الاقتصاديات العربية حيث جاء في المبحث الأول نشأه و مفهوم و أنواع العولمة و خصائصها ثم تم التطرق إلى تحليل هذه الظاهرة و آثارها تحت عنوان ماهية العولمة ، أما المبحث الثاني تناولنا فيه نشأة و تعريف التكتلات الاقتصادية الإقليمية و أسباب قيامها و أهدافها مع ذكر أهمها و في الأخير توضيح العلاقة بينها و بين العولمة تحت عنوان ماهية التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، و أخيرا المبحث الثالث الذي ركزنا فيه على الواقع الاقتصادي العربي في ظل العولمة و التكتلات الاقتصادية الإقليمية من خلال ذكر جميع التطورات الراهنة على مستوى قطاعي الصناعة و الزراعة و أيضا التطورات النقدية و المالية للدول العربية و كذا واقع التجارة الخارجية و البينية لها دون نسيان أوضاع موازين المدفوعات، الدين العام الخارجي و أسعار الصرف.

و فيما يخص الفصل الثاني قمنا بتسليط الضوء على أهم الاتفاقيات الموقعة بين الدول العربية منها الثنائية و المتعددة الأطراف و الأجنبية مع إبراز أهمية كل منها و تأثيرها على التجارة العربية و البينية حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم التعاون الاقتصادي العربي المتعدد الأطراف و إستراتيجية عمله ثم الاتفاقيات الموقعة في الفترتين 1945– 1980 و 1981 – 1990 تحت عنوان الاتفاقيات التجارية العربية المتعددة الأطراف ، و في المبحث الثاني تناولنا الاتفاقيات العربية الثنائية من خلال تعريف التعاون العربي الثنائي و أهداف هذه الاتفاقيات و ذكر الموقعة منها في الفترتين من 1956 إلى 1985 ثم ما بعد 1990 و فيما يخص المبحث الثالث ذكرنا فيه كل ما يخص الاتفاقيات العربية الأجنبية

من خلال التطرق إلى ماهية التعاون العربي الأجنبي و المشروع الشرق أوسط ثم تم الحديث عن الشراكة الأورو متوسطية و أخيرا ذكرنا اتفاقيات عربية أجنبية أخرى.

أما الفصل الثالث فهو يحتوي على دراسة موضوعية و تحليلية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و تأثيرها على أداء الاقتصاديات العربية و دور التجارة العربية البينية في ظل دعم التكامل الاقتصادي العربي حيث رتطرقنا في المبحث الأول منه على الأركان الرئيسية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال مسار تنفيذ برنامج المنطقة و الالتزامات و العضوية داخل المنطقة و المعاملة الخاصة بالنسبة للدول الأقل نموا ثم تأتي أهمية المنطقة و المعوقات التي واجهت برنامج المنطقة أما في المبحث الثاني قمنا بتوضيح تأثير المنطقة على بعض المؤشرات الاقتصادية العربية من خلال إعطاء صورة تطور التجارة العربية البينية و نسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية ثم تأثير المنطقة على قطاع الزراعة و الصناعة و في الأخير دور المنطقة في زيادة الاستثمارات العربية البينية و فيما يخص المبحث الثالث خصصنا فيه دراستنا على مشاكل و معوقات نمو التجارة العربية البينية و الدوافع الحقيقية لتطويرها و العوامل المساعدة على تنميتها و أخيرا الإلحاح على ضرورة استكمال مراحل التكامل الاقتصادي العربي.

الفصل التمهيدي

تمهيد

شاعت خلال العقد الأخير من القرن العشرين جملة من التعبيرات والمصطلحات، منها: الاعتماد المتبادل – التبادل المتكافىء– الاعتماد المتكافىء، وهي كلها تعكس عددا من المتغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية في العقد الأخير من القرن، بعد سقوط حائط برلين، وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي أو المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي.

وقد تزامنت هذه المتغيرات مع اتجاه عالمي نحو تحرير التجارة العالمية، وإطلاق المبادرات الخاصة بتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الدولي، وفتح الأسواق، وإلغاء القيود الحمائية، وتأكيد مبدأ المنافسة، في اطار تشريعات دولية تجعل من السوق العالمية سوقا (واحدة) مفتوحة بلا حواجز.

ولاشك أن ظهور هذه التعبيرات والمصطلحات في الأدبيات المعاصرة قد تعكس الأسس الجديدة التي باتت تحكم النظام الاقتصادي الدولي، الجديد، والتي باتت تعطي (الاعتماد المتبادل) أهمية كبيرة لتطور مفهوم التعاون الاقتصادي وتعزيزه، باعتباره المدخل والفعلي لتحقيق السوق العالمية الواحدة.

ومن خلال هذا الفصل سيتم عرض إطار نظري لمفهوم التعاون و التكامل و الشراكة وذلك وفق ثلاث مباحث هي :

- **المبحث الأول** : ماهية التعاون الاقتصادي
- **المبحث الثاني** : مفاهيم حول الشراكة الاقتصادية
- **المبحث الثالث** : نظرة عامة حول التكامل الاقتصادي

المبحث الأول : ماهية التعاون الاقتصادي

بدأ التعاون الاقتصـــادي محدودا بعدد قليل من الأنشطة الاقتصادية في الستينات، وفي الخمس سنوات الأخيرة لم يتعمق فقط التعاون الاقتصادي للأسيان بل واتسع نطاقه مما يدل على التزام أعضاء الأسيان القوي تجاه جعل المنطقة قوة اقتصادية حيوية قوية.

والتعاون الاقتصادي للأسيان لا يتضمن فقط خطوات تحرير التجارة بل أيضا تسهيلها وأنشطة دعم الاستثمارات وإجراءات إزالة الحواجز الحدودية حيث يتم تطبيق مجالات جـــديدة للتعاون تشمل الخدمات وحقوق الملكية الفكرية. كما تم اتخاذ إجراءات شجاعة لدعم التعاون الصناعي للأسيان من خلال نظام جديد يأخذ في اعتباره الاحتياجات الصناعية الحالية والموقف الاقتصادي في الأسيان. كما حقق التعاون تطوير القطاع الخاص والمشروعات الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة، وتطوير البنية الأساسية ودعم الاستثمار الإقليمي وحقق تقدما عظيما.

المطلب الأول : نشأة و مفهوم التعاون الإقتصادي

يتصور كثير من المعنيين بالشأن الاقتصادي ان مفهوم (التعاون الاقتصادي) هو مصطلح جديد من الأدبيات المعاصرة يعكس المتغيرات الدولية في أواخر القرن العشرين، إلا أن ذلك التصور ليس صحيحا بالمرة، اذا ان مفهوم التعاون قديم، ويعود من الناحية العملية الى نحو مائتي عام.

ذلك ان اهمية التعاون الاقتصادي برزت – عمليا – كمرادف للنظرية التقليدية في التجارة الدولية، التي ظهرت في اواخر القرن الثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر، والتي نشأت كرد فعل لمذهب التجاريين الذي نادى الدولة بفرض القيود على التجارة بهدف الحصول على اكبر كمية من المعادن النفيسة، حيث كان الذهب والفضة اهم معايير القوة أنذاك، وكانت قوة الدولة تقاس بما تمتلكه من المعادن النفيسة، الا ان النظرية التقليدية جاءت كتيار معاكس للفكر السائد في ذلك الوقت، فنادت (حرية التجارة) وقالت ان قوة الدولة ليست ما تمتلكه من المعادن النفيسة، وانما تقاس بما تمتلكه من عناصر اخرى كالارض والموارد الطبيعية والسلع، وقال اصحاب النظرية التقليدية واقطابها آدم سميث وديفيد ريكاردو وجون ستيورات ميل ان حرية التجارة الدولية هي الوسيلة لتحقيق قوة الدولة عن طريق زيادة ثرواتها، مؤكدين ان زيادة ثروات الدولة، تتحقق من خلال حرية التجارة لا من خلال فرض القيود.

وقد تطورت فكرة التعاون الاقتصادي، مع تطور الفكر الاقتصادي، وتطور مفهوم التجارية الدولية، الذي تعزز مع بروز (نظرية القيم الدولية) التي طرحها جون ستيورات ميل، والتي تقول بأن نسبة التبادل التي تسود في السوق العالمية حول سلعة معينة، تتوقف على الطلب المتبادل لكل من الدول التي تتعامل حول هذه السلعة، وانه كلما زاد التفاوت بين نسبة التبادل الداخلي في بلد ما ومعدل التبادل الدولي، زادت المكاسب التي يحصل عليها هذا البلد من التبادل الدولي الذي تتعاظم نتائجه ومكاسبه باختلاف النفقات النسبية بين البلاد المختلفة. [1]

المطلب الثاني : أشكال التعاون الإقتصادي

للتعاون الإقتصادي شكلين يختلفين بإختلاف شكل العلاقة و عدد الدول الموقعة عليه ، فهناك علاقة تعاون إقتصادية ثنائية و علاقة إقتصادية جماعية [2]

1- التعاون الإقتصادي الثنائي:

حيث تعتبر المفاوضات المباشرة الطريقة التقليدية للتعاون الثنائي في مجال التبادل التجاري و بموجب هذا الأسلوب تتعهد كل دولة بتحديد إلتزاماتها و ذلك بوضع الأسس و القواعد القانونية التي تحكم العلاقات الإقتصادية بين الطرفين سواء تلك التي تنظم أحكام المبادلات التجارية أو التي تخص وسائل المواصلات و تبادل الخدمات بحيث تضمن كل دولة بموجب هذا الأسلوب في معاملاتها مع غيرها حق التمتع بالمساواة و الحصول على كافة الإمتيازات التي تتفق مع مصالحها الإقتصادية الخاصة. كانت إتفاقيات التعاون الثنائية لوقت قريب أهم وسيلة لتبادل المنافع، غير أنه لم تعد لها أهمية خاصة في الوقت الراهن للأسباب التالية :

- ظهور التكتلات الإقتصادية و التجارية الكبيرة في عدة مناطق من العالم
- إنهيار النظام الشيوعي الذي كان سائد بين مجموعة دول أوروبا الشرقية و الإتحاد السوفياتي و تحول معظم دول العالم إلى النظام الرأسمالي .

2- التعاون الإقتصادي المتعدد الأطراف:

---

[1] http://www.alyaum.com/article/1176253 2015/02/15 تاريخ الإطلاع :

[2] الشرع العالية، **أثر إتفاقيات التعاون و الشراكة على حجم التجارة العربية البينية**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير تخصص تجارة دولية سنة2011، ص: 21

يشهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية تطورات سياسية و اقتصادية كبيرة ، فعلى الصعيد السياسي أدت إلى وجود دول جديدة بدأت تتحالف في سبيل إلغاء العلاقات الاستعمارية الجديدة لعالم ما بعد الحرب، أما في الشأن الاقتصادي تتركز فكرة التعاون المتعدد الأطراف على تحقيق أكثر كفاءة اقتصادية ممكنة في الإنتاج في عمليات التبادل فطبقا للنظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية فإن أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية يتوقف بشكل مباشر على توزيع الموارد الاقتصادية بين فروع الإنتاج بأقل الموارد الاقتصادية الممكنة .

المطلب الثالث : مزايا التعاون الاقتصادي

يحظى التعاون الاقتصادي بمجموعة من المزايا منها :[1]

1- لا يرتبط مصطلح التعاون الاقتصادي بتغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد الوطني و إنما يسعى إلى التقليل من التمييز و التخفيف من التفاوت بين الدول المتعاونة .

2- لا يشترط في التعاون أن تتشابه الدول في أنظمتها الاقتصادية ، فالتباين في هذه الأنظمة لا يطرح إشكالا طالما أن الهدف من التعاون هو التقليل من التفاوت .

3- يعتبر مصدرا رئيسيا لتعزيز التجارة و الاستثمار و الكفاءة الاقتصادية ، من خلال تطوير آليات المنافسة الاقتصادية المتمثلة في توفير منتوج ذو جودة عالية و أسعار منخفضة و كميات كبيرة .

4-تحقيق تنمية مستديمة بين دول أطراف التعاون بتكثيف الجهود المشتركة من خلال نقل التكنولوجيا و أيضا التحويلات المالية و التي تبقى من الوسائل الأساسية لمباشرة التنمية المستدامة .

5- تسيير العلاقات الاقتصادية بين الدول الأطراف فيه سواء من ناحية إلغاء القيود الجمركية أو إقامة مناطق حرة أو إلغاء القيود على حركة التجارة .

[1] المعهد العربي للتخطيط ، **http://www.arab-api.org** ، ص: 2

المبحث الثاني : مفاهيم حول الشراكة الاقتصادية

إن التوجهات العالمية المعاصرة نحو التركيز والتكتلات الاقتصادية أصبحت ضرورة لمواجهة المنافسة العالمية واكتساب مقومات التنافس والبقاء في الأسواق ، فقد ظهرت التكتلات الإقليمية والدولية في هذا العصر من أجل تدعيم المنافسة واكتساب مزايا تنافسية تدعم اقتصاد الدول وذلك من خلال الاستفادة من المزايا التي يملكها أعضاء التكتل وتظهر تلك التكتلات في شكل اتحادات أو عقد شراكات بين دولتين أو أكثر من أجل تعظيم المكاسب الاقتصادية المشتركة والحصول على مزايا جديدة .

المطلب الأول : مفهوم الشراكة

التعريف الأول للشراكة:

" الشراكة هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال (الملكية)، وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلاقات التجارية، والمعرفة التكنولوجية، والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية".[1]

التعريف الثاني للشراكة:

" يعرف الاستثمار المشترك على أنه ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية أو يكون أحد الأطراف فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه".

[1] http://ar.wikipedia.org/wiki/الشراكة تاريخ الاطلاع : 2015/02/11

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكننا تقديم تعريف شامل للشراكة على أنها تتمثل في نشاط اقتصادي ينشأ بفضل تعاون الأشخاص ذوي المصالح المشتركة لإنجاز مشروع معين، ويمكن أن تكون طبيعة التعاون: تجارية، مالية، تقنية أو تكنولوجية.

عقد شراكة هو التزام بين طرفين يتطلب حشد التعاون والتضامن لتحقيق أهداف مجتمعية عامة. وهو أسلوب يمكن من إشراك الطرفين الفاعلين. كل حسب قدراته الحقيقي وما يجب الإشارة إليه أن كل التعاريف السابقة تتعلق بالمستوى الجزئي للاقتصاد، أما على المستوى الكلي فإن مفهوم الشراكة

(أو المشاركة كما يسميها البعض) في العلاقات الاقتصادية بين الدول يطرح تساؤلا أساسيا هو أين تقع الشراكة من سلم التدرج في التكامل الاقتصادي الذي يعتبر من أشهر صيغ العلاقات الاقتصادية بين الدول، حيث مرت أشكال التعاون بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية بعدة تطورات، فقد انتقلت من اعتماد الدول النامية على الدول الصناعية في تلبية متطلباتها إلى الشراكة فيما بينها بغرض تفعيل مبادئ تحرير التجارة وإعادة تقسيم العمل الدولي على نحو يتفق مع أهداف المنظمة العالمية للتجارة. [1]

المطلب الثاني : الدوافع المؤدية للشراكة

أضحت الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية ضرورة معاصرة للتغلب على المشكلات ولمواجهة التحديات التكنولوجية والمالية، و بذلك تنحصر الدوافع والأسباب الحقيقية لاختيار هذا البديل الاستراتيجي في العناصر التالية : [2]

– **ظهور وتنامي ظاهرة العولمة** : والتي شملت المجالات المالية والتسويقية والإنتاجية والتكنولوجية، كما شملت أسواق السلع والخدمات والعمالة، وقد أصبح مسؤولو المؤسسات يتعاملون مع عالم تلاشت فيه الحدود الجغرافية والسياسية وسقطت الحواجز التجارية بين أسواقه بعد العمل باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

– **تعاظم تكلفة التكنولوجيا وتعقدها:** وبالتالي ارتفعت معها تكاليف البحث والتطوير، ولهذا تبحث المؤسسات (بما فيها الرائدة) عن استراتيجية الشراكة في صيغتها الفنية، والتي تتيح لها نقلاُ أرخصا للتكنولوجيا بدلاُ من استثمار مبالغ ضخمة في تطوير تكنولوجيا معينة، دون ضمان كاف للنجاح .

[1] http://ar.wikipedia.org/wiki /الشراكة_ تاريخ الإطلاع : 2015/02/11

[2] سليمان بلعور،**أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية حالة مجمع صيدال**، مذكرة نيل شهادة ماجستير،ص: 19

– **تناقص نسبي لفرص الاندماج والشراء أو الابتلاع:** إما بسبب مشكلات في بورصات الأوراق المالية أو فرض قيود حكومية أو اعتبارات قانونية كدخول طرف ثالث معارض لعمليات الاندماج أو الشراء.

إن الإخفاقات الكبيرة والمتعددة التي حدثت لعمليات الاندماج والشراء أصبحت دافعا لتطور الشراكة الاستراتيجية كبديل جديد يسمح بتجنب التصادم الثقافي والتنظيمي الذي يسببه الاندماج، كما أن الشراكة تنحصر في مجال تعاون محدد، مما يسهم في تحسين أداء ذلك النشاط وتطويره .

بالإضافة إلى ما سبق، هناك دوافع أخرى أدت إلى اللجوء إلى هذا الخيار الاستراتيجي، أولها مواجهة التحديات والمخاطر والأزمات، وثانيها ضمان توفير الاحتياجات من المهارات والموارد والخبرة اللازمة لاختراق الأسواق الجديدة، وثالثها تحقيق رافعة تمويلية جديدة وبتكلفة محدودة، كما تحقق الشراكة قدراُ كبيراُ من فرص التحول للعالمية، بأسلوب متدرج ومخطط .

المطلب الثالث : الآثار المترتبة عن أسلوب الشراكة

يترتب عن أسلوب الشراكة كغيرها من الأساليب الأخرى آثار إيجابية و أخرى سلبية يمكن جمعها فيما يلي :[1]

1- **الآثار الإيجابية** : تتمثل الآثار الإيجابية للشراكة في :

- وضع حد لتبعية الاقتصادية و السياسية
- تشجيع المستثمرين المحليين و الأجانب على استثمار وفق اتفاقية الشراكة تتبع لهم جمل من المزايا
- تبادل الخبرات و التكنولوجيا بين تلك الموجودة في دول المركز (شركات الأم) و تلك الناشئة في مختلف الفروع في الدول الأجنبية
- زيادة فرص التوظيف الاستثماري للمدخرات و رؤوس الأموال المحلية عند توظيفها مع مشروع الأجنبي وتشجيع الأفراد المستثمرين المحليين على عدم تهريب أموالهم إلى الخارج ،باعتبار أن المشروع المشترك يعمل على تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني عكس الاستثمار الأجنبي المملوك بصفة كاملة للطرف الأجنبي الذي يخدم مصالح دول المركز أساسا
- الحصول على امتيازات و إجراءات تفضيلية في هذه الدول لا يمكن أن تحصل عليها في بلدها الأصلي

[1]- الشرع العالية، مرجع سبق ذكره ،ص: 31

- زيادة حدة المنافسة في العديد من القطاعات الصناعية مما يؤدي إلى توسيع بعض الصناعات وانكماش البعض الآخر ، نتيجة لإعادة تخصيص الموارد المحلية في سبيل زيادة النمو الاقتصادي

الإثار السلبية : تتمثل الآثار السلبية للشراكة في :

- تؤدي الشراكة إلى إنشاء كيانات كبرى تقلل من القدرة التنافسية للصناعات الوطنية، في ظل إلغاء الحماية و هذا سيؤدي إلى القضاء على الصناعات الوطنية الناشئة .
- قد يطغى هدف الربح و التوسع و الابتكار على حماية المستهلك ، وذلك بتقديم سلع أو خدمات ضارة أو ربما قد تزرع هذه المنتجات عادات استهلاكية تتنافى مع عادات و تقاليد المجتمع .
- قد تؤدي الشراكة إلى فقدان المركز التنافسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بالتالي تدهور فرص نمو و تطور هذه الصناعات .
- كما يترتب أحيانا على قيام تحالفات بين الشركات الكبرى خلق مراكز تجارية ضخمة مما يؤدي إلى غياب المنافسة و تدهور القدرة التنافسية لبقية الشركات و بالتالي ظهور عدم تكافؤ الفرص التنافسية .

المبحث الثالث : نظرة عامة حول التكامل الاقتصادي

إن كلمة التكامل الاقتصادي في المعنى الدارج ذات دلالة واضحة على ربط أجزاء بعضها إلى بعض ليتكون منها كل واحد. أما في الأدبيات الاقتصادية فإن إصلاح التكامل الاقتصادي لا يحمل هذا المعنى، إذ نجد أن بعض علماء الاقتصاد يدرجون تحت هذا العنوان صورا مختلفة من التعاون الدولي، كما قدم آخرون بعض الأدلة على أن مجرد قيام علاقات تجارية بين اقتصاديات قومية مختلفة ينطوي، في واقع الأمر على تكامل اقتصادي يربط هذه الاقتصاديات القومية.

يعد التكامل الاقتصادي صيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية ، و يتمثل أيضا في عملية تنسيق مستمرة و متصلة تتضمن مجموعة من الإجراءات و سنتناول في هذا المبحث بعض مفاهيم التكامل الاقتصادي و أهدافه و عوامل نجاحه .

المطلب الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي

توجد عدة تعريفات للتكامل الاقتصادي أكثرها قبولا و دلالة تعريف – ميردال- الذي عرف بأنه: عملية اقتصادية و اجتماعية يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين وحدات المختلفة و تأدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج في دول التكامل .

و القريب منه تعريف آخر بأنه " إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية و السعي الجاد لإزالة العوائق أمام التعاون الاقتصادي بين مجموعة من الدول " [1]

المطلب الثاني : مراحل التكامل الاقتصادي

إذا كان التكامل يقوم على إزالة الحواجز لضمان حرية انتقال الموارد و المنتجات ثم تهيئة السبل أمام التعاون الاقتصادي ،فإن ذلك يتم بعدة أشكال يمثل كا يمثل كل شكل منها مرحلة من مراحل تحقيق التكامل الاقتصادي و هي خمسة مراحل متتابعة تتمثل فيما يلي: [2]

1- منطقة التجارة الحرة :

و هي تعني إلغاء الجمارك على السلع و الخدمات التي تنتقل بين الدول المشتركة في اتفاقية المنطقة الحرة مع احتفاظ كل دولة بتعرفتها الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في الاتفاقية .

---

[1] د.نزيه عبد المقصود مبروك ،**التكامل الإقتصادي العربي و التحديات العولمة مع الرؤية الإسلامية** ،دار الفكر الجامعي 2006، ص: 9

[2] د.زينب حسين عوض الله، **إقتصاد دولي**، دار الجامعة الجديدة 2004، ص:299-300

2- الإتحاد الجمركي:

و يكون بالإتفاق على حرية تبادل السلع و دول الإتحاد الجمركي و بدون قيود جمركية مثل المرحلة السابقة، ويضاف عليها تطبيق الدول الأعضاء تعريفة جمركية موحدة في معاملاتها مع دول العالم الآخر

3- الإتحاد الإقتصادي:

و تكون بالإضافة إلى ما تحقق في السوق المشتركة ، العمل على تنسيق السياسات الإقتصادية والمالية و النقدية و ما يرتبط بها من إجراءات و نظم بين الدول الأعضاء بقصد إزالة التمييز الناشئ عما بينهما من تفاوت.

4- الوحدة الإقتصادية :

و تكون بالإضافة إلى ما تحقق في المراحل السابقة توحيد السياسات النقدية و المالية و الإقتصادية و العملة و العمل و إنشاء مؤسسات تكاملية (مثل البنك المركزي الموحد لدول التكامل) ووجود سلطة عليا للوحدة و الجهاز الإداري لتنفيذ السياسات الإقتصادية التكاملية وعلى الدول الأعضاء في الوحدة الإلتزام بقرارات هذه السلطة العليا.

5- السوق المشتركة:

و يكون زيادة بما يقتضيه الإتحاد الجمركي من حرية إنتقال السلع و إلغاء الحواجز الجمركية، الإتفاق على حرية إنتقال الموارد أو عناصر الإنتاج و هي العمل و رأس المال بين دول السوق المشتركة.[1]

المطلب الثالث : مزايا التكامل الإقتصادي

للتكامل الإقتصادي مزايا عديدة نذكر منها :[2]

1- تعميق و حسن تنظيم العلاقات الإقتصادية الدولية في إطار تنظيمي مستقر

2- حسن تخصيص و إستخدام الموارد المتاحة في الدول الأعضاء

1 د.كامل بكري ، **إقتصاد دولي**، دار الجامعية 2001، ص: 152

2 د.نزيه عبد المقصود مبروك ، مرجع سبق ذكره، ص: 31

3- إستغلال كافة الطاقات المتاحة بتضافر عوامل الإنتاج التي قد يتوفر بعضها في الدولة مثل الأراضي الواسعة أو العمالة الكبيرة و لا يتوفر لديها رأس المال الازم للإستثمارات الذي يتوفر في الدولة الأخرى

4- وجود مناخ و شروط أفضل للتجارة البينية بين دول التكامل و بينها و بين باقي دول العالم

5- مواجهة التكتلات الإقتصادية التي إنتشرت على مستوى العالم حيث يتيح التكامل فرصة لأن تكون الدول ندا لهذه التكتلات

6- العمل على إيجاد إقتصاد قوي يمكنه أن يواجه الإقتصاديات الأخرى من حيث القدرة على التفاوض و التوصل إلى شروط تعامل مناسبة مع هذه الإقتصاديات .

المطلب الرابع: عوامل نجاح التكامل الإقتصادي

لكي تستطيع الدول الموقعة على إنشاء التكامل الإقتصادي الناجح لابد و أن تتحقق لها مجموعم من العوامل نذكر منها على سبيل المثال :[1]

1- التنوع و التباين في حجم الثروات المتاحة

2- التباين في حجم الطاقات البشرية المتاحة ،فهناك دول تعاني من كثافة سكانية كبيرة و أخرى كثافة سكانية قليلة ، مما يشجع على تقارب لتحقيق المصالح المتبادلة خاصة في القطاع الزراعي و الصناعي

3- إختلاف إمكانيات المتوفرة من مكان إلى آخر ،فمن العوامل المشجعة لإقامة تكامل إقتصادي أن الدول ذات العجز المالي تستطيع أن تحصل علىى التمويل الازم للمشاريع المشتركة و المتعددة لتحقيق الأمن الإقتصادي

4- إتساع نطاق السوق و ما يترتب عليها من وفرات خارجية و داخلية.

توفير البيئة الأساسية و المقصود هنا الطرق و وسائل النقل و الإتصال إذ يبرز هذا العامل كعنصر هام في نجاح أي تكامل إقتصادي لأنه حتى في ظل توفر حرية إنتقال السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج فإن مدى التكامل و فعاليته تبقى محدودة مادامت الدول المتكاملة تفتقر إلى البنى التحتية مما يؤثر على القدرة التنافسية لكل دولة

[1] الشرع العالية ، مرجع سبق ذكره ،ص: 28

خاتمة الفصل :

لاشك ان الحديث عن التعاون الاقتصادي ، لا يعني الحديث عن التكامل أو الشراكة الاقتصادية أو دمج الأجزاء في كل واحد، لكنه يعني تلك العلاقة التعاقدية التي تقوم بين مختلف دول العالم بغية تخفيف التمييز بينها مع الحفاظ على سماتها الخاصة، على خلاف التكامل الذي يقوم بين أنظمة اجتماعية متماثلة بهدف إزالة التمييز بينها لخلق كيان اقتصادي جديد.

أضحت العلاقات الإقتصادية القلب النابض لمناحي الحياة داخل الدول بحث تعتبر المعيار لتحديد مستوى التنمية الإقتصادية التي يبرز أثرها أيضا على مختلف المجالات الإجتماعية الثقافية و السياسية ، وهذا ما أدى بالدول لسلك طريق نحو إقامة علاقات تعاون بعد إدراك منها أهمية و ضرورة الإنفتاح سواء كانت هذه الدول غنية أو فقيرة ، و هذا لتعزيز إستغلال جميع إمكانياتها المادية و البشرية و التقنية المتوفرة لديها و هذا لمواجهة العديد من المشكلات الإقتصادية و الإجتماعية .

الفصل الأول

تمهيد

إن المتتبع للأحداث الاقتصادية خلال العقد الأخير من القرن العشرين يدرك مدى التطورات الاقتصادية و المالية و الاجتماعية التي تسارعت و تركت آثارا مضاعفة على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي، و مع تزايد و تسارع وتيرة هذه التطورات و اتساعها بدأت آليات و أشكال و مفاهيم جديدة تظهر على مسرح السياسة الاقتصادية، و كذلك العلاقات الاقتصادية الدولية.في ظل المتغيرات العالمية التي تؤثر وتنعكس نتائجها على مختلف نواحي الحياة البشرية على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو السياسي، كذلك على المستوى الحضاري، أكثر هذه المتغيرات انتشاراً وشيوعاً هي تلك الظاهرة التي أطلق عليها الكوكبة أو العولمة حيث لا تستطيع أي دولة أن تتبنى العزلة و تحقق في نفس الوقت أهدافها سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية دون أن تتبادل وتقاسم المنافع المشتركة مع غيرها، لذا نجد ان التعاون والتوجه نحو الاقليمية والتكتلات الاقتصادية ضروري أكثر من أهميته للدول في وقتنا الحالي، و أن هناك علاقة تربط العولمة بالتكتلات الاقتصادية و هذا ما قد نقوم بتوصيحه من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

- **المبحث الأول** : ماهية العولمة
- **المبحث الثاني** : ماهية التكتلات الاقتصادية الاقليمية
- **المبحث الثالث** : الواقع الإقتصادي للدول العربية في ظل العولمة و التكتلات الإقتصادية الإقليمية

المبحث الأول : ماهية العولمة

شهد العالم فى الحقب الأخيرة من القرن الماضى تشكلاً لنظام عالمى جديد اتضحت معالمه وآلياته تدريجياً حتى وصلت فى تجلياتها العليا إلى ما يطلق عليه العولمة، التى أصبحت الإطار الذى يفترض أن تتحرك فيه وتتأثر به كل الظواهر المجتمعية على المستوى المحلى والاقليمى والدولى، لذا حاولنا في هذا المبحث المقسم إلى أربع مطالب التكلم عن نشأة العولمة و مفهومها ثم المرور إلى أنواع العولمةو خصائصها ثم نتطرق إلى تحليل ظاهرة العولمة و أخيرا توضيح آثار العولمة

المطلب الأول : نشأة العولمة و مفهومها

1- نشأة العولمة

يذهب بعض الباحثين إلى أن العولمة ليست وليدة اليوم ؛ بل هي عملية تاريخية قديمة مرت عبر الزمن بمراحل ترجع إلى بداية القرن الخامس عشر إلى زمن النهضة الأوروبية الحديثة حيث نشأت المجتمعات القومية .. فبدأت العولمة ببزوغ ظاهرة الدولة القومية عندما حلت الدولة محل الإقطاعية، مما زاد في توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها بعد أن كان محدوداً بحدود المقاطعة .

وذهب بعض الباحثين إلى أن نشأة العولمة كان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين ، إلا أنها في السنوات الأخيرة شهدت تنامياً سريعاً . يقول إسماعيل صبري :" نشأت ظاهرة الكوكبة (العولمة) و تنامت في النصف الثاني من القرن العشرين ، وهي حالياً في أوج الحركة فلا يكاد يمر يوم واحد دون أن نسمع أو نقرأ عن اندماج شركات كبرى ، أو انتزاع شركة السيطرة على شركة ثانية .

إن الدعوة إلى إقامة حكومة عالمية، ونظام مالي عالمي موحد والتخلص من السيادة القومية بدأت في الخطاب السياسي الغربي منذ فترة طويلة فهذا هتلر يقول في خطابه أمام الرايخ الثالث :" سوف تستخدم الاشتراكية الدولية ثورتها لإقامة نظام عالمي جديد" وفي كتابات الطبقة المستنيرة عام 1780: " من الضروري أن نقيم إمبراطورية عالمية تحكم العالم كله "

وجاء في إعلان حقوق الإنسان الثاني عام 1973 :" إننا نأسف بشدة لتقسيم الجنس البشري على أسس قومية. لقد وصلنا إلى نقطة تحول في التاريخ البشري حيث يكون أحسن اختيار هو تجاوز

حدود السياسة القومية ، والتحرك نحو بناء نظام عالمي مبني على أساس إقامة حكومة فيدرالية تتخطى الحدود القومية "

وقال بنيامين كريم أحد قادة حركة العصر الجديد عام 1982 :" ما هي الخطة ؟ أنها تشمل إحلال حكومة عالمية جديدة ، وديانة جديدة ".

وكانت رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارجريت تاتشر قد اقترحت فكرة العولمة يرافقها في ذلك الرئيس الأمريكي السابق رولاند ريغن. ووجهة نظر تاتشر الاقتصادية ـــ والتي عُرفت بالتاتشرية انبثقت من الاستحواذ اليهودي للمال والعتاد ... حيث أن فكرتها الاقتصادية والتي صاغها اليهودي جوزيف وهي تهدف بجعل الغني أغنى والفقير أفقر .

ويذكر "بات روبرتسون إن النظام العالمي الجديد نظام ماسوني عالمي ، ويعلل على ما يقول : " بأن على وجهي الدولار مطبوع علامة الولايات المتحدة ، وهي عبارة عن النسر الأمريكي ممسكاً بغصن الزيتون رمز السلام بأحد مخالبه ، وفي المخلب الآخر يوجد 13 سهماً رمز الحرب . وعلى الوجه الآخر هرم غير كامل، فوقه عين لها بريق المجد ، وتحت الهرم كلمات لاتينيه Novus Order) (Seclorum وهي شطرة من شعر فرجيل الشاعر الروماني القديم معناها " نظام جديد لكل العصور ". إن الذي صمم علامة الولايات المتحدة هذه هو تشارلز طومسون ، وهو عضو في النظام الماسوني وكان يعمل سكرتير للكونجرس. وهذا الهرم الناقص له معنى خاص بالنسبة للماسونيين ، وهو اليوم العلامة المميزة لأتباع حركة العصر الجديد. " وبعد تحليل ليس بطويل يصل المؤلف إلى وجود علاقة واضحة تربط بين النظام الماسوني والنظام العالمي الجديد .

وقد جاء في مجلة المجتمع بحثاً عن منظمة "بلدربرج" والذي أسسها رجل الأعمال السويدي " جوزيف هـــ. ريتنجر" ـــ والذي سعى إلى تحقيق الوحدة الأوروبية ، وتكوين المجتمع الأطلسي ـــ وهي منظمة سرية تختار أعضاءها بدقة متناهية من رجال السياسة والمال ، وتعقد اجتماعاتها في داخل ستار حديدي من السرية ، وفي حراسة المخابرات المركزية الأمريكية وبعض الدول الأوروبية ، ولا تسمح لأي عضو بالبوح بكلمة واحدة عن مناقشاتها ، ولا يحق للأعضاء الاعتراض أو تقديم أي اقتراح حول مواضيع الجلسات ، ويمول هذه المنظمة مؤسسة روكفلور اليهودية وبنك المليارديرالي اليهودي روتشيلد ، ومعظم الشخصيات في هذه المنظمة هم من الماسونيين الكبار، وكثير من رؤساء الولايات المتحدة نجحوا في الانتخابات بعد عضويتهم في هذه المنظمة مثل: ريجان، وكارتر، وبوش، وكلينتون، وبعد اشتراك

تاتشر في المنظمة بسنتين أصبحت رئيسة وزراء إنجلترا ، وكذلك بيلر أصبح رئيساً للوزراء بعد مضي أربع سنوات من اشتراكه في المنظمة، وهي تسعى للسيطرة على العالم وإدارته وفق رؤيتها ، فقرارتها تؤثر على التجارة الدولية وعلى كثير من الحكومات

فالعولمة نشأت مع العصر الحديث وتكونت بما أحدثه العلم من تطور في مجال الاتصالات وخصوصاً بعد بروز الإنترنت والتي أتاحت مجال واسع في التبادل المعرفي والمالي ، وارتباط نشأة الدولة القومية بالعولمة في العصر الحاضر فيه بعد عن مفهوم العولمة والذي يدعو أساساً إلى نهاية سيادة الدولة والقضاء على الحدود الجغرافية ، وتعميم مفهوم النظام الرأسمالي واعتماد الديموقراطية كنظام سياسي عام للدول. ولكن هناك أحداث ظهرت ساعدت على بلورة مفهوم العولمة وتكوينه بهذه الصيغة العالمية فانهيار سور برلين ، وسقوط الاشتراكية كقوة سياسية وإيديولوجية وتفرد القطب الأوحد بالسيطرة والتقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاج ليشمل الأسواق العالمية أدت إلى تكوين هذا المفهوم.[1]

2- مفهوم العولمة

العولمة مصطلح معرّب لم ينشأ أساسا في البيئة العربية المسلمة. ولا بد لفهم معناه من الرجوع إلى من أطلقه وأشاعه والتعرف على مقصوده به قبل النظر في الأصل اللغوي لكلمة العولمة في اللغة العربية. بالرجوع إلى قاموس وبستر "websters" نجد أن تعريف العولمة (GLOBALIZATION) هو: إكساب الشيء طابع العالمية وبخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالميا.وثمة إشكالية يواجهها كل باحث عن تعريف العولمة تتعلق بالتباين وعدم وجود تعريف متفق عليه بين الباحثين. واختلاف التعريف باختلاف توجهات المعرفين ومفهومهم الشخصي للعولمة. وعلى الرغم من كون هذا المصطلح جديدا حيث أشار قاموس أكسفورد للكلمات الإنجليزية الجديدة التي ظهرت خلال التسعينات إلا أن لكل باحث لهذا الموضوع تعريفا خاصا به. من هذه التعريفات للعولمة.

العولمة ظاهرة مرتبطة بفتح الاقتصاديات وبتوسيع الأسواق ودخول عدد متزايد من الدول وسكانها والبلدان الاشتراكية سابقًا مع عدد متزايد من البلدان النامية، القطاعات والشركات في السوق العالمية. كما أن هذه الظاهرة مرتبطة بمتطلبات التطور التكنولوجي وزيادة المنافسة ودخول متعاملين جدد فيها.

[1] د. هيفاء عبد الرحمن يلسين التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية و آثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، دار الحامد للنشر . طبعة اولى . 2010 . ص 29

وهناك تعريفات تركز على العولمة باعتبارها مرحلة تاريخية وعلى ذلك فالعولمة هي المرحلة التي تعقب الحرب الباردة من الناحية التاريخية والتحول للآليات السوق. [1]

يري الاقتصادي العربي والوزير السوري السابق محمد الأطرش العولمة على أنها اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق وتليها خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية، وإلى الخسارة في سيادة الدولة، وإن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات المتعددة الجنسيات.

المطلب الثاني : أنواع العولمة و خصائصها

1- أنواع العولمة

العولمة نوعين ، عولمة إنتاجية و عولمة مالية. [2]

أ- العولمة الإنتاجية

العولمة الإنتاجية نوع من أنواع العولمة الاقتصادية و هي عبارة عن عملية يصبح العالم من خلالها سوقا واحدة و لا تحصل العولمة الإنتاجية بمعزل عن إنتاج فكري لتبريرها، فمنذ عقدين من الزمن تقريبا ظهرت الأفكار الأساسية التي تدعمها و تبررها فيعرفها Otsubo على أنها " تكامل الإنتاج و التوزيع و استخدام السلع و الخدمات بين اقتصاديات دول العالم" .

أما Safadi فيعرفها على أنها " تقريب للروابط بين هياكل الإنتاج و الأسواق المختلفة، وتشمل عملياتها على تكثيف الروابط بين الاقتصاديات المختلفة من خلال تدفق السلع و الخدمات والاستثمار و عوامل الإنتاج عبر الحدود

إذن هي ظاهرة الانتشار الواسع المدى، في كل أنحاء العالم للإنتاج و المبيعات و عماليات التصنيع من خلال الشركات المتعددة الجنسيات.و هذه الأخيرة تعتبر أهم قوة وراء التحولات التي تحدث في النشاط الاقتصادي ، وقد عرفت العولمة الإنتاجية باسم إيديولوجيا " نيوليبرالية"

الليبرالية الجديدة و هي تيار فكري اقتصادي، سياسي يعتمد على ثلاثة محاور متكاملة و هي:

- تحرير أسعار جميع السلع (منتوجات و خدمات)

[1] د. عمر صقر ، **العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة** ، الدار الجامعية للنشر مصر . 2000 /2001 . ص 5

[2] د. عمر صقر،مرجع سبق ذكره، ص7

- إعادة النظر بدور الدولة
- الخصصة

هذا من أجل توسيع الأسواق و جعلها ميدانا عالميا متحررا من القيود القومية.

ب- العولمة المالية

العولمة المالية ظاهرة حديثة النشأة أساسها الانفتاح المالي الذي أدى إلى تكامل و تضمن تحرير مجموعة من المعاملات. فقد بدأ ظهورها بظهور الرأسمالية التي مثلت المرحلة الثالثة من مراحل ظهور العولمة الاقتصادية كما بينا سابقا.

كذلك من العوامل المؤدية للعولمة المالية نمو السوق السندات إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية، بحيث شهدت السوق المالية العالمية، عولمة فعلية على نطاق مرونة وحركية هذه السوق هذا ما أدى إلى تكامل و ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية، بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا و تكاملا من خلال هذا يتبين المضمون الجوهري للعولمة المالية انطلاقا من المعاملات التي تتضمنها وزيادة رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو التجارة والدخل العالميين.

2- خصائص العولمة

للعولمة مجالات عديدة ، لكل مجال من هذه المجالات خصائص تميزه عن باقي المجالات ، يمكن تلخيص هذه الخصائص في النقاط التالية : [1]

أ- المجال الاقتصادي

تكون العولمة بدرجة أكبر في الأسواق المالية و أسواق السلع و الخدمات دون غيرها من الأسواق الأخرى التي يرتبط تحريرها بمبدأ تقليص دور الدولة في الاقتصاد

- عولمة اقتصاد العالم تتعاظم بتعاظم استثمار الأجنبي
- العولمة قائمة على أساس انتقال الأموال بين الدول دون عوائق و حواجز و اندماج الشركات و المصارف فيما بينها.

[1]- د. عمر صقر،مرجع سبق ذكره، ص8

ب- المجال الاجتماعي

- جعل العالم أشبه بالقرية الصغيرة.
- اتساع موجة الاتصالات و المعلومات بين المجتمعات.
- حدة التنافس مما يزيد من الحاجة إلى تطور التكنولوجيا.

ج- المجال السياسي

- الاتجاه نمو الديمقراطية حرية الفكر و التعبير و العقيدة.
- ظهور منظمات دولية غير حكومية مثل منظمة العفو الدولية.

د- المجال الثقافي

- تنامي الاتصالات و التفاعل الثقافي بسبب ظهور شبكة الانترنت و القنوات الفضائية التي ساعدت على وجود ثقافية عالمية أو على الأرجح الثقافية الغربية

المطلب الثالث : تحليل ظاهرة العولمة

لقد حظي موضوع العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين بجانب هام من اهتمامات المفكرين الاقتصاديين والسياسيين في جميع أنحاء العالم، والشيء الذي لابد الوقوف عنده هو أن العولمة هي مفهوم اقتصادي قبل أن تكون مفهوما ثقافيا أو اجتماعيا أو سياسيا. كما أن أكثر ما يتبادر إلى الذهن عن الحديث عن العولمة هي العولمة الاقتصادية.

فالتطورات الاقتصادية السريعة التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة أدت إلى نظام اقتصادي جديد، وبروز منظومة من العلاقات والمصالح الاقتصادية المتشابكة التي ساهمت في بروز العولمة، لهذا يعتبر المجال الاقتصادي من أهم مجالات العولمة وأكثرها وضوحا وأبرزها أثرا وهدفا، والتركيز في هذا المجال للعولمة، فإنه يجب التنويه في بداية الأمر إلى اتجاه العولمة إلى تحويل الكرة الأرضية إلى منطقة اقتصادية تختفي فيها الحواجز والقيود ، بمعنى اندماج الاقتصاديات العالمية ضمن نطاق النظام الاقتصادي الواحد.

ومسيرة عولمة الاقتصاد العالمي ليست جديدة، فقد بدأت منذ عقد الخمسينات والستينات من القرن الماضي عندما تضافرت الجهود لتقليص القيود السياسية المفروضة على التجارة الدولية في أعقاب

الحرب العالمية الثانية . فبعدها حدث نمو كبير في اقتصاديات أوربا الغربية والولايات المتحدة. ثم تسارعت العولمة في الاقتصاد العالمي منذ منتصف الثمانينات بدرجة كبيرة، وتزايدت التدفقات الرأسمالية إلى الكثير من الدول النامية، كما ازدادت التجارة العالمية بسرعة تقارب ضعف سرعة زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

كما أن العولمة في جانبها الاقتصادي اتخذت شكل تيار متصاعد من أجل فتح الأسواق وانفتاح كل دول العالم على بعضها البعض، وقد تناما هذا التيار مع تزامن حركة لهضوية من أجل تحديث وتطوير بنية الإنتاج في اقتصاديات السوق المتقدم ، فهي تستند إلى النظام الرأسمالي وتروج الليبرالية الاقتصادية باعتبارها مفتاح لكل خيارات اقتصاد السوق.

ويعتبرها البعض أن العولمة ظاهرة جديدة وليدة التطورات الاقتصادية والتقنية السريعة التي ظهرت خلال عقد التسعينات، ثم تعمق أثرها من خلال التطورات الكبيرة التي حصلت في عالم الاتصالات، واليوم نرى بأن العولمة تدعم نفسها بمنظومة جديدة من التشريعات الاقتصادية التي تقر فتح الحدود وتحرير التجارة العالمية، حيث هذه الأخيرة يمكن اعتبارها المحور الاقتصادي للعولمة الاقتصادية، وهو ما يعني ببساطة فتح الأسواق الدولية أمام الانتقال الحر للسلع والخدمات، لذلك أثرت العوامل الاقتصادية في دفع مسيرة العولمة ومن أهم هذه العوامل:

الإسراع الكبير في التجارة الدولية قياسا بالناتج المحلي وتنوع قنواته.

- تعاظم الاندماج بين الأسواق المالية العالمية.
- إزدياد تدفق الأموال والاستثمارات المباشرة الخاصة
- التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- ازدياد تدفق القوى العاملة بين الدول[1].

المطلب الرابع : آثار العولمة

1. أثار العولمة الناتجة عن اتفاقية جولة أورجواي لتحرير التجارة: إن تنفيذ اتفاقية جولة أورجواي سوف ينتج عليه زيادة في التجارة و الاستثمار والدخل والرفاهية للدول النامية، وذلك لزيادة إمكانيات دخولها أسواق العالم المتقدم بالإضافة إلى تعزيز الكفاءة بسبب إلتزام تلك الدول بتحرير تجارتها

[1] http://www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t-290617.html تاريخ الإطلاع 2014/12/14

الخارجية، ولكن ستتفاوت المكاسب التي تحصل عليه كل دولة من الدول النامية.كذلك تحصل الدول النامية على مكاسب مثل تحسين القواعد التي تحكم الاستثمار والتجارة من خلال الإصلاح و المؤسساتي في الدول النامية.بالإضافة إلى زيادة المنافسة العالمية التي سوف تعترض الدول النامية سواء داخل أسواقها أو في الأسواق الخارجية.[1]

2. **أثار العولمة المالية:** ظهرت العولمة المالية نتيجة تحرير الأسواق المالية في كل الدول، فقد قامت الدول النامية بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود و أصبحت الدول النامية أكثر تكاملا مع النظام المالي العالمي، وقد دعم هذا التوجه العالمي في إطار اتفاقية جولة أورجواي لتحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية. ويمكن أن يترتب على تدفقات رؤوس الأموال الواحدة التخفيف من مشكلة التمويل الخارجي للدولة ولكن حجم التدفقات يمكن أن يؤثر بشكل سلبي على الاستقرار الكلي.

3. **أثر العولمة على الاستثمار الأجنبي:** حقق الاستثمار الأجنبي المباشر معدل نمو بلغ ضعف معدل نمو الناتج المحلي العالمي، بينما تجاوز في الثمانينات أربعة أضعاف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأستمر نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في أوائل التسعينيات، وبلغ الاستثمار عام 1996م، حوالي 350 مليار دولار بزيادة قدرها 10 بالمائة عام1995م.كما أنه هناك عوامل أخرى مهمة تعمل على جدب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشمل هذه العوامل:

- الاستقرار السياسي والأسواق المحلية وأسواق التصدير.

- النظام التشريعي والبنية الانكماشية ورأس المال البشري والنظام المالي والمصرفي و كفاءة وحجم القطاع الخاص وتوافر الأمان الشخصي. كما أن انخفاض تكلفة العمل لم تعد كفيلة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالمستثمر يهتم بصفة أساسية بالإنتاجية، ويتوجه حيث يتمتع الإنتاج بالجودة و المعايير والسعر العالمي. وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات محرك العولمة والتي تسهم في تدفق الاستثمار المباشر، كما تعتبر مصدرًا لنقل المعرفة الفنية، والإدارية والتنظيمية وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة.

4. **أثر العولمة على الجهاز المصرفي:** للعولمة تأثير على الجهاز المصرفي، في أي دولة من دول العالم، و نشير منذ البداية أن الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية

[1] د. عمر صقر،مرجع سبق ذكره، ص،ص12 ، 14

وتصبح المهمة الملقاة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي هو تعظيم الإيجابيات وتقليل الآثار السلبية، ويمكن توضيح أهم الآثار فيما يلي:

- **إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية**:حيث توسعت مساحة ونطاق أعمالها المصرفية و أصبحت تقوم البنوك بخدمات مالية ومصرفية لم تقم بها من قبل

- **التحول إلى البنوك الشاملة**: وهي تلك الكيانات التي تسعى دائما إلى تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات في كافة القطاعات.

- **الاندماج المصرفي**: لعل من أهم الآثار الاقتصادية للعولمة ما يحدث حاليا من موجة اندماجات مصرفية، بين البنوك الكبيرة والصغيرة نفسها، وذلك بدافع النمو والتوسع و زيادة الربحية ودافع زيادة القدرة على المنافسة العالمية.

- **خصخصة البنوك**: وهي مرتبطة بشكل عام بظاهرة الخصخصة العالمية، وتتلخص أهم دوافع خصخصة البنوك في التحديات التي تواجه العمل المصرفي.[1]

1 د. عمر صقر،مرجع سبق ذكره، ص15

المبحث الثاني : ماهية التكتلات الإقتصادية الإقليمية

يعيش العالم اليوم متغيرات عديدة تستوجب من الدول إعادة النظر مرة اخرى في مسارها ، حيث اصبح من المستحيل ان تحقق دولة ما متطلباتها بجهد منفرد دون ان تلجا الى غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة كما ان هذه المتغيرات العالمية المتلاحقة لا تخلو من بعض المخاوف والمخاطر ولا تستطيع الدولة منفردة ان تتحمل تلك المخاطر بل ان المخاطر تقل كلما كان التعاون والتبادل اكبر بين الدول لذا نجد ان التعاون والتوجه نحو الاقليمية والتكتلات الاقتصادية يزداد يوما بعد يوم ، لذا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى أربع مطالب ، بدأنا بنشأة و تعريف التكتلات الاقتصادية ثم أسباب قيام التكتلات الاقتصادية و أهدافها و بعدها أهم التكتلات الاقتصادية و أخيرا إبراز علاقة التكتلات الاقتصادية و العولمة

المطلب الأول: نشأة و تعريف التكتلات الإقتصادية

1- نشأة التكتلات الاقتصادية

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مائة عام فقد نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم .

لهذا نقول أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، رأسمالية واشتراكية، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول، فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع "مرشال" الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية، وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية، فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت دول هذه الشعوب منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو فأدركت بأنه لابد من تكتلها ومن

جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا. من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957، وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين والسياسيين الذين اعتبروها نموذجا يحتذي به بين مجموعات دولية أخرى، ثم انتقلت ظاهرة التكتلات إلى مجموعة أخرى من الدول، فنشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، وعمدت دول أوربا الشرقية على إنشاء منظمة "الكوميكون" أما في المنطقة العربية تم إنشاء السوق العربية المشتركة، كما نشأت أيضا اتفاقات إقليمية في المنطقة الإفريقية والمنطقة الآسيوية.

فمفهوم التكتلات الاقتصادية أساسا نشأ وتطور في ظل البلدان الصناعية وأصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم وساعد في ذلك العلم والتقنية وتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي.

وتزامنا مع التغيرات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي انطلاقا من السبعينات من القرن الماضي، والتي تمثلت في انهيار نظام" بروتن وودز"، والتحول إلى نظام الأسعار المعومة، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة أزمة المديونية الخارجية في بداية الثمانينات الأمر الذي أدى إلى ظهور سياسات حمائية في الدول الصناعية، مما أثر سلبا على حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية وبعد هذه الأزمات تنامت ظاهرت التكتلات الاقتصادية في شكل ترتيبات إقليمية، والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، واشتد التنافس بين الدول، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، وهذا من أجل الاستحواذ والسيطرة على الأسواق الدولية والتوسع في النفاذ إليها .

والملاحظ أن التكتلات الاقتصادية التي أقيمت بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية القرن العشرين، لم تحقق النجاح فتعثرت أمام المشاكل والخلافات، ولكن لم تقف عند حدها فتميزت بالديمومة والاستمرار في تطورها خاصة بعد اشتداد المنافسة العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين، وأصبح من الصعب على الدول أن تدخل المنافسة منفردة، فبدأت تتجمع في كيانات اقتصادية والتي أصبحت مطلبا دوليا كنتاج لما تفرضه العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي فتسارعت الدول نحو تشكيل تكتلات اقتصادية استعدادا لدخول إلى مرحلة جديدة يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى

محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية ، وأصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم والتي يمكن تجميعها فيما يلي:

- في نصف الكرة الغربي تم التوقيع على إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) وذلك سنة 1992 ، وتمهد لقيام تكتل الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، كما تم إنشاء الكثير من الترتيبات الإقليمية بين العديد من دول أمريكا اللاتينية.

- في أوربا كانت التطورات أسرع فقام الاتحاد الأوربي، الذي يعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، وزاد عدد الدول في عضويته حيث يضم 28 دولة، إضافة إلى تكامله النقدي واستخدام العملة الموحدة (الأورو) مع مطلع سنة 1999، ودخوله في اتفاقيات تجارة حرة وفي اتحاد جمركي مع تركيا، واتفاقيات مشاركة مع دول جنوب البحر المتوسط.

- في شرق آسيا حيث وقعت دول جنوب شرق آسيا اتفاق للتجارة الحرة عرف باسم (الإفتا)، كما أنشئ في منطقة آسيا منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (الأبيك.(APEC

- في المنطقة العربية والتي بدأت بمشروع السوق العربية المشتركة سنة 1964 ، ثم محاولة إقامة تجمعات إقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي. واخيرا تسعى الدول العربية إلى تحقيق منطقة تجارة حرة عربية كبرى بعد 10 سنوات انطلاقا من سنة 1998 وهي السنة التي دخلت فيها حيز التنفيذ، تهدف إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة البينية العربية.

أما في إفريقيا قامت ترتيبات وتكتلات إقليمية لعل أبرزها إقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، التي تسعى إلى تنسيق الجهود لمواجهة ما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية.

ومن غير المستبعد أن تظهر تكتلات اقتصادية أخرى في مناطق جديدة من العالم وهذا لما تفرضه التحولات والتغيرات الراهنة تحت مسمى العولمة الاقتصادية.

فيمكن القول أن هذه التكتلات أصبحت أمرا واقعيا يجب التكيف والتعامل معه، كما أن التكتلات الاقتصادية تختلف باختلاف ظروف تكوينها وأهداف إقامتها فقيام التكتل الاقتصادي في الدول النامية تختلف ظروفه الموضوعية والذاتية عن ظروف الدول المتقدمة على النمط نفسه. [1]

[1] http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=132389 تاريخ الإطلاع :2014/12/28

2- تعريف التكتلات الإقتصادية

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي. وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم، حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية. وانتشر هذا الاهتمام إلى مناطق أخرى من العالم خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين .

فيعرف التكتل الاقتصادي على انه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق اكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.

ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك، هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة. فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء

من هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية ، ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل.

ويمكن اعتبار التكتلات الاقتصادية كأحد النماذج التنموية تتخذها مجموعة من الدول التي تدخل في اتفاق فيما بينها، تقضي بتنسيق السياسات الاقتصادية في جوانبها المختلفة وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بغية تحقيق معدلات نمو سريعة في اقتصادياتها وزيادة التعاون فيما بينها، ومواجهة مختلف التحولات والتطورات التي تحدث في الاقتصاد العالمي.

إذا تكلمنا عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية فهي اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين كأوروبا الغربية، المنطقة العربية، أمريكيا الشمالية... لإقامة ارتباط فيما بينها في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي. إلا أنه في الوقت الراهن أصبحت التكتلات الاقتصادية تنتمي دول أعضائها لأكثر من إقليم كمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك)، وتكتل الأمريكيتين. [1]

المطلب الثاني: أسباب قيام التكتلات الاقتصادية و أهدافها

1- أسباب و دوافع قيام التكتلات الإقتصادية

تتعـــدد أسباب إقامة التـــكتلات وتتنوع ما بين الدوافع الاقتصـــادية وغـــير الاقتصـــادية على النحو التالي : [2]

أ- أسباب اقتصادية:

يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص، كما تزيد من فرص الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتكتلة.

ويمكن حصر أهم **الدوافع الاقتصادية** فيما يلي:

- التمتع بوفرات الإنتاج الكبير، وهذا عند قيام التكامل الذي يؤدي اتساع السوق إلى إمكان تمتع المشروعات المنشاة في نطاق التكامل بوفرات الإنتاج الكبير التي تنقسم إلى الوفرات الناتجة عن حجم الإنتاج ، والوفرات الخارجية التي تتولد عن عوامل أخرى خارج نطاق المشروع.
- تحسين معدل التبادل الدولي، وفتح المجال للمنافسة، والقضاء على ظاهرة الاحتكار، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر.
- خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، حيث التكامل يأخذ على عاتقه تهيئة الجو الملائم للتنمية. فهو يضمن قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاقتصادية، والتنسيق أيضا بين

[1] -http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=132389 تاريخ الإطلاع :2014/12/28

[2] المرجع نفسه http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=132389

مشروعات التنمية الإقليمية من رأس مال اجتماعي(كالسدود، المطارات ، الطرق، المعاهد العلمية.....).

- **ضمانة ضد الأحداث المستقبلية:** قد تلجا الدول للانضمام إلى تكتل إقليمي وذلك من اجل درء المخاطر والإحداث التي قد تتعرض لها في المستقبل. فيصبح التكتل بمثابة التامين أو الضمان ضد الأحداث غير المتوقعة. لهذا يذهب البعض للقول بان الدول النامية تتحمس للانضمام لتلك التكتلات بغية أن تتجنب أي حرب تجارية مستقبلية يمكن أن تكون تلك الدول الخاسر الأكبر منها ، لذلك نجد اتفاقية "النافتا" لم تخل من هذا الدافع . فلقد أقدمت كندا على إبرام ذلك الاتفاق كضمان لصادراتها ضد رسوم الإغراق والرسوم التعويضية التي كان من الممكن أن تفرضها الولايات المتحدة في حالة عدم وجود الاتفاق ، وفي المقابل يعتبر ضمان للولايات المتحدة ضد السياسات الكندية في مجال الطاقة والتي كانت تتعارض مع المصالح الأمريكية.

ب- أسباب سياسية:

قد يكون الدافع وراء إقامة التكتل سياسي بالدرجة الأولى، وهذا كما حدث عند ما أدرك زعماء أوروبا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أجمعوا على ضرورة إقامة تكتل اقتصادي أوروبي يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وكما فعلته أيضا الولايات المتحدة لضم المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة، وهذا للاستفادة من السوق المكسيكية الواسعة وتسد الطريق أمام أوربا واليابان للدخول إلى السوق المكسيكية، كما كان أيضا الدافع الأول لقيام تكتل "الآسيان" هو الدافع السياسي وهذا لمواجهة التوسع الشيوعي. فمن خلال أيضا تشابك العلاقات الاقتصادية التي تساعد على ارتباط الدول الأعضاء وزيادة الثقة بينهما في المنطقة التكاملية، فان هذه الدول تتجنب الخطر السياسي، وخير مثال على ذلك حل الصراعات التي كانت قائمة بين فرنسا وألمانيا بعد إقامة المجموعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951، وكذلك مساهمة "الميركوسور" في تخفيف الصراع بين الأرجنتين والبرازيل واحتواء خطر البرامج العسكرية النووية بين الطرفين.

قد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنظمة إلى تكتل اقتصادي، أي أن هذا الأخير يمثل تمهيدا لإقامة تكامل سياسي. إلا انه في المقابل قد يحدث من وراء

التكامل اثر معاكس وبالتالي ترتفع درجة عدم الاستقرار والخلافات بين الدول الأعضاء نتيجة لمشاكل قد يخلقها التكامل الاقتصادي والتي سبق الإشارة إليها.

لهذا تشكل الدول تكتلات لأسباب غير اقتصادية، وذلك لتعزيز الأمن القومي والسلام والمساعدة في تطوير المؤسسات السياسية والاجتماعية.

ولقد بحث علماء السياسة في استخدام الدبلوماسية التجارية خلال سياق إقليمي، وتوصلوا إلى أن العلاقات التجارية قد تساعد على إنشاء علاقات سياسية بين الدول الأعضاء بتطوير وسائل التحكم في الصراع بينهما. [1]

ج- أسبـــاب أمنية:

الاستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقيات إقليمية لهذا يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعا أمنيا، ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى، هكذا تم مع مجتمع الفحم والصلب الأوروبي والمجتمع الأوروبي، فالطريق غير المباشر لتقوية الأمن من خلال تكامل اقتصادي يعتبر خطوة أولية وأساسية، وكذلك اتجاه الاتحاد الأوروبي لضم دول جنوب البحر المتوسط في اتفاقات ثنائية واتفاقات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب، وتجنب للمشكلات التي يمكن أن يصدرها. [2]

2- أهداف التكتلات الإقليمية

و تتمثل أهداف التكتلات فيما يلي :

أ- أهداف اقتصادية

هناك أهداف اقتصادية عامة يسعى التكتل الاقتصادي إلى تحقيقها و تتلخص أهمها في:

- الحصول على مزايا الإنتاج الكبيرة حيث يتسع حجم السوق و يشجع هذا على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما، و إعادة تكوين الحركة الحرة للسلع و رأس المال و العمل من دولة لأخرى، و إزالة كل العوائق في هذا المجال.

[1] http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=132389 تاريخ الإطلاع :2014/12/28

[2] http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=132389 تاريخ الإطلاع :2014/12/28

- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين و الأيدي العاملة بصورة أفضل، و على نطاق أوسع فالمفروض أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني و الوظيفي

- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية و ذلك لأن عملية التنمية الاقتصادية بعد التكتل الاقتصادي تصبح أسهل و أيسر مما لو قامت بها كل دولة على حدى، فالوحدة الاقتصادية المختلفة بين الدول تضع سياسة عامة تستهدف استغلال الإمكانيات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء، مستفيدة من اتساع السوق و وفرة عنصر العمل، مما يؤدي إلى خلق قابليات جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج و الاستثمار و الدخول و التشغيل، و هكذا يؤدى التكتل الاقتصادي في المحيط الدولي. أخيرا فإن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية و هذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات و التقلبات و السياسات الأجنبية و في إطار تعرفنا على الأهداف الاقتصادية للتكتلات الإقليمية يجب أن نفرق بين أهداف التكتل في كل من الدول الصناعية و النامية. الدول الصناعية تسعى في هذا الإطار إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة على إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة و زيادة حجم التجارة الإقليمية للبلاد الأعضاء و توسيع نطاق السوق أمام المشروعات في كل بلد من البلاد الأعضاء هذا الاتساع يسمح بالاستفادة بما يتحقق من وفورات الإنتاج الكبيرة و مزايا التخصص، و انعكاس ذلك على رفع مستوى الكفاية الإنتاجية في صناعات تلك البلدان.و في الواقع أن تلك الصناعة في اتجاهها لهذه الأهداف قد تأثرت إلى حد كبير بالنظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية التي ترى أن أكبر قدر ممكن من الرفاهية يتوقف على توزيع الموارد الاقتصادية بين فروع الإنتاج، بما يحقق أكفأ استخدام ممكن لهذه الموارد، و أن من العوامل الأساسية التي تؤدي إلى ذلك حرية التجارة بين أقطار العالم كله، بما يتضمنه ذلك من حرية انتقال السلع و عناصر الإنتاج فيما بين هذه الأقطار و دون أي تمييز بين هذه السلع و العناصر، بحسب مصدرها و من هنا يتضح الارتباط أو الأهداف التي توقعتها الأقطار الرأسمالية من عملية التكتل الاقتصادي، و من بين الأدوات التي استخدمتها و تستخدمها لتحقيق هذا التكامل و هي إزالة الحواجز و القيود الجمركية و غير الجمركية على انتقال السلع و عناصر الإنتاج فيما بينها.أما بالنسبة للدول النامية فهي عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفاعلية و الديناميكية الاقتصادية التي يفرزها التكتل كما أن عوائد الكفاءة لم تكن أبدا تمثل هدف هذه الدول من عملية التكتل فهياكلها الصناعية تعد صغيرة بالنسبة للاقتصاد ككل أو حتى بالنسبة لمخططات التنمية بوجه عام.و يجب الإشارة هنا إلى أن التكتل الاقتصادي ليس هدفا في حد ذاته، ولكنه أداة ووسيلة لتحقيق هدف أو أهداف معينة، وبالنسبة للأقطار

المختلفة، يمكن القول أن الهدف الذي يجب أن تسعى لتحقيقه يتمثل أساسا في تنمية اقتصادياتها وتطويرها، و ذلك بالنظر لحالة التخلف التي تعاني منها والتي تطبع جميع جوانب الحياة فيها.ومن المعروف أن التكتل الاقتصادي بين هذه الأقطار يعتبر من الأدوات و الوسائل الأساسية التي تدفع عملية التنمية، والتي تقيمها على أسس تضمن لها إذا تحققت شروط معينة احتمالات أكبر للنجاح و القوة و الاستقرار.و لكن الاعتماد على مجرد إلغاء القيود على حركات السلع و عناصر الإنتاج بين مجموعة من الأقطار المتخلفة ليس بالأسلوب الملائم للتكتل اللازم لتحقيق التنمية الضرورية لهذه الأقطار و دفعها . فتحقق هذا التكامل التنموي يتطلب ، ضمن أشياء أخرى ، القيام بما يلزم التنمية المتكاملة بين هذه الأقطار من استثمارات و من تنسيق بين هذه الاستثمارات و توزيعها بين مجموعة الأقطار الأطراف في عملية التكتل على أسس تحقيق التوفيق بين اعتبارات الكفاءة و اعتبارات العدالة، حتى لا تستأثر عدد من هذه الأقطار بقسط من تكاليف التكتل أكبر بكثير مما يعود عليها منه من منافع.و يمكن القول في إيجاز أن أهداف الدول النامية من التكتل و التكامل ليست أهدافا ديناميكية بقدر ما هي هيكلية، تشمل تنمية صناعات جديدة و من خلال التنسيق بلا حدود، و هو ما تسمح به الاقتصاديات ذات الحجم الكبير نظرا لاتساع السوق و تنوع الإمكانيات ، و هي الاقتصاديات التي يحققها التكامل بشكل واضح.[1]

ب- **أهداف سياسية :**

قد يكون الهدف وراء التكتل الاقتصادي سياسيا و يحدث ذلك عندما تريد دولتان أو أكثر تكوين اتحاد سياسي فيما بينها، و لكن يقوم من العقبات ما يحول دون إتمام قيام الاتحاد السياسي منذ البداية ، فيبدأ بتكتل اقتصادي في شكل اتحاد جمركي أو سوق مشتركة مثلا.على أمل أن يمهد هذا الاتحاد الجمركي أو تلك السوق المشتركة الطريق أمام الاتحاد السياسي بأن يشعر شعوب هذه الدول بوحدة مصالحها الاقتصادية و بأن يوجد أداة سياسية مشتركة للتفاوض و التشاور مما يسهل معه في النهاية ، بحيث تحقق التوحيد السياسي.وقد لا تكون الغاية السياسية من التكتل الاقتصادي تكوين اتحاد سياسي ، بل قد تكون مجرد رغبة دولة كبيرة في السيطرة سياسيا على مجموعة من الدول الصناعية وتحقيق هذه الصورة في الغالب عندما يكون التكتل بين دولة كبيرة ودول صغيرة. [2]

[1] عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول الناميـــة** ، ص 37

[2] عبد الوهاب رميدي ، مرجع سبق ذكره، ص 37

5- **أهداف عسكرية:**

قد يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادي الرغبة في تكوين وحدة عسكرية بين الدول الداخلة فيه في مواجهة العالم الخارجي، ومن أمثلة ذلك ما نادى به بعض المفكرين الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية من تكوين اتحاد أوروبي بقصد تقوية اقتصاديات أوروبا حتى تكون وحدة لها قوتها السياسية و العسكرية فتقف بذلك بين المعسكرين الأمريكي و الروسي و لا تساق أهدافهما، مما قد يقوي فرص السلم العالمي. [1]

المطلب الثالث: أهم التكتلات الاقتصادية في العالم

هناك العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم تتفاوت في درجة تكاملها حسب المراحل السابقة، كما تختلف في حجمها ودرجة تأثيرها على التجارة العالمية ، وسوف نورد فيما يلي أهمها[2]:

1-**الاتحاد الأوربي:**

بدأت الفكرة الأولى لإنشاء هذا الاتحاد سنة 1955 من طرف الدول الأعضاء في اتحاد BENELUX (بلجيكا ، هولندا، لوكسمبورغ) لإقامة مزيد من التعاون مع الدول الأوربية وتم الاتفاق بين هذه الدول من جانب وألمانيا الغربية (سابقا) وفرنسا وإيطاليا من جانب آخر على مشروع اتفاقية المجموعة الاقتصادية الأوربية الذي يعني إقامة سوق أوربية مشتركة لتحقيق الوحدة الاقتصادية على المدى الطويل، وقد تم التوقيع على الاتفاقية في روما بتاريخ 1957/03/25 لتصبح سارية المفعول بداية من 1958/01/01.

وقد تزايد عدد الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوربية ، حيث بلغ 9 أعضاء سنة 1972 بعد انضمام كل من المملكة المتحدة و إيرلندا و الدانمارك ، ثم 10 أعضاء بعض انضمام اليونان سنة 1981 ، وبانضمام كل من إسبانيا والبرتغال سنة 1986 أصبح عدد الأعضاء 12 دولة ، وبعد انضمام كل من النمسا و فلندا و السويد إلى الاتحاد سنة 1995 ارتفع عدد الأعضاء إلى 15 دولة.

وقعت الدول الأوربية الأعضاء في المجموعة على معاهدة ماستريخت سنة 1992 والتي تنص خاصة على تدعيم التكامل الاقتصادي وإنشاء العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) ابتداء من

[1] عبد الوهاب رميدي ، مرجع سبق ذكره، ، ص 37

[2]- د.محمد توفيق عبد المجيد . **العولمة و التكتلات الاقتصادية** ، دار الفكر الجامعي الاسكندرية . سنة 2013 .ص 267

1999/01/01 لتصبح متداولة بين الأفراد ابتداء من 2002/01/01 ، وقد رفض الدخول في نظام العملة الموحدة كل من المملكة المتحدة والسويد و الدانمارك بينما رُفضت اليونان لعدم استيفائها للمعايير المتفق عليها للدخول في نظام العملة الموحدة ، ثم قّبلت بعد ذلك رسميا في : 2001/01/01، و أصبح العدد الحالي 28 دولة .

يضم الاتحاد الأوربي 374 مليون نسمة ويستحوذ على 43 % من التجارة العالمية، كما تمثل تجارته البينية 73 % من إجمالي تجارته مع العالم .

2- إتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة : NAFTA

وهي اتفاقية لإنشاء منطقة للتجارة الحرة تم التوقيع عليها سنة 1994 بين ثلاث دول متجاورة هي: الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، المكسيك .

تضم هذه الدول 394 مليون نسمة، وتسيطر على 17% من التجارة العالمية، بينما تمثل التجارة البينية 39 % من إجمالي تجارتها مع العالم.[1]

3- السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية : MERCOSUR

أنشأت سنة 1991 وتضم بلدان : الأرجنتين ، البرازيل ، الأورغواي ، الباراغواي ، بوليفيا ، الشيلي.

تضم هذه الدول 227 مليون نسمة ، وتستحوذ على نسبة ضعيفة من التجارة العالمية، إذا تبلغ حوالي 3% ، بينما تمثل التجارة البينية لها 20 % من تجارتها مع العالم[2] .

4- تجمع بلدان جنوب شرق آسيا : ASEAN

أنشئ سنة 1967 بغرض مواجهة التوسع الشيوعي بين كل من : إندونيسيا ، ماليزيا ، الفليبين ، سنغافورة، تايلندا ، لكنه توسع بعد ذلك ليضم كلا من : بروناي ، فيتنام ، ميانمار، لاوس ، وأصبح عدد الأعضاء 9 سنة 1997 ، وهو يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر ثم اتحاد جمركي.

[1] د.محمد توفيق عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 257

[2] د.محمد توفيق عبد المجيد ، مرجع سبق ، ص 253

يضم هذا التجمع 198 مليون نسمة ويسيطر على 25% من التجارة العالمية، وتبلغ تجارته البينية 36% من إجمالي تجارته مع العالم[1].

5- **التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك : APEC**

أنشئ هذا الاتفاق سنة 1989 بمبادرة من أستراليا و يدعم من اليابان و الولايات المتحدة ، ويهدف إلى تحرير كامل للمبادلات و الاستثمارات إلى غاية 2010 (بالنسبة للبلدان المتقدمة) و 2020 (بالنسبة للبلدان النامية) ، وهو يضم 18 عضوا ، 6 أعضاء من تجمع ASEAN وهم : إندونيسيا ، ماليزيا ، الفليبين ، سنغافورة ، تايلاندا، بروناي، وأعضاء NAFTA الثلاثة إضافة إلى كل من : أستراليا ، نيوزلندا ، اليابان ، تايوان ، هونغ كونغ ، الصين ، الشيلي ، كوريا الجنوبية ، بابوازي نوفيل غيني.

يضم هذا التجمع 40 % من سكان العالم وتمثل تجارته 50 % من تجارة العالم وتحقق بلدانه 60% من مجموع الناتج الداخلي الخام العالمي .

وللإشارة فإن أستراليا ونيوزيلندا تشكلان منطقة تجارة حرة بينها منذ 1965[2].

6- **منطقة التجارة الحرة لدول الأمريكيتين : AFTA**

تم التوقيع على هذه الاتفاقية سنة 1994 وهي تضم 34 دولة من أمريكا الشمالية والجنوبية وتهدف إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة من ألسكا إلى أرض النار وذلك في غضون عشر سنوات أي قبل عام 2005.

وفي المنطقة العربية فإن النجمع الفاعل والوحيد تقريبا —إذا استثنينا منطقة التجارة الحرة العربية الناشئة– هو مجلس التعاون الخليجي الذي أنشئ سنة 1981 والذي يقيم حاليا بين أعضائه منطقة تجارة حرة،ويهدف إلى إقامة إتحاد جمركي مع بداية سنة 2003 والوصول إلى الإتحاد النقدي والعملة الموحدة سنة 2010[3]

وإذا كانت هذه أهم التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم، فإن هناك أيضا العديد من الاتفاقيات للتعاون الاقتصادي منها :

[1] د.محمد توفيق عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 238

[2]– د.محمد توفيق عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 244

[3]– http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/5790/ تاريخ الإطلاع :2014/11/18

7- **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية : OECD / OCDE**

تم التوقيع على إنشائها سنة 1960 وبدأ عملها سنة 1961 ويبلغ عدد أعضائها 29 عضوا وهي تضم معظم بلدان الاتحاد الأوربي وتركيا وسويسرا وبلدان أمريكا الشمالية واستراليا ونيوزيلندا وبلدان كبرى من آسيا كاليابان و كوريا الجنوبية[1].

8- **اتفاقية شرق آسيا للتعاون الاقتصادي : EAEC**

تم تأسيسها سنة 1992 ويبلغ عدد أعضائها 13 عضوا وهم : البلدان الأعضاء في تجمع ASEAN إضافة إلى كل من : اليابان، تايوان ، الصين ، هونغ كونغ. [2]

المطلب الرابع : علاقة التكتلات الاقتصادية و العولمة

تعتبر حركة التكتلات الاقتصادية من أهم المتغيرات و المستجدات الدولية والتي ظهرت إلى الوجود نتيجة عوامل عديدة، وأصبحت واضحة وتنتشر في ربوع الأرض، وكأن هناك إعادة إحياء لأفكار الستينات ولكن في إطار جديد، يتمثل في تزايد تحرير التجارة عالميا وذلك بإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية وتحرير الترتيبات الإقليمية القديمة، وقد استدعيت ليس فقط في أمريكا الشمالية وأوربا ولكن في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والعالم العربي، وأن أهم الملامح والمضامين التي تميزت بها هذه الظاهرة يمكن إيجازها في:

1-من حيث طبيعتها فإنها تأتي تجسيدا لحصول تحولات هيكلية جذرية في البناء الاقتصادي الدولي، وبما فيه إعادة توزيع الأدوار والمواقع النسبية للمشاركين فيه وبالتالي في تأثيره على العلاقات الاقتصادية التي تنتج عنه.

2-من حيث شموليتها فإنها تغطي أهم المشاركين في الاقتصاد الدولي ومقدرتها أن تمتد لتشمل غيرهم في مختلف بقاع العالم مما يجعلها ظاهرة دولية في أبعد حدودها.

3-من حيث أبعادها فإنها ظاهرة اقتصادية في منطقها سياسة إستراتيجية في ترابط واتصال حلقاتها.لذا أصبحت معظم الدول المتطورة والنامية وفي جميع القارات أعضاء في اتفاقيات تجارية إقليمية) منطقة تجارة حرة، اتحاد جمركي، سوق مشتركة،...(.وتظهر التجارب الحديثة في العالم أن هناك تكاملا بين

[1] - http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/5790/ تاريخ الإطلاع :2014/11/18

[2] -http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/5790/ تاريخ الإطلاع :2014/11/18

التكتلات الإقليمية والعولمة حيث تنشأ عملية تبادلية يؤدي فيها الاندماج الإقليمي إلى المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، كما تؤدي سياسات الاندماج العالمي إلى مزيد من الاندماج للاقتصاديات الإقليمية، كما تنطلق العولمة من مقولة أن التكتل الاقتصادي على الصعيد العالمي، يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي الوطني، حيث يؤدي انفتاح الأسواق وإزالة القيود أمام حرية التجارة وتشجيع رؤوس الأموال للاستثمار عبر الحدود، إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد واستغلال الميزات النسبية أفضل وجه وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.مع التزايد المستمر في الدعوة إلى عولمة الاقتصاد وعولمة التجارة وإطلاق حرية السوق والمنافسة، تزايدت النزعة الدولية نحو إقامة تكتلات إقليمية بين الدول وذلك لفتح الأسواق وتدفق أنواع الاستثمار واليد العاملة وتسهيل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية بين الدول الأعضاء في التكتل وتوفير الحماية من ضرر منافسة الاقتصاديات الأخرى وزيادة القوة التفاوضية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي.من هنا يمكن القول أنه أصبح الاندماج أو الانتماء في تكتل اقتصادي في الوقت الراهن بالنسبة للدول أمرا ضروريا للحد من آثار العولمة وذلك عن طريق حماية اقتصادياته (صناعيا، زراعيا، خدماتيا ...) من المنافسة الأجنبية، وتعمل على تحقيق أكبر مكسب من تجمعها كما تصنع حواجز بينها وبين باقي دول العالم وهو ما يعاكس ما تنادي به العولمة الاقتصادية، بالتحرير على المستوى العالمي وليس على المستوى الإقليمي. كما أن للتكتلات الاقتصادية سلطة سياسية تحمي مصالحها، بينما العولمة تفتقد للسلطة العالمية وبالتالي لا تجد من يجمعها. فهل التكتلات الاقتصادية تتعارض معها وستتغلب عليها؟ وحيث أن العولمة هي نتاج تحرير التجارة العالمية مما يجعلها أمرا واقعيا ينبغي التعامل معه.بما أن التكتلات الاقتصادية تقودها الدول المتقدمة كما هو ملاحظ في أوربا وأمريكا الشمالية، سيزداد تأثيرها على الاقتصاد العالمي بمرور الزمن حيث تنحصر المنافسة في إطار هذه التكتلات الاقتصادية وبالتالي ستؤثر على الوجه الجديد للنظام الاقتصادي العالمي مع بداية القرن الواحد والعشرين من حيث العلاقات ومراكز القوى.[1]

1 عبد الوهاب رميدي . نفس المرجع السابق ذكره . ص 117

المبحث الثالث : الواقع الإقتصادي للدول العربية في ظل العولمة و التكتلات الإقتصادية الإقليمية

تأتي التكتلات الاقتصادية و العولمة كعنصرين أساسيين في تحديد نمو اقتصاديات الدول العربية و تحقيق التنمية الاقتصادية العربية و يصعب الوصول إلى هذه الأهداف بالاستناد على الذات و في ظل بنى تحتية ضعيفة و صغيرة بالإضافة إلى إمكانيات محدودة ، لذا يجب تطوير و تفعيل كل القطاعات الاقتصادية لتحقيق الأداف المرجوة ، و مع هذا الحديث نقوم بالتكلم في هذا المبحث المقسم إلى أربع مطالب أولا عن تطورات القطاع الزراعي و الصناعي و ثانيا ذكر التطورات النقدية المصرفية و المالية للدول العربية ثم ثالثا إلقاء نضرة عن واقع التجارة الخارجية و البينية للدول العربية و أخيرا تقديم أوضاع موازين المدفوعات والدين العام الخارجي و أسعار الصرف

المطلب الأول : تطورات القطاع الزراعي و الصناعي

1. الزراعة

بلغت قيمة الناتج الزراعي للدول العربية في عام 2012 حوالي 137.8 مليار دولار أمريكي مقابل حوالي 135.3 مليار دولار عام 2011 أي بزيادة نسبتها 1.8 %وأصبح ذلك يمثل حوالي 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية و يرجع سبب النمو المتواضع في الناتج الزراعي خلال عام 2012 إلى تراجع أداء النشاط الزراعي في عدد من الدول العربية الزراعية الرئيسية مثل سوريا، المغرب ، السودان ، تونس و يعود سبب هذا الإنخفاض إلى الظروف المناخية غير المواتية في المغرب و إلى تطور الأحداث السياسية في البلدان الأخرى و إنخفاض السعر و تحويل العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي في بعض الدول العربية و قد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي عام 2012 حوالي 392 دولار أي بمعدل نمو بلغ 1.8 % بالمقارنة مع عام 2011 و فيما يخص الإنتاج النباتي فقد سجل نموا نسبته 3.2 % في عام 2012 و يعزى ذلك إلى تحسن مستوى الغلة لمعظم المحاصيل المروية كالدرنيات و البذور و الزيتية و الخضروات و المحاصيل السكرية و في المقابل سجل الإنتاج الحيواني بجميع مكوناته تراجعا تسبته 17.2 % في عام 2012 نتيجة لإنفصال جنوب السودان عن جمهورية السودان حيث تتركز غالبية المراعي في الجنوب في حين إرتفع الإنتاج السمكي بنسبة 3.6 % و يمثل هذا الإنتاج نحو 85 % من الطاقة الإنتاجية الممكنة

وفي مجال الخارجية للسلع الزراعية و قد حققت قيمة الصادرات الزراعية العربية نموا بنسبة 2 % في عام 2011 في حين إرتفعت قيمة الواردات الزراعية بنسبة 2.3 % بسبب إرتفاع أسعار السلع الغذائية و قد تمخضت هذه التطورات إرتفاع العجز في الميزان التجاري الزراعي من حوالي 64.8 مليار دولار في عام 2010 إلى نحو 66.3 مليار دولار في 2011 أي بنسبة زيادة بلغت 23 % و بلغت نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات حوالي 21.4 %

وعلى صعيد الإكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2011 فقد سجل تحسنا طفيفا في عدد من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2011 و في مقدمتها الحبوب (من ظمنها القمح ، الأرز) و الزيوت و الشحوم و في المقابل سجلت بعض السلع نسبة إكتفاء ذاتي كالفواكه 98.5 % و البيض 95.5 % في حين حققت بعض السلع فائظا و تشمل الخظروات 106.6 % و البطاطس 105.4% و الأسماك 100.9 % . [1]

2. الصناعة

حقق الناتج الصناعي المحلي للدول العربية نموا بنسبة تقدر بحوالي 11.2 % في عام 2012 مقارنة مع معدل نمو بلغ حوالي 31 % و يعزى ذالك إلى التباطؤ في أداء الإقتصاد العالمي فقد تراجع معدل النمو في القيمة المظافة لكل من الصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية ليصل إلى 11.8 و8.7% على التوالي.

في جانب التطورات في الصناعات الإستخراجية الغير نفطية فقد حافضت المغرب على موقعها كثاني مصدرا للفوسفات في العالم و تصدرت موريتانيا قائمة الدول العربية المنتجة لخام الحديد تليها الجزائر ثم مصر و تسعى السودان لتطوير مواردها من الخدمات الطبيعية ،و من المتوقع أن تجري مسحا جيولوجيا كاملا إلى جانب الإستمرار في تطوير مناجم الذهب التي تم إكتشافها

و بالنسبة للتطورات في الصناعات التحويلية ،إرتفعت الطاقة التصميمية لإنتاج الإسمنت في الدول العربية من حوالي 220 مليون طن في عام 2010 إلى حوالي 316 مليون طن في عام 2011 ويعود السبب في نمو التصميمية للإسمنت إلى توقعات زيادت النمو في قطاع التشييد في الدول العربية و من جانب اخر ،بلغ الإنتاج الفعلي للإسمنت حوالي 198 مليون طن في عام 2011 وبلغ إنتاج الصلب العربي حوالي 18 مليون طن في عام 2012 ، أي حوالي 1.2 % من إنتاج الصلب العالمي و بلغ عدد

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد . **نضرة عامة حول اقتصاديات الدول العربية** عام 2012 . ص vi

مصانع الصلب العربية حوالي 160 مصنعا في 18 دولة عربية وبالنسبة للألمنيوم فقد إستطاعت دول مجلس التعاون الخليجي أن تحتل مكانة عالمية في تصنيع الألمنيوم و ذالك بسبب نوفر مصادر الطاقة و العمالة فيها بتكلفة منخفضة ، و تشارك صناعة الألمنيوم العربية الصين و روسيا كأكبر منتجي الألمنيوم في العالم ومن المتوقع أن تصل طاقة إنتاج الألمنيوم في دول الخليج العربية حوالي 05 ملايين طن سنويا في نهاية عام 2014

وفي مجال تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية ،يشير مؤشر الميزة النسبية المعروف بمؤشر التخصص لبلاسا blassa والمحتسب عن عام 2011 أن لبعض الدول العربية ميزة نسبية في عدد من المنتجات الصناعية منها

الأسمدة في الأردن و المغرب و مصر و تونس ،و صناعة الأسماك في موريتانيا و المغرب و اليمن و الألمنيوم في البحرين و الإمارات . [1]

3. النفط و الطاقة

تميزت سوق النفط العالمية في عام 2012 بحالة من الإستمرار و التوازن النسبي ،و رغم إستمرار التباطؤ في معدلات النمو الإقتصادي العالمي الناتج عن الأزمة المالية في منطقة اليورو و تباطؤ النمو في الإقتصاديات الكبرى خلال العام ،و قد لعبت الدول العربية المنتجة للنفط من خلال منظمة الأوبك دورا هاما في إستقرار الأسعار و خاصة خلال النصف الثاني من العام ، وهو ما ساهم بشكل كبير في الحد من الإرتفاعات السعرية الناتجة عن الظروف الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة العربية و التي كانت تدفع بمستويات الأسعار نحو الأعلى

تحققت خلال عام 2012 زيادة بسيطة في الإحتياطات العالمية المؤكدة للنفط بينما شهدت الإحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي إنخفاظا طفيفا و إرتفعت إمدادات النفط العالمية بحدود 2.4 مليون برميل /يوم لتصل 90 مليون برميل / يوم وتزايد الطلب العالمي على النفط بحوالي 0.8 مليون برميل / يوم ليصل إلى 88.8 مليون برميل / يوم خلال العام و بلغت الإيضافات الجديدة على مستوى الدول العربية خلال عام 2012 ، 18 إكتشافا نفطيا و ثمانية إكتشافات للغاز و إنخفظت قليلا حصة الدول العربية من إجمالي الإحتياطي المؤكد العالمي من النفط إلى 56.8 % بينما إرتفعت حصتها قليلا إلى 28.4% من إجمالي الإحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي خلال العام و إرتفع إنتاج النفط الخام للدول

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مرجع سبق ذكره ، ص vii

العربية ليشكل 32 % من النتاج العالمي ، كما إرتفعت حصتها من كميات الغاز المسوق إلى 17.1 % من الإجمالي العالمي خلال العام

ومن ناحية أخرى ، إرتفع إستهلاك الدول العربية من الطاقة خلال عام 2012 بمعدل 5.1 % اللذان تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية متطلباتها من الطاقة ، حيث شكلت حصتهما 98.4 % من إجمالي المصادر ، وشهدت المعدلات السنوية لأسعار غالبية نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية إرتفاعا في مستوياتها خلال عام 2012 وبنسب متفاوتة و إن كانت أقل من نسب الإرتفاع في الأسعار المسجلة خلال العام السابق وقد ساهم ذالك في زيادة إجمالي قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية حيث تشير التقديرات الأولية إلى بلوغها حوالي 719.5 مليار دولار في عام 2012 بالمقارنة مع 667.5 مليار دولار خلال عام 2011 أي بزيادة نسبتها 7.8 % . [1]

المطلب الثاني : التطورات النقدية المصرفية و المالية للدول العربية

1. التطورات المالية

تأثرت المالية العامة في الدول العربية بجملة من العوامل خلال عام 2012 تضمنت بقاء الأسعار العالمية المرتفعة للسلع الأساسية خصوصا الطاقة و المواد الغذائية وبطئ تعافي الإقتصاد العالمي ،وتداعيات أزمة الديون الأوروبية على الصادرات العربية و أنشطة السياحة و التدفقات الخارجية وتبعات ذالك على النمو الإقتصادي ،إضافة إلى الأحداث السياسية و الأوضاع الأمنية في عدد من دول المنطقة و إنعكاساتها على الأداء المالي

فقد ساهم بقاء أسعار النقط العالمية عند مستويات مرتفعة ،و إرتفاع معدلات إنتاح النفط و الغاز الطبيعي ،في زيادة حصيلة الإرادات المالية في معظم الدول العربية النفطية ،كما كان لعودة التعافي لبعض الإقتصادات العربية ، و إن كان يوتيرة بطيئة ، و الإصلاحات التي تم تنفيذها في مجال التحصيل الضريبي دورا كبيرا في زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية في عدد من الدول العربية خلال عام 2012 ، وقد قامت معظم الدول العربية بالتوسع في الإنفاق الحكومي خلال ذالك العام ، في ظل الصعوبات المترتبة عن عملية التحولات السياسية و الأوضاع الأمنية في المنطقة العربية و الحاجات المتزايدة لتحسين الأوضاع المعيشية ة ترسيخ أسس العدالة الإجتماعية و الحد من الفقر و تعزيز البنية الأساسية ، و اتجه عدد من الدول العربية إلى زيادة الإنفاق العام لتعزيز الطلب المحلي ورفع معدلات النمو الإقتصادي،

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مرجع سبق ذكره. صviii

وذالك في ضوء تراجع الطلب الخارجي بسبب تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية وتباطؤ وتيرة نمو الإقتصاد العالمي و على ضوء هذه التطورات ، ارتفع إجمالي الإيرادات العامة و المنح في الدول العربية كمجموعة بحوالي 19.5 % ليصل إلى 1.073 مليار دولار في عام 2012 ، وهو ما يمثل نحو 40 % من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة ، وقد نمت الإيرادات البترولية للدول العربية كمجموعة بحوالي 25 % في العام المذكور لتصل حوالي 829 مليار دولار ، بينما ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 16.1 % لتضل إلى 165.1 مليار دولار.

و في جانب النفقات ، فقد ارتفع إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2012 بنسبة بلغت 11.4 % ليصل إلى 908 مليار دولار ، ويشكل ما نسبته 33.7 % من الناتج المحلي الاجمالي ، وذالك في ضوء نمو الإنفاق الجاري بحوالي 14.3 % ليبلغ حوالي 693.7 مليار دولار وزيادة الإنفاق الرأسمالي بحوالي 1.6% ليصل نحو 207.7 مليار دولار.

وكما حصلت للتطورات في جانبي الايرادات و النفقات ، تضاعف فائض الموازنة العامة المجمعة للدول العربية ليصل نحو 164.7 مليار دولار ، وهو ما نسبته 6.1 % من الناتج المحلي الإجمالي ، وجاء هذا الأداء مدفوعا بشكل أساسي بفوائض الموازنات العامة في الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط و الغاز الطبيعي في وقت شهدت فيه الدول العربية الأخرى تدهورا في الوضع المالي الكلي و قد نما إجمالي رصيد الدين العام القائم في الدول العربية ،المتوفر بيانات بشأنها بنحو 12.9 % في عام 2012 ليصل إلى حوالي 523.6 مليار دولار و جاء ذالك كمحصلة لنمو الدين العام بنسبة 14.6 % ونمو الدين العام الخارجي بنسبة 8.8 % عام 2012 .[1]

2. التطورات النقدية و المصرفية في أسواق المال العربية

واصلت السياسات النقدية دورها الداعم للنمو و الاستفرار الإقتصادي في معظم الدول العربية في عام 2012 ، حيث اتجهت الدول العربية التي تنتهج نظما ثابتة لأسعار الصرف مقابل الدولار إلى الإبقاء على أسعار الفائدة الرسمية عند مستويات منخفضة لتعزيز النشاط الإقتصادي و دعم التوظف تماشيا مع السياسة النقدية التيسيرية في الولايات المتحدة و التي من المتوقع استمرارها حتى عام 2014 ، من جانب اخر حرصت الدول العربية التي تتبنى نظما مرنة للصرف على إتباع سياسات نقدية داعمة للسيولة المحلية والتي تأثرت سلبا في بعضها سواء بسبب ظروف عدم الإستقرار الناتج عن التحولات

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مرجع سبق ذكره. ص ix

السياسية التي شهدتها بعض دول المطقة خلال عامي 2011 2012 أو تأثر النشاط الإقتصادي في بعض الدول العربية بتفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية ، وقد واصلت البنوك المركزية بالدول العربية المصدرة للنفط استخدامها لعدد من الأدوات النقدية لامتصاص فائض السيولة الناتج عن ارتفاع المتحصلات النفطية بهدف ضبط التوسع النقدي و الحفاض على استقرار سياسة سعر الصرف ،فيما لجأت البنوك المركزية للدول المستوردة للنفط والتي عانى بعضها من نقص في مستويات السيولة إلى تبني أدوات نقدية تستهدف تعزيز السيولة المصرفية من أهمها نقص نسبة الاحتياطي القانوني و تنفيذ عمليات إعادة شراء بدورية منتظمة

وفيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على السيولة المحلية ،فقد تصدر صافي الموجودات الأجنبية تلك العوامل من حيث مساهمته في إحداث تغيير في مستويات السيولة المحلية في عدد من الدول العربية وخاصة فيما يتعلق بالدول العربية المصدرة للنفط نتيجة لبقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة خلال العام ،في حي كانت الزيادة المسجلة في السيولة المحلية في بعض الدول العربية التي لا زالت متأثرة بتداعيات التحولات السياسية أو أزمة الديون السيادية مدفوعات بالتوسع في صافي الائتمان المحلي الموجه للقطاع الحكومي لتوفير الموارد المالية اللازمة لسد العجز في الموازنات العامة ،وان كان هذا الأثر أقل بكثير بالمقارنة بالأثر التوسعي لصافي الائتمان المحلي المسجل عام 2011

أما على صعيد القطاع المصرفي، فقد جاء أداء هذا القطاع إيجابيا بشكل عام ، فقد شهدت التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص نموا بنسبة مقاربة لتلك المحققة في العام السابق ،فيما سجلت الودائع الإجمالية نموا ملحوظا وبنسبة تفوق النسبة المحققة في العام الماضي ، كذالك تحسنت المؤشرات الربحية لأغلب المصارف العربية لعام 2012 و فيما يتعلق بأهم التطورات التشريعية و التنظيمية ،واصلت السلطات الإشرافية و الرقابية للدول العربية في عام 2012، جهودها لتطبيق معايير بازل الجديدة ، و خاصة فيما يتعلق بمخاطر السيولة و نظم و قواعد الحكومة ، كما إهتمت هذه السلطات بتطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي و تعزيز الشفافية في العمل المصرفي

أما على صعيد أسواق المال العربية ، فقد شهدت القيمة السوقية لأسواق المال العربية مجتمعة ، إرتفاعا بنحو 42.4 مليار دولار خلال عام 2012 لتصل إلى 916.4 مليار دولار ، معوضة بذلك جزء من خسارتها المسجلة على 2011 وقد رافق هذا التحسن النسبي تحسنا في نشاط سوق الإصدارات الأولية من حيث قيمة هذه الإصدارات في حين استمر التراجع في الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية للعام الرابع على التوالي ، هذا وقد واصلت السلطات الرقابية و الاسرافية اهتمامها بتحديث و

تطوير أسواقها المالية من خلال تعديل تطبيق أنظمة الإفصاح و الشفافية ، و تعديل الشروط الخاصة با دراج و تداول الأوراق المالية بشكل عام ، كما حضي موضوع تطبيق ضوابط الحكومة و معايير الانضباط المؤسسي بقدر لا بأس به من اهتمام هذه السلطات .[1]

المطلب الثالث : واقع التجارة الخارجية و البينية للدول العربية

1. التجارة الخارجية الإجمالية و البينية

تأثر أداء **التجارة الخارجية** العربية خلال عام 2012 للدول العربية كمجموعة باستمرار بقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات مرتفعة ، الأمر الذي نجم عنه ارتفاع الصادرات العربية بنسبة 8.7 % لتصل إلى 1.310 مليار دولار مقارنة مع مستوى 1.208 مليار دولار خلال عام 2011 ، وارتفعت أيضا الواردات العربية الإجمالية بنسبة 7.9 % لتبلغ ما قيمته 816 مليار دولار مقارنة مع نحو 756.7 مليار دولار خلال عام 2011 ، وقد جاء ذلك كمحصلة لارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي في بعض الدول العربية بالاضافة إلى تأثير أسعار النفط المرتفعة على الواردات البترولية في بعض الدول .

و ارتفع وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية ليصل إلى نسبة 7.2 % خلال عام 2012 مقارنة مع 6.6 % خلال العام السابق وذلك نتيجة لارتفاع الصادرات الإجمالية العربية بمعدل أكبر من معدل الزيادة في قيمة الصادرات العالمية خلال عام 2012 ، كما زاد وزن الواردات العربية في الواردات العالمية بصورة طفيفة ليصل إلى 4.4 % مقابل نسبة بلغت 4.1 % خلال عام 2011 و بالنسبة لاتجاهات التجارة العربية في عام 2012 ، فقد ارتفعت قيمة كل من الصادرات و الواردات للدول العربية كمجموعة مع معظم الشركاء التجاريين ، و فيما يتعلق بتطور الهيكل السلعي للصادرات العربية، فقد زادت الأهمية النسبية لمجموعتي الوقود و المعادن ، و السلع الزراعية بينما تراجعت حصة مجموعة المصنوعات على المرتبة الأولى على الرغم من تراجع أهميتها النسبية ، حيث حصلت الالات ومعدات النقل على الحصة الأكبر ، يليها المصنوعات الأساسية ، ثم المواد الكيماوية في حين ارتفعت حصت الواردات العربية من مجموعة السلع الزراعية التي تحتل المركز الثاني في الهيكل السلعي للواردات العربية ، كما ارتفعت حصة الواردات من مجموعة الوقود والمعادن و التي تأتي في المرتبة الثالثة في الهيكل السلعي للواردات .

[1]– التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مرجع سبق ذكره. ص x

و فيما يتعلق **بالتجارة البينبة** العربية تأثر أداء التجارة العربية البينية ياستمرار اثار التحولات السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية وذلك يالاضافة إلى إستمرار التداعبات الإقتصادية الناتجة عن تأزم الأوضاع في سوريا ، وبقاء أسعار الطاقة عند مستويات مرتفعة ، حيث تأثرت حركة التجارة البينية لبعض الدول العربية و خاصة المتعلقة بالمنتجات الزراعية و الغذائية ، ناهيك عن إستمرار تراجع الأنشطة الإقتصادية الإنتاجية بسبب الإنفلات الأمني و عدم الإستقرار السياسي في بعض الدول العربية وقد تباطئ معدل نمو قيمة التجارة البينية العربية في عام 2012 ليحقق إرتفاعا بنسبة 6.1 % لتصل إلى نحو 111.7 مليار دولار مقابل ارتفاع بلغت نسبته حوالي 15.5 % خلال 2011 أما فيما يخص تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية فقد بلغت قيمة التجارة البينية للبترول الخام حوالي 10.4 مليار دولار في عام 2012 ،مشكلة حصة بلغت حوالي 9.3 % من متوسط قيمة التجارة البينية العربية ، و بالنسبة لمكونات التجارة البينية غير النفطية ، فقد استحوذت السلع الزراعية على النصيب الأكبر ، ويلي ذلك المصنوعات الأساسية ، ثم المواد الكيماوية ، و الالات و معدات النقل ، و المصنوعات المتنوعة الأخرى

و بالنسبة للتطورات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2012 فقد سعت الدول العربية خلال العام إلى التغلب على القيود غير الجمركية و التي تأتي على شكل رسوم وضرائب ذات أثر مماثل للتعرفة الجمركية ، وذلك عن طريق فصل الرسوم الجمركية عن رسوم أجور الخدمات ن وفي الإطار تم إعتماد مسميات الرسوم وأجور الخدمات في المنافذ الجمركية للدول الأعضاء كما استمرت المتابعة مع الدول الأعضاء التي لم تستكمل إجراءاتها بشأن تنفيذ عدد من موضوعات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.[1]

المطلب الرابع : أوضاع موازين المدفوعات والدين العام الخارجي و أسعار الصرف

ونقوم بحصرها في النقاط التالية :

1- موازين مدفوعات الدول العربية:

شهد عام 2012 تأثر أداء موازين مدفوعات الدول العربية بعدد من العوامل الداخلية و الخارجية المتباينة من حيث التأثير، فعلى الصعيد الخارجي عزز بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة من استمرار التحسن القياسي في أداء موازين مدفوعات الدول العربية النفطية ، في حين تأثرت موازين مدفوعات الدول العربية غير النفطية سلبا بعدد من العوامل من أهمها استمرار بقاء الأسعار العالمية للنفط و الغذاء

1 التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مرجع سبق ذكره. ص xi

عند مستويات مرتفعة و تراجع معدلات الطلب في منطقة اليورو نتيجة تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية خلال عام 2012 ، أما على صعيد العوامل الداخلية فقد استمر تأثر موازين مدفوعات دول التحولات السياسية و بغض الدول المتأثرة بتلك التحولات سلبا بتلك التطورات ، في حين ساهم التحسن النسبي المسجل في بعض مصادر إيرادات النقد الأجنبي في التخفيف نسبيا من حدة العجز الكلي المسجل في موازين مدفوعاتها و لا سيما على ضوء الزيادة المسجلة في إيرادات السياحة و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ة تحويلات العاملين بالخارج ببعض تلك الدول .[1]

ونتيجة لتلك التطورات المذكورة ، فقد استمرت الدول العربية كمجموعة خلال عام 2012 في تخفيف مستويات قياسية في فائض الميزان التجاري و ذلك للعام الثاني على التوالي ، و انعكست هذه الفوائض مصحوبة بارتفاع العجز في كل من موازين الخدمات و الدخل و صافي التحويلات الجارية ، في استمرار ارتفاع الفائض في ميزان الجاري للدول العربية كمجموعة ليصل إلى 409.2 مليار دولار عام 2012 مقارنة مع مستوى 355.3 مليار دولار خلال عام 2011 أما بالنسبة للمعاملات الرأسمالية و المالية ، فقد ساهم الفائض الضخم المسجل في موازين الحسابات الخارجية الجارية للدول العربية خلال عام 2012 في تخفيف صافي الخارج للمعاملات المالية و الرأسمالية و ذلك للعام الثاني على التوالي حيث ارتفع صافي التدفقات الرأسمالية و المالية الخارجية خلال عام 2012 بالدول العربية كمجموعة بمعدل 2.9 % ليبلغ نحو 281.4 مليار دولار و ذلك بعد أن كان قد تضاعف بنحو ثلاثة أمثال خلال 2011

و كمحصلة للتطورات المذكورة في كل من الحساب الجاري و الرأسمالي و المالي فقد ارتفع فائض الميزان الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة من مستوى 100.7 مليار دولار خلال عام 2011 ، كما ارتفعت نسبة تغطية الإحتياطات الخارجية الرسمية للواردات السلعية خلال عام 2012 لتصل إلى مستوى 18.8شهر مقارنة مع مستوى 18.6 شهر خلال العام السابق وجاء ذلك كمحصلة لإرتفاع الإحتياطات نسبة فاقت نسبة الزيادة المحققة في الواردات

2- **صعيد الدين العام الخارجي:**

فقد ارتفع إجمالي المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة نسبة 8.8 % في عام 2012 ليبلغ حوالي 189.1 مليار دولار ، وهو أعلى مستوى تصله المديونية ، و يعود سبب هذا الارتفاع إلى لجوء العديد من الدول العربية إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي المتصاعد أما خدمة الدين العام

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مرجع سبق ذكره. ص xii

الخارجي للدول العربية المقترضة ، فقد تراجعت نسبته 5.5 % في عام 2012 لتصل إلى حوالي 15 مليار دولار

وفيما يتعلق بمؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول من 19.7 % في عام 2011 إلى 20.6 % في عام 2012 جراء الارتفاع الكبير في المديونية الخارجية ، ومن جانب اخر فقد انخفضت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع و الخدمات في الدول العربية المقترضة كمجموعة من 5.3% إلى 4.9 % خلال الفترة ذاتها.

3- لتطورات أسعار صرف العملات العربية لعام 2012 :

شهدت العملات العربية المثبتة قيمتها مقابل الدولار استقرارا نسبيا في سوق الصرف مع تدخل بعض البنوك المركزية في السوق بهدف الإبقاء على مستويات ثابتة لأسعار صرف هذه العملات مقابل الدولار، و في المقابل ارتفعت قيمة العملات العربية المثبتة بالدولار مقابل اليورو ، نتيجة المكاسب التي سجلها الدولار مقابل اليورو و الذي تأثر سلبا بتفاقم أزمة الديون السيادية ، و فيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف ، فقد تراجعت قيمتها مقابل الدولار ، أما فيما يخص اتجاهات مؤشر أسعار الصرف الحقيقية الفعالة فقد ارتفعت لنحو أربعة عشرة دولة عربية لما يعكس تراجع مستويات تنافسية هذه العملات خلال عام 2012 . [1]

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مرجع سبق ذكره. ص xiii

خاتمة الفصل

في ظل هذه التحولات التي تميزت بميل بارز نحو عولمة الاقتصاد لجأت بعض الدول إلى إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها، وذلك من أجل المنافسة وفرض الوجود في المجتمع الدولي ومواجهة مختلف التحديات أهمها تحدي العولمة الاقتصادية، والخروج بأكبر الفوائد المالية والتجارية في ظل التشابك المعقد لمنظومة المصالح الاقتصادية، وتنشيط حركة التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء، إلى جانب تحرير حركة السلع والخدمات، وتعويض نواقص العمل داخل الإطار الوطني الضيق أو القفز إلى امتيازات الاقتصاد المعولم والواسع .فالملاحظ في زمن العولمة قد وافق على تكوين تكتلات اقتصادية وتعاظم حجمها ومجالها، وهو ما يدل حتما على أنه لا مكان للدول في العولمة إن لم تندمج في فضاءات اقتصادية .وأن التكتلات إحدى دوافع العولمة الناشئة لأنها تهدف إلى تنشيط التبادل والمتاجرة والاستثمار، فأصبح بروزها في تزايد مستمر هذا مايدل على قوة العوامل التي دفعت إلى وجودها. و لهذا فعلى الدول العربية أن تسرع في مواكبة التطورات الراهنة التي تمتاز بها الول المتقدمة و التي هي بالأخص الممثل و المسيطر الرئيسي على التكتلات الاقتصادية و العامل الأكثر تجاوبا مع ظاهرة العولمة لذا في الأخير يجب عليها تطوير هياكلها و رسم استراتيجيات مناسبة لتكتلاتها الاقتصادية التي قامة بانشائها لتستطيع نشر عولمة العالم داخل محيطها

الفصل الثاني

تمهيد

نظرا للمتغيرات الإقليمية و الدولية و أثارها على المنطقة العربية، إجتاحت الدول العربية حراك سياسي منذ أكثر من نصف قرن أدى إلى تغيير أنظمة عدد من الدول العربية بحيث كان لابد على الدول العربية إعادة بناء تكامل اقتصادي على أسس جديدة يجمعها خاصة في ظل انتشار و تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية في العالم ،لذا برزت أهمية تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية و الحفاظ على مصالحها أمام التكتلات العالمية وفيما يخص تأثيرها أداء التجارة البينية، ويتم تركيز الجهود التي بذلتها الدول العربية في توضيف العلاقات البينية في مختلف المجالات كقيام جانعة الدول العربية بإعتبارها مؤشرا على إختيار محدد الدول وهو البدأ بالتعاون السياسي و الإقتصادي

ومع هذا التقدم واجهت الدول العربية بدائل عديدة لإقامة تكتل إقتصادي قوي بحيث إتصفت هذه التكتلات بالمنافسة و التفاوت في الخصائص و المصالح و لهذا إقتضى على الدول العربية ضرورة وضع إستراتيجية محكمة لتحقيق تكامل تنموي يتجاوز مجرد تحرير التجارة البينية إلى قلق إطار إقتصادي واسع يساعد على بناء قاعدة إقتصادية واسعة

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي

- **المبحث الأول** : إتفاقيات التجارية العربية متعددة الأطراف
- **المبحث الثاني** : الإتفاقيات التجارية العربية الثنائية
- **المبحث الثالث** : إتفاقيات التجارية العربية – الأجنبية

المبحث الأول : إتفاقيات التجارية العربية متعددة الأطراف

يصب مفهوم التكامل الإقتصادي العربي في إعادة دمج الوحدات الإقتصادية العربية (الأقطار العربية) مع بعضها البعض مقابل إنهاء تبعيتها للإقتصاد الرأسمالي بهدف تكوين وحدة إقتصادية كبيرة تشكل القاعدة المالية الأساسية عن طريق إقامة الدول العربية الواحدة بإعتبار أن هذه الصيغة تمثل الطريق الأفضل نحو الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية العربية بإتجاه تعجيل التنمية الإقتصادية لصالح الجماهير العربية .

المطلب الأول : مفهوم التعاون الإقتصادي العربي المتعدد الأطراف

يصب مفهوم التعاون الإقتصادي العربي في إعادة دمج الوحدات الإقتصادية الممكنة (الأقطار العربية) مع بعضها البعض مقابل إنهاء تبعيتها للإقتصاد الرأسمالي بهدف تكوين وحدة إقتصادية كبيرة تشكل قاعدة مالية أساسية عن طريق إقامة الدول العربية الواحدة هذا من جهة ، و من جهة أخرى تحقيق أكبر كفاءة إقتصادية ممكنة في إنتاج و في عمليات التبادل و تقوية الروابط بين الدول المشتركة بإعتبار أن هذه الصيغة تمثل الطريق الأفضل نحو الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية العربية بإتجاه تعجيل التنمية الإقتصادية لصالح الجماهير العربية .[1]

و من المفيد أن نشير إلى أنه قبل الحرب العالمية الأولى كانت معظم البلدان العربية في المشرق خاضعة لإدارة واحدة في العهد العثماني بالإستثناء مصر التي إستقلت عن السيادة العثمانية في الوقت المبكر و كان يسود هذه البلدان نظام جمركي واحد ،و كان النقد موحدا مع حرية إنتقال البضائع و الأفراد و حرية ممارسة العمل و الإقامة في أرجاء الدولة العثمانية و قد إستفادة الدول العربية من هذه الوحدة الإقتصادية و كانت بضائعها الزراعية تنتقل بحرية عبر أرجاء هذه الدول و بالرغم من أن الدولة العثمانية أتاحت للدول العربية نوعا من الوحدة الإقتصادية و الإدارية إلا أن السلطنة بحد ذاتها كانت في آخر عهدها و لم تكن عصرية و لم تماش ركب الثورة الصناعية التي كانت تقوم في الغرب ،فإنعكس ذلك سلبا عليها على الولايات التابعة لها و منها الدول العربية .[2]

---

[1] موسى أحمد علاونة، **رسالة دكتوراه أثر التعاون الإقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية** ،سنة 2002 ، ص: 30

[2] العالية الشرع ،**أثر إتفاقيات التعاون و الشراكة على حجم التجارة العربية البينية** ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص تجارة دولية سنة 2011 ،ص: 65.

بعد الحرب العالمية الأولى خضعت البلدان في المشرق لنظام الإنتداب بحث أصبحت سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي و فلسطين و الأردن و العراق تحت الإنتداب الانجليزي، ونشأت دولة مستقلة في الجزيرة العربية و التابعت مصر سيرها المستقل مع هيمنة إنجليزية .

و هكذا فقدت البلدان العربية وحدتها الإقتصادية ،حيث أدت التقسيمات السياسية إلى إقامة الحواجز الإقتصادية و الجمركية و زالت حرية إنتقال البضائع و الأفراد و حرية إنتقال الأموال و أصبح لكل دولة نقدها الخاص بها ، إلا أن هذه الوحدة الإقتصادية لم تتفسخ تماما و ظلت و لو بشكل نسبي تخضع للأطر الإنتدابية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية و نيل معظم الدول العربية الشرقية إستقلالها مما أدى إلى زيادة التفسخ الإقتصادي و كان آخره إنهيار الوحدة الإقتصادية بين سوريا و لبنان حيث إنتهت الوحدة النقدية عام 1948 و تبعها الإنفصال الجمركي سنة 1950 و إنهارت حرية ممارسة النشاط الإقتصادي لرعايا كل من البلدين في البلد الآخر سنة 1952 كما إنهارت في الفترة ذاتها حرية التجارة بين الأردن ،سوريا و لبنان و تراخت علاقات التبادل التجاري بين كل من مصر و العراق و الدول العربية الأخرى و قطعت العلاقات نهائيا مع فلسطين المحتلة بعد قيام إسرائيل .[1]

و مع نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الشعوب تعاني من وطأة إتفاقية سايكس-بيكو التي كان من نتائجها تقاسم نفوذ في المنطقة بين الإنجليزي و الفرنسي و فرض حدود سياسية جديدة كان لها الأثر الأكبر في لجم التواصل السياسي و الإقتصادي بين الشعوب المنطقة و تلبية رغبات هذه الشعوب في التقارب و التواصل قدمت مشاريع عديدة من دول المنطقة و بصيغ مختلفة منها ما يدعو إلى دولة إتحادية و منها ما يفضل التعاون و التنسيق مع الإحتفاظ بحق كل دولة بإستقلالها و إتخاذ قرارها .

و بالإضافة إلى ذلك و بعد نيل معظم هذه الدول إستقلالها السياسي و تحررت من القيود التي كانت تفرض عليها و كما أن النضال من أجل إستقلال لم يكن سهلا فإن مرحلة ما بعد الإستقلال لم تكن سهلة أبدا ،وذلك بسبب الظروف الدولية التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة من جهة و بسبب حجم المهام المطروحة أمام الدول الحديثة الإستقلال في الجوانب الإقتصادية و الإجتماعية من جهة ثانية فإتمام الإستقلال الإقتصادي و ترسيخه كان وسيلة هامة و أساسية لتدعيم الإستقلال السياسي و بدون ذلك يبقى الإستقلال السياسي هشا و تبقى قضية التبعية و أردة بأشكال مختلفة و متفاوتة ما

[1]- موسى محمد أحمد علاونة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 31

أدى بالدول العربية إلى إقامة علاقات إقتصادية مشتركة كان الهدف منها في البداية هو التعاون لإزالة مخلفات الحروب و النهوض بالإقتصاديات العربية في سبيل مواجهة ما هو قادم .[1]

المطلب الثاني : إستراتجيات العمل الإقتصادي العربي المشترك

تم بواسطة هذه الإستراتجية تحديد منطلقات و أهداف و أولويات و برامج و آليات العمل الإقتصادي المشترك بين الدول العربية و نصت على أن فعالية العمل الإقتصادي العربي المشترك رهن بتخليص الموارد المادية العربية من كل سيطرة أجنبية و تحرير الإقتصاد العربي من التبعية و رفع قدرته على التفاعل كشريك متساوي مع مراكز القوى في الإقتصاد العالمي .

إنطلاقا من هدف تحقيق التنمية الإقتصادية الإجتماعية في مختلف أرجاء الوطن العربي و السعي من أجل الوصول إلى أفضل صيغ التعاون الإقتصادي العربي ،لا بد من وضع إستراتيجية للعمل الإقتصادي العربي المشترك التي تستند إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الإعتماد على النفس و التخلص من التبعية الإقتصادية للدول الصناعية الكبرى و أبرز نقاط هذه الإستراتجية يجب أن يكون :

- إستخدام الأموال العربية في تمويل عملية التنمية الإقتصادية الإجتماعية
- إستغلال الثروات الطبيعية المتوفرة في الوطن العربي و توضيفها في خدمة عملية التنمية الإقتصادية بما يحقق أفضل مردود
- إعتماد على الكوادر الوطنية الفنية لمؤهلة مع الإستفادة من التكنولوجيا الحديثة و المساهمة في تطويرها و توطينها
- تقليص الفجوة التنموية بين الأقطار العربية

أن آفاق العمل الإقتصادي العربي المشترك يجب أن لا تقتصر على مجرد بناء و إقامة المشروبات ذات التمويل المشترك أو حدوث إنتقال اليد العاملة و الأموال ،لا نستطيع أبدا أن نشك في جدوى و فعالية بناء مثل هذه المشروعات أو حدوث التدفقات المالية و البشرية فيما بين الدول العربية و لكن العمل العربي الإقتصادي المشترك يحتاج أيضا إلى إحداث المزيد من لترابط العضوي في الهياكل الإنتاجية للوطن العربي و أن الإستخدام الأمثل للقدرات الذاتية و العلمية و التكنولوجية يتطلب العمل المشترك

[1]- العالية شرع ، مرجع سبق ذكره ، ص: 65

بين أقطار الوطن العربي و يمكن تحديد أهداف إستراتيجية العمل العربي الإقتصادي المشترك بالنقاط التالية :[1]

- تخليص الموارد المادية و الثروات الطبيعية في الوطن العربي من أي سيطرة أجنبية و توضيفها في عملية التنمية
- تحرير الإقتصاد العربي من التبعية الإقتصادية للدول الصناعية الكبرى و بناء صناعات متطورة
- زيادة دور و فعالية الإقتصاد العربي و تحقيق مكانة معقةلة في الإقتصاد العالمي
- تحرير الإنسان العربي و إطلاق قدراته المبدعة لتشارك في عملية التنمية
- تحقيق الأمن القومي الذي يتضمن (الأمن الفكري ،العسكري ،الغذائي ،التكنولوجي و المالي)
- تسريع و تأثر النمو الإقتصادي بتحقيق أكبر قدر من الإعتماد القومي على الذات
- تحقيق أكبر قدر ممكن من التناسب بين القطاعات و الأقاليم لتلبية الحاجيات الأساسية المتنامية

وهذا بطلب إقامة نظام إقتصادي عربي جديد يتسم بالتكامل المحقق للتنمية الشاملة و يمثل نمطا من تقسيم العمل داخل الوطن العربي يحقق التطور و التحرر لأقطار الوطن العربي و يستهدف إزالة التبعية وإيقاف إستنزاف موارد الوطن العربي و إقامة علاقات إقتصادية متكافئة و عادلة بين دولة

ويتم تحديد الأهداف بالسعي من أجل تحقيق الأمن القومي بما فيه الأمن الفكري، العسكري، الغذائي والأمن التكنولوجي مع تعزيز القدرة العسكرية العربية الذاتية لمواجهة التحدي الصهيوني الذي تتعرض له دول العربية كما أكدت الإستراتيجية على ضرورة التنمية و تطوير القوى البشرية و القوى العاملة في الوطن العربي و ضمان حريتها في الحركة وفقا لمتطلبات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في الأنظار العربية و الحفاظ على هذه القوى داخل الأراضي الوطن العربي و التوسع في الإعتماد على العملة العربية بهدف تقليص الإعتماد على العملة الأجنبية [2]

[1] دكتور مصطفى العبد الله الكفري ،جامعة دمشق –كلية الإقتصاد ، مقالة على الرابط :
الإطلاع : 2015/01/05 تاريخ http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=13519

[2] دكتور مصطفى العبد الله الكفري ،جامعة دمشق –كلية الإقتصاد ، مقالة على الرابط :
الإطلاع : 2015/01/05 تاريخ http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=13519

المطلب الثالث : الإتفاقيات الموقعة في الفترة بين 1945–1980

بعض الإتفاقيات التي تم التطرق إليها و الموقعة في الفترة 1945–1980 و تتمثل فيما يلي :

1- جامعة الدول العربية

- **تأسيس جامعة الدول العربيّة ... الميثاق والإتفاقيات**

الواقع ان فكرة انشاء الجامعة ترجع فى رأى بعض العلماء الى كتابات اثنين من المفكرين العرب بثا الدعوة الى ضرورة الاتحاد والتنظيم بين الدول وهما أبو نصر الفارابي وعبد الرحمن الكواكبى .

أما بداية العمل العربي المنظم فبدأت أول القرن الماضى عام 1908 حيث نظم العرب صفوفهم فى جمعيات واحزاب منها السرى والعلنى ، وتكونت جمعية الاخاء العربي ، ونشأ حزب الكتله النيابية العربية للدفاع عن حقوق العرب فى مختلف انحاء الدولة العثمانية، توالت التنظيمات والجمعيات العربية حيث عقد فى عام 1913 المؤتمر العربي الاول وكان مقره باريس، وتعددت الاتصالات والمؤتمرات التى تزعمتها مصر الى الدول العربية التي دعت الى اجتماع تحضيري لمؤتمر عربي عقد فى سبتمبر 1944 واستطاع المشاركون الوول الى عدة قرارات تعتبر الوثيقة الاولى للجامعة العربية ووقع البروتوكول في 7 أكتوبر 1944 ..[1]

بدايات العمل العربى المشترك وتكوين هيكل الجامعة :

جامعة الدول العربية منظمة إقليمية تعمل على توثيق الصلات بين الدول الأعضاء، وتنسيق خططها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، من أجل تحقيق التعاون الجماعي وحماية الأمن القومي العربي، وحفظ استقلال الدول الأعضاء وسيادتها، وتعزيز العمل العربي المشترك في مختلف المجالات.[2]

تأسست جامعة الدول العربية في 22 مارس 1945 استجابة للرأي العربي العام في جميع الأقطار العربية. وبالرغم من أن الدول العربية الموقعة على الميثاق، وقت صدوره، كانت سبع دول –أصبح عددها الآن اثنتين وعشرين دولة– فإن الميثاق نص في ذلك الوقت على أنه يهدف إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة، وصلاح أحوالها، وتأمين مستقبلها، وتحقيق أمانيها وآمالها.

[1]– نشأة الجامعة العربية ، www.elbassair.net ،

[2]– نشأة الجامعة العربية ، www.elbassair.net ،

اما ميثاق جامعة الدول العربية فيتألف من عشرين مادة، تتعلق بأغراض الجامعة، وأجهزتها، والعلاقات فيما بين الدول الأعضاء، وغير ذلك من الشؤون.

ويتصف الميثاق بالشمولية والتنوع الواسع في تحديد مجالات العمل العربي المشترك، ويفتح الباب أمام الدول الراغبة فيما بينها، في تعاون أوثق، وروابط أقوى مما نص عليه الميثاق، لتعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض.

ويجوز تعديل الميثاق بموافقة ثلثي الدول الأعضاء، وذلك لجعل العلاقات فيما بين الدول الأعضاء أوثق وأمتن، ولإنشاء محكمة عدل عربية، ولتنظيم العلاقات بين الجامعة والمنظمات الدولية التي تسعى لصون السلم والأمن الدوليين.

ويردف الميثاق ويكمله وثيقتان رئيسيتان : معاهدة الدفاع العربي المشترك (إبريل 1950) وميثاق العمل الاقتصادي القومي (نوفمبر 1980).

وفيما يلي ابرز ما جاء فيهما:

حررت باللغة العربية في الأسكندرية بتاريخ 2 رمضان سنة 1369 هجريا الموافق 17 يونيو سنة 1950 ميلاديا من نسخة واحدة تحفظ في الأمانة العامة و تسلم صورة منها طبق الأصل لكل دولة من الدول المتعاقدة.

وتعد المادة الثالثة من المعاهدة أهم موادها العسكرية وتنص على أن الدول المتعاقدة تتشاور الدول فيما بينها، بناء على طلب إحداها كلما هددت سلامة أراضي أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها. وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد خططتها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف.

أما المادة السابعة فتعد الأهم على صعيد التعاون الأقتصادي و تنص على أنه" استكمالا لأغراض هذه المعاهدة و ما ترمي إليه من إشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية، ورفع مستوى المعيشة فيها، تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية، وبوجه عام تنظم نشاطها الأقتصادي وتنسيقه و ابرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف.

وقد وقع على المعاهدة في ذلك الوقت 7 دول عربية هي:

1. المملكة الأردنية الهاشمية
2. الجمهورية السورية
3. المملكة العراقية (وقتئذ)
4. المملكة العربية السعودية
5. الجمهورية اللبنانية
6. المملكة المصرية (وقتئذ)
7. المملكة المتوكلية اليمنية (وقتئذ)

أعضاء الجامعة العربية :

نص الميثاق على ان " تكون كل دولة عربية مستقلة الحق فى الانضمام للجامعة .. وقد اصبح عدد الدول الاعضاء فى الجامعة 22 دولة هي ..المملكة الاردنية الهاشمية، الامارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، جمهورية تونس، جمهورية الجزائر الديموقراطية، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، العراق، الكويت، لبنان، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، اليمن، موريتانيا، الصومال، جزر القمر، فلسطين، سلطنة عمان، قطر، الجماهيرية العربية الليبية، وجمهورية جيبوتي .[1]

الفروع الرئيسية للجامعة :

الفروع الرئيسية للجامعة وهى :

مجلس الجامعة واللجان الدائمة والأمانه العامة.

يتألف مجلس الجامعة من جميع الدول الأعضاء ولكل منها صوت واحد .. ويعقد المجلس دورتين عاديتيين في العام .. ويجوز عقد دورة استثنائية للمجلس كلما دعت الحاجة إلى ذلك. وللمجلس اختصاصات دستورية وإدارية منها قبول الأعضاء الجدد في الجامعة وتعديل الميثاق وإقرار ميزانية الجامعة وتعيين الامين العام والموافقة على تعيين الامناء المساعدين .. وتصدر قرارات المجلس بأغلبيات مختلفة فتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بالأغلبية العادية مع ملاحظة انه فى حالات

[1] مرجع سبق ذكره ، www.elbassair.net

التحكيم لايكون للدول التي وقع بينها الخلاف الاشتراك في مداولات المجلس وقراراته .. أما القرارات التي تتخذ لاتخاذ التدابير اللازمة لدفع الاعتداء فتصدر بالإجماع مع ملاحظة انه اذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة فلا يدخل في حساب الإجماع رأى الدولة المعتدية .. وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الثلثين لتعيين الامين العام أو تعديل الميثاق.[1]

- **الجان الفنية الدائمة:**

تتمثل اللجان الفنية في : [2]

- **الأمانة العامة** : وهي الهيئة الإدارية الرئيسية للجامعة وتتكون من الأمين العام والأمناء المساعدين وموظفي الأمانةالعامة.

- **الاجهزة الرئيسية** : وهي التي أنشئت بموجب معاهدة الدفاع المشترك وهي : مجلس الدفاع المشترك ويتألف من وزراء الخارجية ووزراء الدفاع الوطني للدول العربية أو من ينوب عنهم ... الهيئة الاستشارية العسكرية وتتكون من رؤساء أركان الجيوش العربية .. واللجنة العسكرية الدائمة وتختص بتنظيم خطط الدفاع المشترك بين دول الجامعة ..

- **المجلس الاقتصادي**: وتنبثق عنه لجان متخصصة في الشئون الزراعية والصناعية والمواصلات والسياحة وغيرها.

- **المنظمات العربية المتخصصة** : وهي منظمات متخصصة أنشئت بموجب اتفاقيات مستقلة وافق مجلس الجامعة على مشروعاتها ودعا الدول العربية إلى الارتباط بها وأهمها[3] ..

- الاتحاد البريدي العربي
- اتحاد إذاعات الدول العربيّة
- مجلس الوحدة الإقتصاديّة
- المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة

---

[1] الدكتور مصطفى العبد الله ألكفري ،**أهداف جامعة الدول العربية** ،كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

[2] محمد عبد العاطي ،مجلة الجزيرة.نت ،جامعة الدول العربية : مبادئ و أهداف ، http://www.aljazeera.net/specialfiles/ تاريخ الإطلاع 2015/03/05

[3] مرجع سبق ذكره ، www.elbassair.net

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
- منظمة العمل العربي
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
- الاكاديمية العربية للنقل البحري
- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول

2- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي

معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي جاءت رغبة من الدول العربية في تقوية وتوثيق التعاون بين دول الجامعة العربية حرصا على استقلالها واستجابة لرغبة شعوبها في ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها وصيانه الأمن والسلام.[1]

3- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية :

إتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية مبادرة تعبر عن طموحها السياسي ، فقد إتخذت قرارها بتاريخ 1953/05/22 بشأن تأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الإقتصادية و الخطوات التي يجب أن تتبعها من أجل تحقيق هذه الوحدة .

تمت الموافقة على مشروع الوحدة الإقتصادية الذي تم الإنتهاء من إعداده في جوان 1957 من قبل عدد محدود من الدول العربية بعد مرور خمس سنوات على الأقل ،فقد وافقت عليه كل من (مصر، المغرب، الكويت في جوان 1962) (العراق ، سوريا في 1962/12/19)(اليمن في 1963/02/07) و دخل المشروع حيز التنفيذ في 1964/04/03

تخلت الدول العربية عن مشروع الوحدة الإقتصادية في عام 1964 وإتجهت إلى طريق آخر الا و هو السوق المشتركة .[2]

[1] د.الجوزي جميلة،**التكامل الإقتصادي العربي واقع و آفاق** ،جامعة الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا العدد5، ص 29

[2] د.الجوزي جميلة، مرجع سبق ذكره ،ص: 29

4- السوق العربية المشتركة

ترجع فكرة إقامة السوق العربية المشتركة الى عام 1964 عندما عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اتفاقية ذات برنامج زمني اشتمل على مراحل متدرجة يتم خلالها تحرير التجارة من الضرائب الجمركية والقيود الاستيرادية الأخرى . وأطلق على تلك الاتفاقية : اتفاقية السوق العربية المشتركة ، انضمت أربع دول للسوق في عام 1965 وهي : مصر وسوريا و الأردن والعراق، وبعد اثنتي عشرة سنة أخرى انضمت ثلاث دول أخرى هي : ليبيا واليمن وموريتانيا عام1977. والحقيقة أنه خلال تلك الفترة كانت السوق العربية المشتركة في حقيقتها وجوهرها منطقة تجارة حرة و لم تتطور الى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة . ولكن على الرغم من ذلك فقد حققت في حينها زيادة واضحة في حجم التجارة البينية لتلك الدول . ثم ظلت السوق قائمة حتى عام 1980 حينما تم تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية بعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل ، فتوقفت الدول الأخرى في السوق العربية المشتركة عن تطبيق الاتفاقية المعقودة بعد خروج أكبر سوق من حيث الحجم من الاتفاقية .[1]

وفي عام 1998 أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرارا بشأن اعتماد البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة بشكل تدريجي على ثلاث مراحل يتم خلالها إلغاء كافة الضرائب الجمركية والقيود ذات الأثر المشابه بدءا من عام 1999 وتم الاتفاق على تخفيض قدره 40% من الضرائب الجمركية في كانون الثاني (يناير) 2000 و 30% في كانون الثاني 2001 وأخيرا 30% في كانون الثاني 2002[2] .

تحفظت سوريا والأردن على هذا القرار ورأتا الاكتفاء بتطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعدم جدوى هذا القرار، وطلبت كل من اليمن وموريتانيا تأجيل تنفيذ التزاماتها خمس سنوات ، أما العراق فلا يزال تحت الحصار الاقتصادي ، أما مصر فقد وافقت على الإسراع بتطبيق القرار . أما ليبيا فقد ألغت الضرائب الجمركية على وارداتها دفعة واحدة

.

[1]- د.الجوزي جميلة، مرجع سبق ذكره ،ص: 30

[2]-د.المرسي السيد الحجازي ،**أستاذ الإقتصاد و عميد كلية التجارة** –جامعة بيروت العربية ،تقويم لتجربة السوق العربية المشتركة ، ص: 03

- **لماذا السوق العربية المشتركة ؟**

أصبح التكامل الاقتصادي العربي وقيام السوق العربية المشتركة قضية حياة ومصير للأمة العربية وسبيلا للتضامن والوحدة من أجل العزة والسيادة ورفع مستوى المعيشة لأبنائها. وللخروج من التبعية الاقتصادية والسياسية في ظل عالم التكتلات الاقتصادية الكبيرة والعولمة السريعة .

وبواعث هذا التكامل الاقتصادي تتمثل فيما يلي[1]:

1- ضرورة التحدث باللغة التي يفهمها العالم اليوم وهي لغة القوة الاقتصادية وتأثيرها في العلاقات الدولية وتحقيق المصالح المتبادلة والمنافع المشتركة بين الدول العربية.

2- انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية World Trade Organization WTO ومحاولات البعض الآخر للانضمام وما يترتب على ذلك من الالتزام بالمعاملة الممنوحة للدول الأكثر رعاية Most favorable Nation لأي دولة عضو في منظمة التجارة العالمية .

3- اقتناع الدول العربية بأهمية السوق المشتركة مع الالتزام بتنفيذ بنود منظمة التجارة العالمية وتفعيل أدوار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في معالجة مشكلات أعباء الديون الخارجية على البلدان النامية وحركة التبادل و التعامل بالعملات الأجنبية وأيضا نتيجة بروز ظاهرة الاندماج الاقتصادي بين الشركات الدولية الكبرى في شتى القطاعات الاقتصادية (عولمة الاقتصاد) مما يجعل النجاح المتاح للاقتصاديات الصغيرة محدودا في عالم الكيانات الاقتصادية العملاقة .

4- اتجاه كثير من الأنظمة الاقتصادية العربية نحو السوق والخصخصة وانفتاح الأسواق ، كما تتمشى القوانين العربية للاستثمار مع الإطار الدولي الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية سواء في إطار منظمة التجارة العالمية (اتفاقية إجراءات الاستثمار الدولية المتعلقة بالتجارة أو في إطار الاتفاقيات المتعددة الأطراف للاستثمار .)

5- إن الاقتصار على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لن يحقق التكامل الاقتصادي العربي ولن يستقطب مزايا التكامل بل سيركزها في الدول ذات الطاقات الإنتاجية الكبيرة وعلى حساب الدول الأخرى على العكس من السوق المشتركة التي تكثف القواسم المشتركة بين الدول وتوسع من قاعدة المشاركة التكاملية بما تشتمل عليه من تحرير حركة عوامل الإنتاج .

[1] د.المرسي السيد حجازي ،مرجع سبق ذكره ص: 04-07

أهداف السوق العربية المشتركة :

تهدف السوق العربية المشتركة إلى تحقيق مايلي : [1]

- حرية إنتقال الأشخاص و رؤوس الأموال
- حرية تبادل البضائع و المنتجات الوطنية و الأجنبية
- حرية الإقامة و العمل و إستخدام و ممارسة النشاط الإقتصادي
- حرية النقل و الترانزيت و إستعمال وسائل النقل و المطارات المدنية

5- إتفاقية تسوية منازعات الإستثمار بين الدول العربية :

أبرمت سنة 1974 في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية ومواطني الدول الأخرى، تمخضت عن ميلاد المجلس العربي لتسوية منازعات الاستثمار، التي تنشأ بين دولة متعاقدة، ومستثمر يحمل جنسية دولة متعاقدة أخرى، وذلك عن طريق التوفيق أولا ثم التحكيم.

والملاحظ أن هذه الاتفاقية تشبه في قواعدها ومضمونها اتفاقية واشنطن، غير أن هدفها يقتصر على جذب مستثمري الدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

ويتطلب اللجوء لهذا المجلس رضى الأطراف، ولا يترتب عن مصادقة الدولة على الاتفاقية، إلزامها بضرورة تسوية منازعاتها الاستثمارية أمامه، بل لابد من موافقة الدولة والمستثمر .

ولولوج المجلس يلزم تقديم طلب من أحد أطراف النزاع لأمينه، ويبلغ الطلب للطرف الآخر للحصول على موافقته على عرض النزاع أمام هذه الجهة، ثم تشكل لجنة للتوفيق خلال 45 يوما من تاريخ تسجيل الطلب، على أن يكون عددها فرديا، وإن تعذر قيامها بالمطلوب، تشكل هيئة للتحكيم داخل أجل ثلاثين يوما من تاريخ الطلب.

وبالنسبة للجنة التوفيق يقتصر نظرها على إصدار توصيات لحث الأطراف على إيجاد تسوية للنزاع، وفي حالة تعذر ذلك فإنها ترفع تقريرا إلى أمين المجلس حول إنهاء مهامها.

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، **السوق العربية المشتركة (الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة)مجموعة النيل العربية** ، ص 75

وبعد انتهاء مهمة هذه اللجنة تتولى هيئة التحكيم الفصل في النزاع وفقا للقواعد القانونية التي يتفق عليها الأطراف، وفي حالة عدم اتفاقهم يطبق قانون الدولة المضيفة للاستثمار، وكذا قواعد القانون الدولي ذات الصلة[1].

- و هناك بعض الإتفاقيات الأخرى نذكر منها : [2]

6- الإتفاقية العربية لتنقل الأيدي العاملة تم توقيعها في مارس 1975

7- إتفاقية نقل بالعبور (الترانزيت) : و هي تعديل لإتفاقية تسهيل التبادل التجاري 1953 و قد تم توقيعها من قبل كل دول أعضاء مجلس الوحدة الإقتصادية عام 1977

8- الإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية : وقد تم توقيعها في عمان (الأردن) بتاريخ 1980/11/26 أثناء مؤتمر القمة العربي الحادي عشر ، حيث وقعتها خمس عشر دولة من أصل إحدئ وعشرون

المطلب الرابع : الإتفاقيات الموقعة في الفترة بين 1981–1990

بعض الإتفاقيات المتطرق إليها والموقعة في فترة 1981– 1990 وتتمثل فيما يلي :

1- مجلس التعاون الخليجي :

إن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي تم التوقيع على نظامه الأساسي في 25 ماي 1981 يمثل تواصلا و إستمرارا لترابط و تعاون قديم بين شعوب و دول هذه المنطقة و قد دفعته إلى حيز الوجود رغبة أبناء المنطقة و إرادة قادتها و كان للظروف الإقليمية و الدولية التي تفاقمت أحداثها في أواخر السبعينات إسهامها كمحفز وعامل مساعد و من أهم العوامل التي مثلت دورا رئيسيا في قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما يلي :[3]

---

[1]–http://www.aidmo.org/aiic/index.php?option=com_content&view=article&id=158&Itemid=139 تاريخ الإطلاع 2015/03/26.

[2]– الشرع العالية ، مرجع سبق ذكره ،ص: 71

[3]–بوسول السعيد ، مذكرة ماجيستير بعنوان **واقع التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و آفاقه** ، ص 36

العوامل الداخلية : يمكن إجمالها فيما يلي :

-الموقع و الرقعة الجغرافية المنبسطة حيث تقع هذه الدول في منطقة واحدة تجمعها حدود مشتركة يسرت الإتصال و التواصل بين المواطنين وإنتقال البضائع و السلع فبما بينها

- المشاركة في القيم و التشابه في الأنظمة السياسية و الإقتصادية

- التجانس الديني و الثقافي و الترابط الأسري و الإجتماعي على مستوى القاعدة الشعبية

- ترابط المصالح الإقتصاديا و سياسيا و أمنيا يفرض على هذه الدول التعاون و التنسيق لمواجهة أي مخاطر محتملة

- تاريخ العلاقات بين هذه الدول يشهد بإرتباطها بجملة من الإتفاقيات الثنائية و الجماعية للتعاون في مجالات حيوية عديدة

- الأهمية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون كمصدر عالمي هام للطاقة إلى جانب الموقع الجغرافي ، خلقت لدى هذه الدول مفاهيم مشتركة كحماية هذه الثروات الطبيعية و التأمين وصولها إلى الأسواق العالمية

- أهمية المواجهة الجماعية لمشاكل التنمية و التماثل الإقتصاد و التركيب السياسي والإجتماعي وضرورة تنويع مصادر الدخل و تجنب إزدواجية المشاريع الصناعية و ضرورة إيجاد قاعدة صناعية وزراعية تؤمن حاجة هذه الدول الإستهلاكية و الغذائية كل ذلك مما يفرض المواجهة الجماعية لهذه المشاكل

- الحاجة لمواجهة الأساليب و الوسائل الحديثة للتصنيع التي تعتمد على الإنتاج الكبير مما يستدعي وجود أسواق كبيرة لتصريفها و من هنا جاءت فكرة مجلس التعاون

- مساهمة ضرورية لتهيئة المناخ لنقل تكنولوجيا التصنيع الحديثة إلى هذه الدول و ذلك على مستويين الأول يتعلق بوجود أسواق اللازمة لإستعاب المنتجات و التنسيق لمنع تكرار إنتاج سلعة معينة في أكثر من دولة من دول المجلس

- أهمية التنسيق و التعاون بين جدول المجلس للحفاظ على الثورة النفطية و إستخدامها بأنسب الطرق فهذه الدول بما تحتوي من ثروة نفطية تحتوي على 44 % من إحتياطي العالمي من البترول و حوالي ربع إحتياطي العالمي من الغاز و تسهم بجزء كبير من كميات المطروحة في أسواق البترول و الغاز العالمية

- هذه الإمكانيات المادية الكبيرة و قلة عدد السكان حيث كان عدد السكان الدول الست في مطلع الثمانينات لا يتجاوز 16 مليون نسمة يقطنون مساحة من الأرض تقدر بحوالي2.7 مليون كيلومتر مربع ولدت الشعور لدى قادة هذه الدول بضرورة البحث عن صيغة تعاونية ملائمة للمحافظة على هذه الثروة ربما يحقق مستوى أفضل من الاداء الإقتصادي

العوامل الخارجية :

بالإضافة إلى العوامل المحلية التي لعبت دورا أساسيا في الدفع نحو قيام مجلس التعاون فإن عددا من العوامل الخارجية أسهمت في تسريع خطى و مثلت دورا في تصورات مؤسسي مجلس التعاون لدول الخليج العربية و رسم برامجه و التي يأتي ذكرها فيما يلي :

- واقع التكامل الإقتصادي العربي
- الثورة الإيرانية جانفي 1979
- الحرب الإرانية – العراقية سبتمبر 1980
- الغزو السفياتي لأفغنستان 27 سبتمبر 1979

أهداف مجلس التعون الخليجي :

كبقية الإتفاقيات الأخرى كان الهدف من تأسيس مجلس التعامن الخليجي ما يلي :[1]

- تعميق و توثيق الروابط و الصلات و أوجه التعاون القائمة بين شعورها في مختلف المجالات
- دفع عجلة التقدم العلمي و التقني في مجالات الصناعية و التعدين و الزراعة و الثروات المائية والحيوانية و إنشاء مراكز بحوث علمية و إقامة مشاريع مشتركة و تشجيع تعاون القطاع الخاص
- تحقيق التنسيق و التكامل و الترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك شؤون الإقتصادية والمالية التجارية التعليمية الإجتماعية الصحية الإعلامية السياحة و الشؤون التشريعية و الإدارية

[1] الشرع العالية ، مرجع سبق ذكره ،ص73

2- مجلس التعاون العربي :

تم التوقيع على إتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي في قمة بغداد يوم 1989/02/16 و قد تمت بإنضمام أربع دول (العراق ،مصر، الأردن، اليمن) و كانت هذه الإتفاقية إطار قانونيا مثاليا لإنشاء تجمع عربي منسجم مع الإتجاهات العالمية المعاصرة الرامية إلى خلق إتحادات إقتصادية توفر للدول المنتمية إليها ظروفا أفضل لحماية مصالحها و تحقيق التنمية و التقدم الإقتصادي فيها [1]

- **أهداف مجلس التعاون العربي :**

وتتمثل أهدافه في : [2]

- السعي نحو قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولا إلى السوق العربية المشتركة و الوحدة الإقتصادية العربية

- التشجيع على الإستثمارات و المشاريع المشتركة و التعاون الإقتصادي بين مختلف القطاعات العامة و الخاصة

- تعزيز و توثيق العمل العربي المشترك

- الرفع من مستويات التنسيق و التعاون بين الدول الأعضاء

3- اتحاد المغرب العربي

(ا م ع) (UMA)، اتحاد المغرب العربي تأسس بتاريخ 17 فبراير/فيفري 1989 م بمدينة مراكش بالمغرب، ويتألف من خمس دول تمثل في مجملها الجزء الغربي من العالم العربي وهي : ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا. وذلك من خلال التوقيع على ما سمي بمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

[1] الشرع العالية ، مرجع سبق ذكره ،ص 78

[2] خليفة موارد، مذكرة شهادة ماجيستير **التكامل الإقتصادي العربي** ،ص125

ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28-1958/4/30 والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية. [1]

وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام 1974، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983. وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالده في الجزائر يوم 1988/6/10، وإصدار بيان زرالده الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.

أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 1989/2/17 بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا. وفيما يلي تعريف بالاتحاد من خلال المحاور التالية:

يهدف الاتحاد المغاربي إلى فتح الحدود بين الدول الخمسة لمنح حرية التنقل الكاملة للأفراد والسلع، والتنسيق الأمني، ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

كذلك من مباديء اتحاد المغرب العربي أنه يهدف إلى:

- تمتين أواصر الاخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض ؛ تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها ؛
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف ؛
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها

[1] http://ar.wikipedia.org/wiki، **إتحاد المغرب العربي** تاريخ الإطلاع : 2015/04/16

أجهزة الاتحاد

- مجلس الرئاسة
- مجلس وزراء الخارجية
- لجنة المتابعة
- اللجان الوزارية المتخصصة أربعة هي:

لجنة الأمن الغذائي

لجنة الاقتصاد والمالية

لجنة البنية الأساسية

لجنة الموارد البشرية

المبحث الثاني : الإتفاقيات التجارية العربية الثنائية

منذ مطلع الخمسينات أولت الدول العربية إهتمام بالتعاون الإقتصادي لإرتباطه بإهداف التنمية ومصالح الأمن القومي العربي ،فكونت مجموعات من الدول العربية تكتلات للتعاون الإقتصادي والتبادل التجاري ،كما عقدت مجموعة كبيرة من إتفاقيات التجارية الثنائية بهدف تحرير التجارة من الخطوات الهامة المؤدية إلى إسراع بإقامة تكامل إقتصادي عربي .

المطلب الأول : تعريف التعاون الإقتصادي الثنائي

لقد كان إحساس الدول العربية ببطئ تحرير التجارة العربية البينية في إيطار العمل العربي المشترك إتخاذ العديد من الدول العربية لتحرير التجارة على مستوى الثنائي و هو ما أدى إلى إنتشار الإتفاقيات الثنائية بين الدول العربية و يقوم تعريف التجارة أو الشراكة الثنائية على إستخدام الأمثل للعمالة و الأطر العلمية و الفنية بحيث يؤدي إلى نمو الصناعات مختلفة ، تهيئة المناخ للوحدة السياسية و تعزيز الإتجاه نحو التقارب النظم الإقتصادية على صعيد مشترك و تحرير الأسواق الداخلية بإزالة الحواجز الإقتصادية و توحيد أسواقها و الإستخدام الأمثل للموارد الأولية

و يتخذ التعاون الإقتصادي الثنائي مجموعة من المراحل هي :

- التكامل بالتجارة : من خلال تحريرالتجارة من القيود بين الدول
- تكامل عناصر الإنتاج : من خلال تحرير القيود على عناصر الإنتاج
- تكامل السياسات : و الذي يتم من خلال تنسيق السياسات

و لقد تبنت العديد من الدول العربية فكرة تحرير التجارة ببتطرقها للإتفاقيات قصد التحرير الشامل للتجارة وهذا ما يسمح للشركاء التجاريين بتجاوز الحواجز فيما بينهم فمثل هذا التعاون من شأنه أن يحقق مصلحة دائمة للدول المتعاونة .[1]

1 د.جاسم محمد، **تجارة دولية** ، ص: 40-46

المطلب الثاني : أهداف الإتفاقيات الثنائية

للإتفاقيات الثنائية أهداف متعددة نوجزها فيما يلي : [1]

1. تنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخري ذات الأثر المماثل والقيود غير جمركية.

2. تساعد الاتفاقات الثنائية بين الدول العربية على الإسراع نحو استكمال الإجراءات اللازمة لإقامة سوق عربية مشتركة يضمن لها حماية مواردها وينمى إقتصاداتها ويحقق التكامل الاقتصادي العربي ويوفر لها تواجدها خاصة فى ظل ظاهرة تنامي التكتلات الاقتصادية والإقليمية المتزايدة والإندماجات التى تشهدها الساحة العالمية حاليا.

3. إقامة المشروعات المتكاملة بين الدول العربية مما يساعد على التمتع بالميزة النسبية لكل دولة.

4. يتيح التحرير فى تجارة الخدمات بين الدول العربية الحق فى الدخول الى اسواق الخدمات الوطنية لبعضها البعض وإقتحام الاسواق العالمية بأسعار تنافسية.

و نذكر بعض المزايا الأخرى :[2]

5. فى ظل الشراكه الاوربية مع معظم الدول العربية تساهم الاتفاقات الثنائية على تمتع الدول العربية بميزة المنشأ التراكمي وهو ماتم ترجمته من خلال إتفاقية أغادير بين (مصر – الاردن – تونس – المغرب.)

6. تساهم الاتفاقات الثنائية فى تحقيق الكيان الإقتصادى والسياسى للدول العربية والتمهيد لتكتلات إقتصادية والتى ترجمت من خلال اقامة الاتحاد الجمركى الخليجى والتعاون بين دول المغرب العربى والتوقيع على اعلان اغادير لخير دليل على اصرار الدول العربية على تحقيق التكامل الاقتصادى فيم ابينها ثم اقامة اتحاد الجمركى العربى واقامة السوق العربية المشتركة وهو الهدف المنشود الذى يجب ان نبذل الكثير من اجل تحقيقه.

[1] زينب جابر–أحمد مرعي – قطب محمد مصطفى ،**الإتفاقيات الدولية** ،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر الطبعة الأولى 2008، ص: 13–14

[2] http://www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/ /bilateralarabagsummaryinarabic.doc

تاريخ الإطلاع : 2015/03/16

المطلب الثالث : الإتفاقيات الثنائية الموقعة في الفترة ما بين 1956– 1985

بعض الإتفاقيات المتطرق إليها والموقعة في فترة 1956– 1985 وتتمثل فيما يلي :

1- إتفاقية الوحدة الإقتصادية بين مصر و سوريا

عام 1957 وقعت مصر وسوريا اتفاق للوحدة الاقتصادية. و هو إتفاق تجاري بين سوريا و مصر لتنضيم التبادل التجاري و التعاون الإقتصادي بينهما

كانت الغاية من إقامة الوحدة تنظيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتوطيدها على أسس تلائم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها، وتحقيق أفضل الشروط لازدهار اقتصادها ولتنمية ثرواتها وتوفير رفاهية بلادها. [1]

ضمت هذه الاتفاقية عدة أهداف نذكر منها :

- حرية انتقال الأشخاص ورءوس الأموال.
- حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية الأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.
- حق التملك والإيصاء والإرث.

2- الوحدة الإقتصادية بين سوريا و لبنان :

إنّ العلاقات بين سورية ولبنان كانت ولا تزال علاقات متصلة متشابكة منذ أقدم الأزمنة، وهذا ليس بالأمر الغريب أو الاستثنائي، فطبيعة البلاد الجغرافية والبشرية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية تتطلب ذلك وتقتضيه بالضرورة الحتمية.

يشكل لبنان نافذة سورية على البحر ويمثل منه موقع الخاصرة، كذلك تشكل سورية الامتداد الجغرافي الطبيعي للبنان وسوقه التجارية الكبيرة. صحيح أنّ العلاقات اللبنانية ــ السورية ارتسمت في جانب منها من مواقع السيطرة الاستعمارية وتقاسم مناطق النفوذ واقتسام الغنائم بين فرنسا وانكلترا في نهاية الحرب العالمية الأولى، لكن الصحيح أيضاً أنّ جانباً كبيراً من تلك العلاقات كانت تمليه مصالح

[1] http://www.albawabhnews.com/768474 2015/03/23 تاريخ الإطلاع

الناس في كلا البلدين في سعيهم الدؤوب إلى تأمين حاجاتهم وتوفير مقوّمات استمرارهم وتطوّرهم على الصعيد الاقتصادي.

بدأت محاولات الوحدة بين سورية ولبنان، لا سيما بأهميتها الاقتصادية، عبر اتفاقية عام 1944 التي حُدّدت فيها المصالح المشتركة بين البلدين وإقامة مجلس أعلى لمتابعة المسائل كافة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي واسمه «مجلس الأعلى للمصالح المشتركة» ونصت الاتفاقية على أن سورية ولبنان يؤلّفان منطقة جمركية واحدة تنتقل البضائع ضمنها بحرية كاملة ومن دون أي ضرائب أو رسوم تحت إدارة جمركية واحدة.

عام 1955 تم التوقيع على اتفاق الوحدة الاقتصادية اللبنانية – السورية ويتضمّن العلاقات الاقتصادية وتوطيدها وقيام وحدة اقتصادية بصورة تدريجية تضمن حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والعمل والإقامة والتملك واستعمال النقل والمرافئ والمطارات. وبتاريخ 1953/3/25 وقّع الاتفاق التجاري بين لبنان وسورية وعام 1968 اجتمعت اللجنة السورية اللبنانية المشتركة وعدّلت الاتفاق الذي تضمن إعفاء بعض المنتجات الصناعية السورية واللبنانية من الرسوم الجمركية وتسهيل حركة الترانزيت. وبتاريخ 1992/5/22 تم التوقيع على معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي، وتشمل النواحي الزراعية والتصنيعية وحركة الترانزيت[1]

3- إتفاقية الوحدة العراقية– الأردنية

تعود العلاقة التجارية العراقية – الأردنية في جذورها إلى فترات ماضية بحكم الجوار الجغرافي و التاريخي المشترك ولقد تعززت بشكل كبير إبان العهد الملكي في عام 1958 ومابعده عندما تم الإعلان عن دولة الإتحاد العربي بين البلدين

تم توقيع أول إتفاق تجاري بين البلدين في عام 1953 تضممن قائمة بالسلع الأردنية و العراقية المعفاة من الرسوم الجمركية و في عام 1967 تم توقيع برتوكول تجاري للسلع المحددة للتبادل الثنائي بالإعفاءات المقررة بسقف مقداره 3.5 مليون جنيه إسترليني لكل جانب [2]

1 جريدة البناء، **يومية سياسية قومية إجتماعية** ، العدد 1509–بتاريخ 2014/08/14

2 الشرع العالية، مرجع سبق ذكره ، ص: 88

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العراقية رغبة منها في توطيد الروابط القومية والطبيعية بين بلديهما وتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية تحقيقا لاهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية

العربية واحكام السوق العربية المشتركة نذكر منها :[1]

- تسمح حكومة المملكة الاردنية الهاشمية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية ذات المنشا العراقي المستوردة مباشرة الى المملكة الاردنية الهاشمية وتسمح حكومة الجمهورية العراقية بتصدير هذه المنتجات .

- تسمح حكومة الجمهورية العراقية باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية ذات المنشا الاردني المستوردة مباشرة الى الجمهورية العراقية وتسمح حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بتصدير هذه المنتجات .

- تعفى من الرسوم الجمركية (رسم التعريفة) المنتجات الزراعية والحيوانية (بما فيها الحيوانات والطيور والاسماك حية او مذبوحة) وكذلك الثروات الطبيعية التي منشؤها احد بلدي الطرفين المتعاقدين والتي يستوردها الطرف الاخر

- تخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المنتجة في احد البلدين والمصدرة الى بلد الطرف الاخر الى رسوم داخلية لا تفوق الرسوم المفروضة في البلد المستورد على المنتجات المحلية المماثلة وعلى موادها الاولية .

- يعفى كل من الطرفين المتعاقدين السلع المارة عبر اراضيه من اراضي الطرف الاخر او اليه من رسوم او عوائد الترانزيت وذلك مع مراعاة احكام المادة السادسة من اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية وتعديلاتها .

- يقدم كل من الطرفين المتعاقدين للطرف الاخر التسهيلات اللازمة لاقامة المعارض الدائمة والموقتة بغية عرض منتجاته في حدود القوانين والانظمة المعمولة بها .

- تشجع الدولتان انشاء مؤسسات استثمارية (انمائية) مشتركة او انشائية تزاول نشاطها في مختلف الميادين الاقتصادية وتساهم الدولتان او رعاياهما في راسمالها .

[1] http://www.f-law.net/law/threads/إتفاق-39183- والعراق- الأردن- بين- إقتصادي-

تاريخ الإطلاع :2015/03/18

- يحل هذا الاتفاق محل الاتفاق التجاري المعقود بين البلدين في (30) ايلول 1953 والاتفاق الخاص بامور النقل والتنقل والتجارة المعقودة بينهما في (10) تشرين الثاني 1960 .

4- تكامل مصر و السودان :

حقيقة التكامل بين السودان ومصر [1]

أرجع هذا الاتفاق –الذي كان من المقرر أن يمكّن مواطني البلدين من الإقامة والتنقل وحق التملك والعمل في البلد الآخر– إلى الأذهان اتفاقاً تكاملياً تم بين البلدين في عهد الرئيس السوداني الأسبق جعفر النميري والرئيس المصري الأسبق محمد أنور السادات، وكان ذلك في عام 1974م . وكان الاتفاق التكاملي السابق يهدف إلى دمج اقتصاد البلدين.

انطلق اتفاق نميري/ السادات من تعاون سياسي يفضي إلى تعاون اقتصادي. كان التعاون السياسي يهتم بتبادل الخبرات التنظيمية والحركية، والاطلاع على التجربة النضالية، وتاريخ مقاومة الاستعمار في البلدين، ثم اندرجت عضوية من وزارات مهمة مثل: الخارجية، المالية، الزراعة، الري، النقل، المواصلات، التجارة، الصحة، الشؤون الدينية، الثقافة والإعلام والتربية، وذلك حتى يتم تحقيق أهداف التكامل في كافة المجالات، بما يتواءم مع السياسات التنموية في البلدين مع دفعها ودعمها حتى تحقق نتائجها.

غير أنّ الفارق بين الاتفاقين هو أنّ التكامل القديم تم دخوله حيز التنفيذ بعد الانتهاء من الدراسات بعد العام الثالث من توقيع الاتفاق الثنائي، الذي حمل في ثناياه عدة اتفاقيات تكفل حرية الحركة والانتقال لمواطني وادي النيل. وتم وفقاً لذلك دمج العديد من المؤسسات والشركات في مجالات الزراعة، والصناعة، والتعدين، والمياه الجوفية، والري، والإنشاءات، والملاحة النهرية، وعدد من المشاريع الاستثمارية.

وكفلت حرية الانتقال والعمل والإنتاج لمواطني البلدين، وألغيت تأشيرة الدخول، وأجيزت اتفاقية ازدواج الجنسية السودانية المصرية، وتم ربط البلدين بشبكة طرق برية وبحرية ونهرية وجوية، يتم التعامل معها باعتبارها رحلات داخلية، كما تم التعاون في المجال الصحي والضمان الاجتماعي.

[1] **http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/4/10/السودان–ومصر–والحريات–الأربع**
مقالات رأي (تحليلات)، تاريخ الإطلاع 2014/03/17

وتبلور ذاك الوعي التاريخي بضرورة التكامل بين البلدين والتعاون المشترك، في ظل ظروف تجسد فيها الإدراك الحقيقي لجدوى التعاون كأحد رهانات البيئة الدولية المحيطة. ثم ظهرت بعد ذلك نزعة النهج التحرري، التي رأت فيها كلتا الدولتين أنّ شكل الدولة الحديثة الذي وصلتا إليه قد نجح في إزاحة عقبات كانت حائلة بين المشترك الفكري والثقافي والاجتماعي لشعبي وادي النيل، فانفتحت وفقاً لذلك أبواب الجامعات لأبناء البلدين، وتم التبادل الإعلامي والديني والثقافي.

أخذ التكامل المصري السوداني دوراً طليعياً وسط التكتلات العربية الأفريقية، كعنصر مكمّل، ومشروع جزئي داخل التصور الشامل للتكامل العربي الأفريقي، لذا وقعت عليه مسؤولية أخلاقية بأن وضع حجر الأساس للانتقال من الثنائية إلى مستوى التكامل الجماعي، الذي يجمع دول القارة داخل المشروع القومي العربي.

المطلب الرابع : الإتفاقيات الثنائية الموقعة بعد 1990

بعض الإتفاقيات المتطرق إليها والموقعة في فترة بعد 1990 وتتمثل فيما يلي :

1- الوحدة اليمنية :

الوحدة كانت هدفاً لكلا النظامين في الشمال والجنوب منذ ستينيات القرن العشرين وكلا الجمهوريتين أنشئتا مؤسسات خاصة لشؤون الوحدة ولكن إختلاف النظام السياسي والإقتصادي كان عاملا معرقلاً. كانت هناك عوامل أخرى مثل رفض عملاء السعودية للوحدة مع اليمن الجنوبي. ولكن التغييرات الداخلية والخارجية الطارئة ساعدت على قيام الوحدة اليمنية: [1]

- تم اكتشاف النفط على حدود الدولتين بكميات تجارية في الثمانينات

- توقف الإتحاد السوفييتي عن دعم اليمن الجنوبي والتخلي عن تحفاظته بشأن الوحدة مع اليمن الشمالي في مارس 1990.

- انخفاض معدل الانتاج الزراعي ومعدل تحويلات المغتربين التي كانت تشكل نصف الإيرادات الحكومية لليمن الجنوبي.

- بقيت القيادات الجنوبية منقسمة عقب أحداث 13 يناير 1986 فرأت القيادة الجديدة التي تولت السلطة بعد الحرب في الوحدة مع اليمن الشمالي فرصة للبقاء في السلطة.

[1]- الوحدة-اليمنية/**http://ar.wikipedia.org/wiki** تاريخ الإطلاع :2015/03/21

تم إعلان الوحدة رسميا في 22 مايو 1990 وإعتبار علي عبد الله صالح رئيسا للبلاد وعلي سالم البيض نائب لرئيس الجمهورية اليمنية. كان اتفاق الوحدة سريعاً ولم يخضع لفترة إنتقالية لدرجة أن كوريا الجنوبية استبشرت بالوحدة اليمنية ورأت الوحدة مع كوريا الشمالية ولكن الخلافات المتزايدة بين السياسيين اليمنيين دفعت الكوريين للتعليق بأن "أي وحدة وطنية تقوم لمنافع سياسية صرفة ومفتعلة لن تنجح ويجب أن تخضع لفترة إنتقالية طويلة لإزالة الشكوك والخصومة المتبادلة بين السياسيين" قبل الوحدة في عام 1989 وقبله، كانت القوى القبلية والدينية في شمال اليمن ترفض الوحدة بوضوح بحجة أن الجنوب إشتراكي وسيؤمم الشمال وكانت لهم تحفظات إجتماعية كذلك بالإضافة للضغوطات السعودية الممارسة عليهم، من عام 1972 والسعودية تستعمل نفوذها على القبائل للإطاحة بأي حكومة في شمال اليمن تحاول المضي نحو الوحدة عكس الوحدة بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية حيت استطاعت ألمانيا الغربية فرض شروطها لتفوقها الإقتصادي ، لم تستطع أي من الدولتان اليمنيتان فرض نظامها ورؤيتها على الآخر فقامت الوحدة السياسية قبل دمج المؤسسات العسكرية والإقتصادية

تم التوقيع على هذا الاتفاق في صنعاء بتاريخ 27 رمضان 1410 هـــ الموافق 22 نيسان/ أبريل 1990 م.

علي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني العقيد/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام

2- الإتفاقية المصرية الليبية :

الاتفاقات التي تنظم العلاقات بين مصر وليبيا: [1]

أ- اتفاقية عامة للتكامل الاقتصادي:

وقعت بين الجانبين في القاهرة بتاريخ 3 ديسمبر 1990 كإطار عام يهدف إلى تحقيق التكامل بين البلدين فى كافة المجالات.

ب- اتفاقية تجارية وجمركية:

1- **تاريخ انعقادها:**

- تم توقيعها فى 1990/12/3 ودخلت حيز النفاذ فى 1991/6/18.

[1] زينب جابر-أحمد مرعي – قطب محمد مصطفى ،مرجع سبق ذكره ،ص43

2- الهدف من الاتفاقية:

- تعتبر الاتفاقية التجارية والجمركية الموقعة بين الجانبين منذ ديسمبر 1990 هى الإطار المنظم للعلاقات التجارية بين البلدين وخاصة فى شأن ما نصت عليه من إعفاءات جمركية.

وقد تم معالجة القصور فى هذه الاتفاقية (1990) بإنشاء اتفاقية جديدة وقعت فى2003/8/12، تم التصديق عليها من قبل مجلس الشعب المصرى فى 4/20046/، ولم يقوم الجانب الليبى بالابلاغ عن التصديق، ومن أهم بنودها ما يلي:

- إلغاء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل.
- إلغاء القيود غير الجمركية.
- معالجة حالات الدعم والإغراق و الوقاية.
- وضع أسس لتطبيق المواصفات القياسية بين البلدين.
- حماية حقوق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية.
- إنشاء وحدة فض المنازعات التجارية بين البلدين لسرعة حل المشاكل والتراعات التجارية.
- وضع نص يشير إلى أنه يجب وضع دلالة المنشأ للسلع المتبادلة بين البلدين على أن تكون بطريقة واضحة غير قابلة للإزالة وفقاً لطبيعة هذه السلعة.

مصر وليبيا أعضاء فى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى و التى دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من 1998/1/1 بنسبة تخفيض جمركي 10% سنوياً بلغت هذه النسبة مع بداية عام 2004 إلى 80% ، وتصل إلى 100% مع بداية عام 2005 .

3- إتفاقية الثنائية المصرية السورية 1991

تم تجديد هذه الإتفاقية في إيطار العلاقات السياسية بين البلدين بعد مقاطعة دامت لسنوات حيث وقع الإتفاق في دمشق بتاريخ 1991/07/19 و قد تضمن النقاط الرئيسية نذكر منها : [1]

- تسهيل الإشتراك البلدين في المعارض و الأسواق الدولية التي تقام لدى الطرف الآخر

[1] زينب جابر-أحمد مرعي – قطب محمد مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص 33

- تنشيط التبادل التجاري بين البلدين عبر إعقاد مجموعة من السلع السورية و المصرية من الرسوم الجمركية

- الإتفاق على تشكيل لجنة مشتركة سورية و مصرية تجتمع مر كل سنة على الأقل لمتابعة تطبيق الإتفاق و معالجة الصعوبات التي قد تنجم عنه.

4- اتفاقية التعاون التجاري بين الأردن والجزائر 1997

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المعبر عنهما فيما يلي بالطرفين المتعاقدين إيمانا منهما بضرورة تطوير وتوسيع حجم التبادل التجاري على اساس من المساواة والمنافع المتبادلة واستجابة للتطورات الحاصلة في اقتصاديات كل منهما وفي الاقتصاد العالمي فأنهما اتفقتا على ما يلي[1]:

أهداف الاتفاقية

• تهدف هذه الاتفاقية إلى : أ. تطوير علاقات التبادل التجاري وتوسيعها لتكون منسجمة مع تنمية العلاقات الاقتصادية بينهما . ب. إزالة كافة المعوقات الإدارية أمام حركة التبادل التجاري بين البلدين.

• يشجع كل طرف من الطرفين المتعاقدين تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية ذات المنشا المحلي بينهما وفقا لنصوص هذه الاتفاقية ووفقاً للأنظمة والقوانين المعمول بها في البلدين.

• يتعهد الطرفان باعفاء المنتجات ذات المنشا الاردني والجزائري والمتبادلة مباشرة بينهما من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل للرسوم الجمركية التي تفرض على المنتجات المستوردة دون الوطنية . يستثنى من هذه الاعفاءات السلع الواردة في القائمة المرفقة

• يتعهد الطرفان المتعاقدان باعفاء المنتجات ذات المنشا الاردني والجزائري الواردة في المادة الثالثة اعلاه من كافة القيود غير الجمركية ما عدا تلك التي تطبق لصيانة الاخلاق والامن والنظام العام وصحة الاشخاص ولاغراض الحجر الزراعي والبيطري وحماية البيئة والنباتات والتراث الوطني التاريخي والاثري والفني .

[1]- منتدى كلية الحقوق –**جامعة المنصورة – مصر** ، **http://www.f-law.net/law/threads/39135-** ، تاريخ الإطلاع 2014/04/23

- يتم الدفع الناتج عن عمليات التبادل التجاري بين الطرفين بالعملات الحرة القابلة للتحويل وفقاً للقوانين والانظمة في كلا البلدين ووفقا للاعراف التجارية الدولية.

- لاغراض تطبيق هذه الاتفاقية يعتمد الطرفان المواصفات والمقاييس الوطنية لدى كليهما لتسهيل التبادل التجاري بينهما.

- يسمح كل طرف للطرف الاخر ويشجع اقامة المراكز والمعارض التجارية كما يمنح كل منهما للطرف الاخر كافة التسهيلات لهذه المعارض والمراكز التجارية وفقاً لنصوص هذه الاتفاقية والقوانين والأنظمة المعمول بها في كلا البلدين وتوضح الآلية المناسبة لذلك من قبل الجهات المعنية بتنفيذ هذه المادة.

- بهدف تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين يشجع الطرفان المتعاقدان تبادل زيارات الوفود التجارية والاقتصادية بينهما من القطاعين العام والخاص وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لها لتحقيق ذلك.

الدخول إلى حيز النفاذ

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها وتبقى سارية المفعول لمدة سنة واحدة تجدد تلقائياً لمدة سنة اخرى ما لم يشعر احد الطرفين الطرف الاخر كتابياً بنيته انهاء العمل بها قبل ثلاثة اشهر من انتهاء صلاحيتها . حررت ووقعت من نسختين اصليتين باللغة العربية لهما نفس القوة . الجزائر في 12 محرم 1418 هـــ الموافق لـــ 19 ماي 1997 م.

و هناك بعض الإتفاقيات الأخرى و التي نذكر منها : [1]

5- اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين مصر وتونس:

وقعت مصر وتونس الاتفاقية الخاصة بإقامة منطقة تبادل تجارى حر بين البلدين.. وكذلك القوائم السلعية المعفاة من الجمارك في 10 سبتمبر 1998، أتفق الجانبان على أن يعتمد مشروع إقامة منطقة التبادل الحر الأسس التالية:

- زيادة السلع المدرجة في قائمتي السلع الخاضعتين للإعفاء التام من الرسوم الجمركية والضرائب.

[1] http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=435#.VTLHFCGWrIW
تاريخ الإطلاع :2015/04/20

- اعتماد التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب للسلع التي تخضع إلى رسوم جمركية تتراوح بين صفر % و 20% بنسب متساوية سنوية خلال خمس سنوات.. وهذا يعنى أن أكثر من 50 % من حجم التجارة الإجمالي للدولتين مع العالم الخارجي سيتم تحريره.

- أن يتم الانتهاء من التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية علي السلع الأخرى بنهاية ديسمبر 2007 بصرف النظر عن موعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

6- اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين مصر ولبنان:

وقعت في 10 سبتمبر 1998 .. وذلك في ختام اجتماعات أعمال الدورة الثالثة للجنة العليا المصرية اللبنانية المشتركة. كما وقعت الدولتان اتفاقية للتوحيد القياسي في المجالات الصناعية، وكذلك مذكرة تفاهم بشأن النقل البحري. وقد تم الاتفاق في شأن السلع الزراعية.. علي دخول سلع زراعية مصرية دون قيود إدارية أو جمركية.

7- اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين مصر والأردن:

وقع في 1998/12/10 اتفاقية وبروتوكولاً ومذكرة تفاهم للتعاون بين مصر والأردن في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والعملية والثقافية والصحية. وقد تضمنت الاتفاقية التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل خلال 7 سنوات.

تضمنت الاتفاقية.. تحديد قائمة محدودة للسلع المقترح عدم خضوعها بصفة مؤقتة للإعفاءات المتدرجة من الرسوم الجمركية.. مع عدم سريان الإعفاءات المنصوص عليها على السلع المنتجة في المناطق الحرة في البلدين.

أن تنشأ لجنة تجارية مشتركة دائمة لمتابعة تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، لها الحق في النظر في تعديل قائمة السلع والمنتجات التي لا تخضع للإعفاء التدريجي من الرسوم الجمركية.. وشمل هذه الاتفاقية عند دخولها حيز التنفيذ محل اتفاق منطقة التجارة الحرة الموقع بين البلدين في 8 مايو 1996.

المبحث الثالث : الإتفاقيات التجارية العربية – الأجنبية

تشهد البيئة العالمية خاصة الإقتصادية منها خلال السنوات الأخيرة تغيرات بعيدة المدى و التي كان لها أعمق أثر على إمكانيات التقدم الإقتصادي و التنمية في كل أرجاء العالم وبإعتبار البيئة العربية جزء لا يمكن الإستغناء عنه في العلاقات والحسابات الدولية أدى بالدول العربية إلى الإرتباط مباشر خلال ميثاق الموقع بالإتفاقيات الإقتصادية والتجارية (العربية-الأجنبية) من أجل تعزيز التعاون الإقتصادي .

المطلب الأول : ماهية التعاون العربي –الأجنبي

تعريف التعاون العربي الأجنبي :

يكمن مفهوم التعاون العربي الأجنبي في المبادلات التجارية بإعتبارها القلب النابض لترابط هذه الدول ببعضها البعض كما أن توسيع نطاق المبادلات التجارية يساعد على النمو الإقتصادي و تبني الثروات بالنسبة للدول المتقدمة و النامية على حد سواء و من خلال هذا فيمكن إعتبار التجارة الخارجية أنها القناة الرئيسية التي تمكن الدول من التصدير و الإستراد إذا لا تستطيع هذه الأخيرة أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجي مهما كانت مواردها و إمكانياتها فهي بحاجة إلى تصريف فائض إنتاجها نحو العالم الخارجي كما أنها بحاجة إلى إستيراد فائض إنتاج دول أخرى و مع كل هذه المزايا[1] إلا أنه يمكننا إستخلاص أن العلاقات العربية الأجنبية يمكن أن تتأثر ببعضها البعض في بعض النقاط نذكر منها :

- أن إرتباط الإقتصاديات العربية بسوق الدول الرأسمالية المتقدمة قد جعلها أكثر تأثر بالتقلبات الإقتصادية الدولية

- أن العلاقات العربية الأجنبية تنمو و تتطور بشكل قد يؤثر سلبا على تطور العلاقات العربية البينية و سيحد من إستمرار العمل الإقتصادي العربي المشترك

- أن مواصلة إنفتاح الدول العربية على العالم الرأسمالي المتقدم لن يزيدها إلا تبعية في مختلف المجالات لذا على هذه الدول رسم إستراتيجية تنموية بالإعتماد على تراكم الرأسمالي الداخلي و التطوير المستمر لإنتاجية العمل و تطوير القوى المنتجة و توسيع و تعميق التقسيم الإجتماعي للعمل الداخلي

[1]-الشرع العالية، مرجع سبق ذكره ، ص: 94-98

- أن الذي تحقق في البلاد العربية من وراء إنفتاحها على العالم الخارجي خلال الفترة المنصرمة هو عملية نمو في بعض المؤشرات الكمية كالصادرات و الواردات و لكنه لم يكن في حقيقة الامر تنمية إقتصادية و إجتماعية و لم يساهم في إحداث التبدل المرجو في هيكل الإنتاج العربي

المطلب الثاني : مشروع الشرق أوسطية

عموميات حول مشروع الشرق أوسطية :

1- نشأة السوق الشرق أوسطية :

كان من تداعيات حرب الخليج الثنائية و إنتهاء الحرب الباردة إنعقاد مؤتمر مدريد لسلام الشرق أوسط 1991 وما تلاه من إتفاق أوسلو بين الكيان الصهيوني و منظمة تحرير الفلسطينية في سبتمبر 1993و المسمى إعلان المبادئ الإسرائيلي الفلسطيني الذي شكل منعطفا خطيرا اثار السلبية على العمل الإقتصادي العربي المشترك في مرحلة دقيقة من التاريخ العربي المعاصر تشهد فيه العلاقات الإقتصادية العربية تعثرا و ضعفا كبيرا و من هذا المنطلق تمت الدعوة إلى عقد إجتماعات قمة إقتصادية الشرق أوسط و شمال إفريقيا تحت رعاية مجلس العلاقات الدولية الأمريكي ، و منتدى داغوس الإقتصادي السويسري ، و تم بالفعل عقد أربعة مؤتمرات أولها مؤتمر الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بالدار البيضاء في أكتوبر 1994 و الثاني في عمان عاصمة الأردن في عام 1995 ثم الثالث بالقاهرة عام 1996 و أخيرا مؤتمر الدوحة في قطر عام 1997 الذي يلفت الإنتباه إلى محاولة جادة لتمزيق الوطن العربي و تغيير خريطته و مسح هويته التي إستقرت في وجدان العرب منذ أمد بعيد فلاقى معارضة كثيرة حول إنعقاده و قاطعته كل من مصر و السعودية و أعلنت مصر أن عدم مشاركتها رسالة إلى العالم بأن توقف مسيرة السلام و التعنت الإسرائيلي سيؤثران على التعاون الإقتصادي[1]

2- الأهداف مشروع الشرق أوسطية :

تتمثل أهداف المشروع الشرق أوسطية [2]

[1] محمد محمود الإمام ،**الوطن العربي و مشروعات التكامل البديلة (أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الإقتصادية)** ، حقوق الطبع و النشر المحفوظة للمركز ،الطبعة الأولى ببيروت ماي 1997 ،مقالة:سلطان أبو علي ،ص: 501

[2] محمد محمود الإمام ،مرجع سبق ذكره ، ص: 515

الأهداف الظاهرة لمشروع الشرق أوسطية :

- تحفيز التجارة و تطوير الأعمال المحلية و زيادة فرص العمل من خلال منطقة التجارة الحرة بين الشرق الأوسط و الولايات المتحدة الأمريكية

- المساعدة في تحسيين الجودة و تشجيع الإستثمار و تسهيل خلق المؤسسات

- تقوية أنظمة البنوك التجارية في المنطقة لمساعدتها في زيادة فرص الحصول على رأسمال المشاريع الصغيرة و المتوسطة من خلال المساعدات التقنية و ذلكل من خلال برامج الشراكة من أجل التميز المالي

- ترقية المجتمع المدني و تعزيز دولة قانون و التعددية الإعلامية

الأهداف الخفية لمشروع الشرق أوسطية :

يهدف مشروع السوق الشرق أوسطية غلى تسويق مشاريع التعاون الإقليمي لإستعاب الكيان الصهيوني وتسلمه زمام الأمور في المنطقة والهيمنة عليها إقتصاديا وسياسيا وعسكريا كما يهدف مشروع الشرق أوسطية إلى الهيمنة الإسرائيلية و الأمريكية على موارد المنطقة وأسواقها وطمس الهوية العربية وإنهاء أي تجمع قائم على أساس العروبة إيجاد دور مركزي لإسرائيل في تحديد صياغات والترتيبات الأمن الإقليمي كالدفاع عن منابع النفط في الخليج العربي ثم توجه أرصدته نحو اوروبا وأمريكا ورفض الهيمنة الإسرائيلية و الأمريكية على الدول العربية

3- الموقف العربي من مشروع الشرق أوسطية :

لقد أثار مشروع السوق الشرق الأوسطية جدلا واسعا حول آثاره على مستقبل التعاون العربي و صدف قدرة النظام العربي على استمرارية و التطور من عدمه[1] و خرجة آراء متباينة بين :

- من يرى أنه يمكن التعايش بين النظام العربي القائم و الشرق أوسطية و تحقيق نوع من التكامل في هذا الإطار

- من يرى أن التمادي في تطوير مفهوم شرق أوسطية سيؤدي حتما إلى القضاء على النظام العربي الذي ظل قائما حتى الآن رغم عثراته العديدة و نقاط ضعفه و ذوبان الهوية العربية لحساب الهوية الأخرى شرق أوسطية تتضمن الهوية اليهودية و الفارسية و التركية بالإضافة غلى الهوية العربية الراهنة

[1] د.الجوزي جميلة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 34

ونظرا لهذا التباين في التقدير جاء موقف الجامعة العربية يضع خطوطا عريضة تحسم هذا التباين و تضمن موقف الجامعة العناصر التالية :

- إعطاء الأولوية لتأييد السلام الشامل و العادل وفق لقرارات الشرعية الدولية و على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام

- لا يمكن إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل بشكل تام قبل إنتهاء الأسباب التي دعت إليها و ذلك حماية لمصالح الدول العربية ووسيلة لإستعادة حقوقها

- ان السوق شرق أوسطية لن تكون على حساب الدول العربية التي تربطها روابط وثيقة عدة إذ أن هناك أسس قائمة لتطوير العمل العربي المشترك في شق المجالات

- لا يجب أن يترتب على السلام ميزة إقتصادية خاصة لإسرائيل حيث ستعامل كل دولة عربية دولا ذات سيادة تختار كل منها و بكل حرية حجم و شكل العلاقاة التي ترتبطها بإسرائيل

4- إيجابيات وسلبيات مشروع الشرق أوسطية :

وتتمثل إيجابياته وسلبياته في : [1]

إيجابيات مشروع الشرق أوسطية :

مع كل الرؤى التي تجزم بمخاطر المشروع إلا أنه يمكن للدول العربية أن تحقق بعض الإيجابيات من هذا المشروع و تتمثل فيمايلي:

- تنمية التعاون العلمي و التكنولوجي مع شق الطرق الإقليمية و إقامة محطات للإتصال و بحث بدائل الطاقة بجانب السياحة و الطب و تطوير مصادر المياه بصفة عامة

- تحقيق بعض المكاسب الإقتصادية عن طريق تجاوز المعوقات لتنمية إقتصاد المنطقة سواء من حيث تأمين الموارد أو توفير أسواق مختلفة

- سيولد هذا المشروع لدى الدول العربية العزيمة نحو التوحد و إقامة تكامل إقتصادي عربي يتجاوز كل الصعوبات التي تقف كحجر عثرة أمام تكاملها و توحدها

[1] محمد عبد الله المنشاوي ، **http://www.minshawi.com/node/54** ، تاريخ الإطلاع 2014/03/26

- توفير صيغة بديلة لدعم اقتصاديات المنطقة وتخفيف العبء المترتب على اقتصاديات الدول الكبرى وخاصة أمريكا

سلبيات مشروع الشرق أوسطية :

رغم التطرق إلى إجابيات مشروع الشرق أوسطية إلا أنه لا يخلو من سلبيات منها ما تحدثنا عنه في صياغة الموضوع إلا أنه يجب التطرق إلى بعض النقاط المهمة و التي تتمثل فيما يلي :

- تعميق الدول القيادي لدولة إسرائيل في المنطقة
- تصفية قضية فلسطين و القضاء نهائيا على حق العودة
- تخليد السيطرة الأمريكية على منابع النفط و إستتراف ثروات العرب
- تمثل مشروع الشرق أوسطية النقيض لسوق العربية المشتركة و مشروع التكامل الإقتصادي العربي
- تكريس الغزو الفكري و الثقافي و الحضاري للمنطقة

المطلب الثالث : الشراكة الاوورومتوسطية

عموميات حول الشراكة الأوورومتوسطية :

1- نشأة الشراكة الاوورومتوسطية :

شهد النصف الأول من التسعينات القرن العشرين تحركات من جانب الدول الرأسمالية الكبرى لإعادة تنسيق العلاقات الدولية، و قادت الولايات المتحدة الأمريكية جهودا لإرساء قواعد نظام عالمي جديد ، كما توجهت دول الإتحاد الأوروبي نحو إعادة تقييم سياستها تجاه دول الجوار المطلة على شرق و جنوب المتوسط و كانت بدايات هذا التوجه بيان قمة المجلس الأوروبي الذي عقد في جوان 1992 الذي تضمن التأكيد على أن الضفتين الجنوبية و الشرقية للبحر الأبيض المتوسط تماما كالشرق الأوسط تشكل مناطق جغرافية يرتبط بها الإتحاد الأوروبي بمصالح قوية تتمثل في الحفاظ على الأمن و الإستقرار فب تلك المناطق ثم دعا المجلس الوزاري الأوروبي في إجتماعه الذي إنعقد في "كورفرو" باليونان في جويلية 1994 اللجنة الأوروبية لوضع ورقة عمل حول المبادئ الأساسية لسياسة أورومتوسطية و قد أقرت هذه الورقة في القمة الأوروبية التي عقدت في "أيس" بألمانيا خلال ديسمبر 1994 ثم جاء إنعقاد مؤتمر برشلونة للشراكة الأورومتوسطية خلال يومين 27-28 نوفمبر 1995 شاركت فيه الدول العربية المتوسطية بإستثناء ليبيا لأسباب سياسية كما شاركت فيه كل من تركيا و قبرص و مالطل و إسرائيل

صدر في ختام أعمال المؤتمر إعلان برشلونة الذي عالج العديد من القضايا من أهمها الشراكة الإقتصادية و المالية ، الشراكة الثقافية و الإجتماعية ، و القضايا الإنسانية كما وضع المؤتمر برنامج عمل و آلية للمتابعة و التنفيذ [1].

2- أهداف الشراكة الاورومتوسطية:

جاء إعلان برشلونة بمجموعة من الأهداف للشراكة الأورومتوسطية و التي نلخصها فيما يلي : [2]

- جعل المنطقة المتوسطية فضاء للحوار و التبادل و التعاون من أجل تحقيق السلم و الإستقرار والإزدهار

- ترسيخ مبادئ الديموقراطية و إحترام حقوق الإنسان

- تنمية المنطقة الإقتصاديا و إجتماعيا بشكل دائم بمحاربة الفقر إيجاد فرص أفضل للتقارب بين الثقافات

- تقليل الفوارق التنموية و تقليص فجوات التطور في المنطقة الأورومتوسطية

إضافة إلى هذه الأهداف يسعى الإتحاد الاوروبي إلى أهداف لم يعلن عنها و تتمثل في :

- توفير سوق أوسع لصادراته و زيادة نفوذ الدول الأوروبية لتشمل دول البحر الأبيض المتوسط

- مقاومة و محاربة الهجرة السرية و الهجرة العمالية من الجنوب المتوسط إلى شماله

تحاول أوروبا فرض ننفسها و إستقلاليتها في الولايات المتحدة الأمريكية التي إنفردت بقيادة العالم و بمشروعها الشرق الأوسطي الذي لا يراعي المصالح الأوروبية

[1] د.الجوزي جميلة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 37

[2] هويدي عبد الجليل ،**إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر** ،مذكرة لنيل شهادة ماجيستير ، ص: 41

3- آثار الشراكة الأورومتوسطية :

وتتمثل أثاررة في : [1]

الآثار الإيجابية للشراكة الأورومتوسطية :

- المساهمة في تدعيم و إعادة هيكلة العديد من القطاعات الهامة في الدول العربية المتوسطية كالقطاع المالي و ما يرتبط به من تحسين النظم المحاسبية و الرقابية و التنظيمية للقطاع الإنتاجي ، المصرفي و التأمين

- زيادة فرص الإستثمار في الدول العربية الموقعة على هذه الإتفاقيات مما يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال و الخبرات و التكنولوجيا

- تنمية و تشجيع القطاع الصناعي و رفع القدرة التنافسية للصناعات العربية و المساهمة في تحديث و إعادة هيكلة القطاع الصناعي و توفير شروط الملائمة لتطوير المشاريع الخاصة بغية رفع مستويات النمو و التنوع في الإنتاج الصناعي

- معالجة المشاكل التي تعاني منها المنطقة من خلال تحقيق الإستقرار السياسي و الأمني

- تحرير التدريجي للسلع و الخدمات ورؤوس الأموال و خلق فرص عمل جديدة و بالتالي التقليل من البطالة في الدول العربية المتوسطية و ذلك بزيادة الدعم الفني و الإداري و التنضيمي الممنوح لهذه الدول من طرف الإتحاد الأوروبي

الآثار السلبية للشراكة الاورومتوسطية :

بالرغم من المزايا و الإجابيات التي توفرها إتفاقية السراكة إلى أنها لا تخلو من السلبيات و التي نذكر منها مايلي :

- إستثناء الملف الزراعي من مفاوضات الشراكة الأوروبية العربية لم يكن لصالح الدول العربية المتوسطية الموقعة على هذه الإتفاقية و يرجع عدم إدراج الملف الزراعي في هذه الإتفاقيات إلا أن الإتحاد الأوروبييمنح دعم كبير لقطاع الزراعة فهو بذلك يمارس سياسة حمائية في مواجهة بعض المنتوجات الفلاحية للدول العربية التي تتمتع فيها بميزات نسبية

[1] الشرع العالية ، مرجع سبق ذكره ، ص: 106-107

- ضعف إستثمارات دول الإتحاد الأوروبي في معضم الدول العربية المتوسطية مقارنة مع العديد من الدول الأوروبية الأخرى (دول شرق ووسط أوروبا) و يرجع هذا إلى ميل الإتحاد الأوروبي إلى شرق ووسط أوروبا تحضير إدماجها في الإتحاد الأوروربي

- عدم القدرة على الجهاز الإنتاجي للعديد من الدول العربية المتوسطية للتكييف السريع مع ما تقتضيه هذه الشراكة مع إلغاء للحواجز الجمركية و تحرير المبادلات و ما يترتب عنها من آثار سلبية على هذه الإقتصاديات إما على المستوى الجزئي أو الكلي

- لم تعطي الشراكة أهمية كبيرة للتعاون التقني و العلمي حيث لم يمس إلا تكوين العمال و لم تشمل على التحول التكنولوجي و التحكيم في الأساليب الجديدة للإنتاج

- وجود فارق كبير في مستوى التنمية بين الدول الأوروبية و الدول العربية المتوسطية مما يجعل بلوغ هذه الأخيرة مستوى المنافسة التي تتمتع بها الدول الأوروبية أمرا صعبا .

المطلب الرابع : إتفاقيات التعاون العربية الأجنبية الأخرى

الإتفاقيات الموقعة بين الدول العربية و الأجنبية و هنا تم التطرق إلى البعض منها فيما يلي :

1- **منطقة التبادل الحر بين المغرب و الولايات المتحدة الأمريكية** تم التوقيع على هذه المعاهدة بشأن تشجيع وحماية الإستثمارات على وجه التبادل بين الوغرب و الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1985 و التي دخلت حيز التنفيذ29ماي1991وتهدف هذه الإتفاقية إلى تنمية التعاون الإقتصادي بين البلدين و تنشيط تدفق رؤوس الأموال و التنمية الإقتصادية .

إجتمعة الدراسات العديدة التي حاولة تقليل نتائج هذه الإتفاقيات على إمكانية تحقيق المغرب مكاسب إقتصادية وسياسية من خلالها وفي آن واحد على كلفة هذه الإتفاقيات من الناحيتين الإقتصادية والثقافية . وسنوجز فيما يلي بعض النتائج المحتملة لهذه العقود :

إن النتائج الإقتصادية المحتملة والكبيرة والصعوبات المرتقبة في القطاع الفلاحي إبتداءا من 2015 خاصتا بالنسبة للمنافسة الأمريكية المتوقعة، وإحتمال إغراق السوق بالمواد الفلاحية الأساسية المستوردة و على رأسها الحبوب ، فإذا إعتبرنا أن هذا القطاع يشغل بشكل مباشر و غير مباشر نصف السكان النشيطين في المغرب فإن هجرة سكان البادية إلى المدينة ستستمر بوتيرة سريعة يصعب معها إستعاب هذه الفئة في القطاع الصناعي و قطاع الخدمات .

بالنسبة للقطاع الصناعي فإن من المتوقع ن يعرف قطاع النسيج تحولات كبيرة حيث تقول تقييمات خبراء القطاع أن المنافسة الدولية الأسيوية خصوصا في السوق الأوروبية و هي السوق الأساسية للمنتوجات المغربية ستقضي على ثلث مقاولات في القطاع و تخلق صعوبات للثلث الثاني و لن ينجو من هذه المنافسة إلا الثلث الذي يتوفر على مؤهلات تقنية و بشرية في مستوى تحديات السوق و بتالي ستكون السوق الأمريكية بمثابة مركب نجات للمقاولات المغربية إن هي نجحة فعلا في تطبيق سياسة التأهيل و تحديث الذي إتفقى عليها في القطاع من طرف مختلف الفاعلين الإقتصاديين المعنيين .

أما بالنسبة للقطاع الصيدلة فأي تطبيق حرفي لبنود الإتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص حماية الفكرية سيضع هذا القطاع أمام خطر الإنهيار .

بالنسبة إلى قطاع الخدمات فإن صغر حجم المؤسسات البنكية و مؤسسات التأمين ستفرض عليها المنافسة الأمريكية خاصتا ، و الدخول في عمليات الإندماج و التوحد لإنشاء وحدات أكبر حجما و أقل كلفة و كذلك الإنفتاح للمؤسسات المالية الإسلامية بما فيها البنوك الإسلامية و شركات التؤمين الإسلامية ، و هي الكفيلة حاليا لإستقطاب جزء كبير من العملاء حتى و إن كانت كلفة الخدمات أعلى نسبيا من كلفة الخدمات المؤسسات الأمريكية .

و فيما يخص الخدمات الرقمية فمن شأن المنافسة الأمريكية أن تحد من هيمنة الشركات المحلية و من طاقتها التوسعية والإستثمارية مما يدفع هذه الشركات حاليا إلى تسريع وتيرتها و تنويع خدماتها و تخفيض أسعارها، ومن جهة ثانية فإن سرعة النمو في هذه الخدات من شأنه وضع المغرب موقع الصدارة مقارنتا بدول الجوار و بمنطقة الشرق العربي[1]

2- إتفاقية التعاون العربي – الصيني :

إنطلاقا من الإقتناع بأهمية تعزز حوار بين الطرفين حول قضايا دولية لتنسيق المواقف و توسيع التعاون.

[1] د.عمر الكتاني،جامعة محمد الخامس –الرباط،مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير العدد 08 لسنة2008،مقالة تحت عنوان : **إتفاقيات التبادل الحر بين المغرب و الإتحاد الأوروبي و المغرب و الولايات المتحدة الأمريكية** – دراسة المقارنة حسب القطاعات الإقتصادية

بنائا على ذلك إتفق الطرفان على النتائج ندرجها في المواد الآتية :[1]

المادة الأولى: إنشاء منتدا التعاون العربي – الصيني كإطار للحوار و التعاون الجماعي بين الطرفين على أساس المساواة و المنفعة المتبادلة ، وذلك لإثراء مقومات العلاقات العربية – الصينية و توطيد و توسيع التعاون العربي الصيني على مختلف المستويات و في كل مجالات و إقامة مستوى جديد من علاقات الشراكة يتميز بالتكافؤ و التعاون الشامل .

المادة الثانية: ويعتمد التعاون العربي الصيني فيها على المبادئ نذكر منها :

- إحترام مقاصد و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة و ميثاق جامعة الدول العربية و مبادئ التعايش السلمي و غيرها من قواعد العلاقات الدولية المتعارف عليها ، و العمل على تدعيم ديمقراطية العلاقات الدولية و تكريس مبدأ المساواة في السيادة و عدم تدخل في الشؤون الداخلية و التأكيد على حق كل دولة في المشاركة في الشؤون الدولية على قدم المساواة مهما كانت كبيرة أو صغيرة ، قوية أو ضعيفة ، غنية أو فقيرة مع ضرورة تأييد حقوق الشعوب في نيل حريتها و استقلالها و سيادتها على كامل أراضيها وفقا لما ينص عليه قانون الدولي و قواعد العلاقات الدولية المتعارف عليها و قرارات الأمم المتحدة
- تأكيد على دعم الصين لعملية السلام في الشرق الأوسط و مبدأ الأرض مقابل السلام و مبادرة السلام التي أقرتها القمة العربية في بيروت
- التأكيد على دعم الدول العربية لمبدأ الصين الواحدة
- السعي إلى تحقيق السلام و الأمن الدوليين و التأكيد على ضرورة التزام بمبدأ الحل السلمي للتراعات الدولية ، و ذلك عن طريق الحوار و التشاور و الوسائل السلمية الأخرى على أساس مساواة و التفاهم بعيدا عن إستخدام القوة أو التهديد بها
- التأكيد على ضرورة إحترام و تفعيل دور الأمم المتحدة في حفظ السلام و الأمن دوليين و معالجة قضايا دولية الإقليمية

المادة الثالثة : يسعى المنتدى إلى تعزيز العلاقات العربية –الصينية في المجالات كافة و يعمل على وجه الخصوص من أجل تحقيق أهداف التالية :

[1] إعلان منتدى التعاون العربي – الصيني الموقع من قبل وزير خارجية جمهورية الصين الشعبيةو الأمين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ 2004/09/14

- العمل على إرساء الأمن و السلام الدوليين
- السعي من أجل تحقيق ديموقرتطية العلاقات الدولية
- تنسييق السياسات و المواقف بما يخدم القضايا المشتركة في مختلف المؤسسات و المحافل الدولية
- تنسيق الجهود لتمكين الطرفين من التعامل بصورة إيجابية و فعالة مع قضايا العولمة
- تمكين الطرفين من إجراء حوار حضارات بما يخدم تعميق التفاهم بين شعوب العالم
- تكثيف الجهود مشتركة من أجل تحقيق تنمية مستدامة لدى الطرفين
- دعم و تطوير تعاون إقتصادي و تجاري و المالي بين الطرفين
- تشجع إستثمارات مشتركة و المتبادلة و توفير سبل حمايتها
- دعم التعاون في مجالات التعليم و الثقافة ، تنمية الموارد البشرية
- دعم و تطوير علاقات التفاهم و الحوار بين الطرفين
- تعزيز التعاون العلمي و التكنولوجي في المجالات كافة ، خاصة في مجال البحوث التطبيقية
- التنسيق في مجال حماية البيئة و المحافظة على التراث
- تنسيق متبادل حول قضايا الأخرى التي تهم الطرفين

3- منتدى التعاون العربي التركي :

انطلاقاً وإيماناً بأهمية تعزيز العلاقات العربية التركية وتنفيذاً لقراري مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقمي 6693 و6727 الصادرين عن الدورتين العاديتين 126و127 لإنشاء منتدى التعاون العربي التركي ، وبعد عدة جولات من المفاوضات والمباحثات بين الجانبين العربي والتركي توصل الجانبان إلى وثيقة مشتركة كاتفاق إطاري عام لأهداف وآليات منتدى التعاون العربي التركي ، تم التوقيع عليها رسمياً في اسطنبول في 2007/11/2 . [1]

كما تم عقد المؤتمر الوزاري الأول لتدشين أعمال منتدى التعاون العربي التركي في اسطنبول في 2008/10/11 ، الذي صدر عنه البيان الختامي المشترك للاجتماع الوزاري الأول.

[1] منتدى التعاون العربي-التركي ،PDF، تارخ الإطلاع 2015/03/28

وتفعيلاً لمنتدى التعاون عقد الاجتماع الثاني لمنتدى التعاون العربي التركي على المستوى الوزاري وبحضور معالي الأمين العام في دمشق بالجمهورية العربية السورية بتاريخ 2009/12/15 حيث تم التطرق لتطورات الوضع في الشرق الأوسط وعدد من القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك، كما تم مناقشة العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية والجمهورية التركية بشكل مسهب، وفي نهاية الاجتماع صدر بيان ختامي عنه.

ثم واصل المنتدى نشاطه ومسيرته في التعاون مع تركيا، حيث عقد اجتماع الدورة الثالثة للمنتدى على المستوى الوزاري في اسطنبول بالفترة 9-2010/6/10 وتم التطرق لمناقشة التطورات في الشرق الأوسط بالإضافة إلى عدد من القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك، كما عقد على هامش المنتدى مؤتمر مجموعة الاقتصاد والأعمال، لتوسيع سبل التعاون ، ثم صدر بيان ختامي عن اجتماع الدورة الثالثة التي تقرر بعقد اجتماع الدورة الرابعة القادمة خلال عام 2011 في المملكة المغربية.

4- التعاون العربي – الإفريقي :

شكلت علميات تواصل طويلة تاريخية وثقافية واقتصادية واجتماعية الاساس للعلاقات الودية بين أفريقيا والعالم العربي اليوم. استناداً على هذه الحقيقة التاريخية ، والترابط الجغرافي والمصالح السياسية والاقتصادية المشتركة ، عقدت الدول الافريقية والعربية قمتهم الاولى في القاهرة في مارس 1977 ، والقمة الثانية في سرت في ليبيا في أكتوبر 2010 ، لتحديد مبادئ وإطار للإجراءات الجماعية والفردية التي يجب ان تتخذها الدول لمواصلة تعزيز علاقات التعاون فيما بينها.

كلتا القمتين دعتا المؤسسات التنموية والمالية المتخصصة الافريقية والعربية إلى اتخاذ كافة التدابير اللازمة لدعم برامج التعاون الافريقي – العربي المشترك.

وبمناسبة القمة الافريقية – العربية الثالثة ، المقرر عقدها في دولة الكويت خلال الفترة من

19 – 20 نوفمبر 2013 ، سينظم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية منتدى اقتصادي لمناقشة قضايا التعاون الاقتصادي في المنطقتين ، ولتحديد مجالات التعاون بينهما.

هدف المنتدى الاقتصادي إلى تسليط الضوء على الفرص المتاحة في المنطقتين وتعزيز التعاون بين الدول أعضاء الاتحاد الأفريقي والمنطقة العربية والعالم على نطاق اوسع.[1]

ويهدف المنتدى تحديداً إلى:

• الحصول على تقييم افضل للفرص الاستثمارية والآثار المرتبطة بالقيام بالأعمال التجارية في المنطقة والذي يشمل جميع اصحاب المصلحة ، مما يتيح لهم اتخاذ قرارات مستنيرة حول الاستثمار والإصلاح.

• تحديد الاطر الدافعة للنمو والمساهمة في إيجاد بيئة عمل ملائمة في كلتا المنطقتين.

• إقامة شراكات مستدامة بين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص الافريقي ونظرائهم من العالم العربي بهدف تعزيز التجارة والاستثمار بين الجانبين.

• خلق فرصة لكبار رجال الاعمال لاستكشاف التحديات والفرص في مجالات مثل الطاقة ، النقل ، والاتصالات ، والبنية التحتية ، والتصنيع ، والأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية.

• توفير منبر للجهات التجارية الافريقية والعربية للالتقاء بصورة مباشرة مع صانعي السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية بهدف تقاسم الافكار حول سبل تحسين مناخ الاعمال.

• تهيئة الفرص للجهات التجارية لمناقشة السبل الكفيلة بتعزيز القدرة التنافسية عن طريق تبادل الآراء حول قضايا مثل الوصول إلى التمويل والأسواق الخارجية.

المطلب الخامس : تأثير الإتفاقيات العربية –الأجنبية على حجم التجارة العربية

يتولد عن تأثير الإتفاقيات العربية –الأجنبية على حجم التجارة العربية إيجابيات و سلبيات نذكر منها :[2]

1- السلبيات :

- سيكون أثر إقامة إتفاقيات تعاون و شراكة عربية أجنبية على الصناعات العربية التحويلية قائمة إما قضاء على أغلبها أو التأثير سلبيا عليها نظرا إلى تقدم الصناعات التحويلية في الدول الأجنبية وخاصة

[1] د.سامي محمد السياغي ،**التعاون الإقتصادي و التجاري بين إفريقيا و العالم العربي** ، ورقة عمل مقدمة لإجتماع غرف التجارة و الصناعة في إفريقيا والعالم العربي –الرباط المملكة المغربية 2012 ، ص: 04-05

[2] الشرع العالية ، مرجع سبق ذكره ص: 123-126

منها الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية ، لأنها تستفيد من إقتصاديات الإنتاج على نطاق واسع بسبب ضخامة الأسواق و لأن عدد مهما من شركاتها هو من نوع الشركات المتعددة الجنسيات

- سيستفحل الآثار السلبية لهذه الإتفاقيات من خلال تفشي النزعة الإستهلاكية لدى مجتمعات عربية ، و لأن بعض الفآت الميسورة تفضل كل ما هو مستورد من أوروبا خاصتا حتى لو كان أعلى سعرا فإن ذلك سيؤدي إلى إدخال أنماط إستهلاكية غريبة لا يحتملها هيكل الإقتصاد العربي ، لأنها تؤدي إلى ترحيل جزء من الفائض الإقتصادي المحلي أو المدخرات المحلية لتمويل هذا النمط من الإستهلاك

- لن تولد إتفاقيات التعاون و الشراكة العربية الأجنبية إلا المزيد من التبعية لأن العلاقة منذ البداية ليست متكافئة و ستكون دائما لمصلحة الأقوى الذي يمتلك تجربة تاريخية و أدوات لذلك و أيضا سياسة موضوة مسبقا للخروج لحصة الأسد من هذه العلاقات و تسخيرها لمصلحته

يلاحظ من خلال ما تقدم أن عدم التكافئ العلاقة بين الدول العربية و الدول الأخري الأجنبية خاصة المتقدم منها ، وأنه من الضروري إعادة النظر في مثل هذه العلاقات بقطاعها أو تكييفها حسب قدرة إقتصاد و طاقته مع التوجه قدما نحو التكامل الإقتصادي العربي و الوحدة العربية

2- الإيجابيات :

- تعتبر الإتفاقيات العربية- الأجنبية وسيلة لإرساء أسس الصداقة و تشجيع قيام نظام متفتح للتبادل التجاري يساهم في حفز النمو الإقتصادي و التنمية و خلق فرص العمل

- إنفتاح مصر على شركائها لا يعارض مساراة تعاون مع العالم العربي و الإتحاد الأوروبي إفريقيا أو الولايات المتحدة الأمريكية و هذا ما أكده رئييس مصري حسني مبارك في خطابه عند إفتتاح دورة برلمانية عام 1996 ، حيث قال أنه يتعين الأخذ بالإعتبار مبادء المنافسة الحرة و فتح أسواق لتحرير التجارة في الصادرات و الواردات، لأن ذلك يؤدي إلى تحول التجارة نحو منطقة إقتصادية وحدة على حساب المناطق الأخرى و على حساب تكلفة وجود مدخلات الإنتاج في مصر و الأفضل تحرير التجارة من أهم شركاء و حفظ الحماية الجمركية إلى مستويات مقبولة بالمعايير الدولية

- يولد قيام مناطق تجارة حرة عربية و أجنبية ضغطا دافعا نحو قيام منطقة تجارة حرة عربية أكثر فاعلية، خشية أن تتفوق المزايا المنوحة عربيا لأطراف أجنبية عن تلك التي تتبادلها الدول العربية فيما بينها، علمل أن الإتفاق العربي يحضر منح مزايا للطرف الأجنبي أكبر من تلك التي يتعامل بها في الإيطار العربي ، و

يتطلب ذلك المبادرة بإحياء أنشطة العمل العربي المشترك بالتوازي مع جهود فتح التجارة العربية مع أطراف خارج المنطقة.

- إن الهدف الأساسي من عقد إتفاقيات تعاون و شراكة عربية أجنبية هو إقامة منطقة حوار ، تبادل و تعاون في المنطقة المتوسطية و التي ستظمن الإستقرار و الرخاء و الإزدهار في المستقبل ، و هذا يتطلب تشجيع الديموقراطية و إحترام حقوق الإنسان.

- أن إنشاء منطقة تبادل حر العربية و الأجنبية في الأجل المتوسط يؤدي إلى إعادة توزيع عوامل الإنتاج و تغير البنية الصناعية في قطاعات النشاط الإقتصادي ، هذا التجول في الإنتاج سيؤدي بدوره إلى إلغاء الوضعية الريعية التي تميز الإقتصاديات العربية لأنها لم تثبت فعاليتها الإقتصادية .

- الإستفادة من نقل التكنولوجيا و ذلك من خلال إقامة المشاريع الإستثمارية في الدول العربية

خاتمة الفصل

من خلال ما سبق يمكننا القول أن الدراسة التي قمنا بها تبين آفاق التعاون الاقتصادي العربي في ظل التجمعات العربية و التكتلات العالمية القائمة ،وتشير الدراسة إلى آليات التعاون الاقتصادي العربي من خلال التعرف على سمات وخصائص الاقتصاد العربي و تجارب التعاون الاقتصادي العربي في الدول العربية و الوقوف على جهود الدول العربية في تفعيل هيكل التجارة البينية، ويمكننا إستخلاص أيضا أن إيطار العمل العربي المشترك تميز ببطء مسيرة تحرير التحارة العربية البينية الأمر الذي دفع بعض الدول إلى إقامة علاقات تجارية مع أطراف أجنبية للإنفتاح أكثر نحو الخارج للحصول على مستلزمات التنمية . إلا أن هذا كان سبب في ترحيل الفائض الإقتصادي العربي إلى الخارج بوتيرة أعلى من وتيرة مساهمته في التنمية و لأن العلاقة لن تكون متكافئة و ستكون دائما لمصلحة الأقوى، وبمأن التطور الإقتصادي الدولى الحالي يفترض إقامة و تقوية التكتلات الإقليمية ما أدى بضرورة العودة إلى سياسة الإقتصاد الجماعي و الإنعاش التوجه نحو التكامل الإقتصادي العربي و الوحدة العربية .

الفصل الثالث

تمهيد:

مع تنامي دور التجارة الخارجية في جميع دول العالم في ضوء سياسات تحرير الأسواق و الانفتاح التجاري الدولي ، أدركت الدول العربية أهمية هذا الدور المتزايد للتجارة الخارجية ، فانخرطت في العديد من الاتفاقيات أهمها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أجل دعم التجارة الخارجية بشكل عام ، و التجارة البينية بشكل خاص ، هذا و تلعب التجارة البينية العربية أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول العربية كمورد رئيسي للدخل ، وكمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و في تقوية العلاقات العربية و هذا تمهيد لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، و لن يتأتى ذلك إلا باتباع سياسات نمو متوازن يتم من خلالها استغلال القدرات الاقتصادية العربية استغلالا أمثل يتحقق فيه التوظيف الصحيح للاستثمارات في مختلف القطاعات الإنتاجية و الخدماتية .

و في هذا السياق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

- **المبحث الأول** : الأركان الرئيسية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
- **المبحث الثاني** : تأثير منطقة التجارة الحرة العربية على أداء بعض المؤشرات الاقتصادية العربية
- **المبحث الثالث** : دور التجارة العربية البينية في دعم التكامل الاقتصادي

المبحث الأول : الأركان الرئيسية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

في وقتنا الحالي نعيش مرحلة تتميز بتزايد أهمية تحرير التجارة على المستوى الدولي و من ثم نشوء التكتلات الاقتصادية لتعزيز التعاون و التبادل التجاري في المناطق المختلقة و ضمن هذا الاطار العالمي قامت الدول العربية بتأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بهدف تحسين علاقات التعاون الاقتصادي بين هذه الدول و تعزيز التبادل التجاري من خلال تحرير التجارة بإزالة جميع الرسوم الجمركية و الغير جمركية ذات الأثر المماثل و جميع المعوقات التي تحد من هذا التبادل ، حيث تهدح هذه الدراسة إلى تقييم أثر تأسيس هده المنطقة في التبادل التجاري العربي و البيني فلهذا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب أولا قدمنا مسار تنفيذ برنامج منطقة التجارة الحرة العربية و ثانيا الالتزامات و العضوية في الـــ gafta ومعاملة الدول الأقل نموا و بعدها ابراز أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و أخيرا المعوقات التي واجهت البرنامج التنفيذي للـــ gafta

المطلب الأول : مسار تنفيذ برنامج منطقة التجارة الحرة العربية

انطلاقا من أهداف اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لتحرير التبادل التجاري بينها والتي تمت الموافقة عليها بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 848 – د – 30 بتاريخ 1982/2/27.

وحرصا من الدول العربية على الإسراع بتفعيل أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بما يعزز مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

وإشارة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1248 د56 بتاريخ 1995/9/13 ورقم 1271 – د57 بتاريخ 6 مارس 1996 بالدعوة إلى تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بهدف تحقيق إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تضم كافة الدول العربية وتتماشى هذه المنطقة مع أوضاع واحتياجات الدول العربية جميعاً ومع أحكام التجارة العالمية.

وتحقيقاً لرغبة الدول العربية في إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى تعزز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية وتستفيد من التغيرات في التجارة العالمية وإقامة التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية.

وتنفيذا لقرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 21-23 يونيو 1996 بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما.

أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1317 د.59 بتاريخ 1997/2/19م هذا البرنامج التنفيذي وجدوله الزمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتتماشى هذه المنطقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية.

1- القواعد والأسس

- يعتبر هذا البرنامج إطاراً لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

- تلتزم الدول العربية الأطراف في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتباراً من 1998/1/1.

- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج، معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية.

- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج.

- تتبع في تعريف ومعالجة حالات الإغراق الأسس الفنية دولياً فيما يخص مكافحة الإغراق.

- الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل التي سوف يطبق عليها الإعفاء التدريجي هي الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل السارية في كل دولة طرف بتاريخ 1998/1/1 (اليوم الأول من شهر يناير سنة ألف وتسعمائة وثمانية وتسعين ميلادية)، وتكون هذه الرسوم قاعدة الاحتساب للتخفيضات الجمركية لأغراض تطبيق هذا البرنامج.

- إذا تم تخفيض الرسوم الجمركية أو الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بعد تاريخ 1998/1/1 فإن الرسوم المخفضة سوف تحل محل الرسوم المنصوص عليها في الفقرة (7) أعلاه.

- بموجب أحكام المادتين الثالثة والسابعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينها على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج[1].

2-تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف

يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءاً من تاريخ 1998/1/1 (اليوم الأول من شهر يناير سنة ألف وتسعمائة وثمانية وتسعين ميلادية) وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ 2007/12/31، ويمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أي سلع تحت التحرير الفوري. كما ينطبق التحرير المتدرج على قوائم السلع العربية التالية:

– السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية وفقاً لأحكام الفقرتين 1 ، 2 من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

– السلع العربية التي أقر إعفاءها المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل تاريخ نفاذ البرنامج.

• تحدد مواسم الإنتاج "الرزنامة الزراعية" لعدد من السلع الزراعية التي لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج.

• تحدد الدول العربية السلع الزراعية التي ترغب في إدراجها ضمن الرزنامة الزراعية المشار إليها في الفقرة (2) أعلاه. وترفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإطلاع عليها.

• لا تسرى أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها في أي من الدول لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي البيطري، وتلتزم الدول الأطراف بتقديم بيان بهذه المنتجات وكذلك أية تعديلات تطرأ عليه.

[1] إتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري، www.tas.gov.eg.arabic/tardeagremments/countriesandregions/ تاريخ الإطلاع : 2015/02/12

• تتبع الدول الأطراف النظام المنسق (HS) في تصنيف السلع الواردة في البرنامج[1].

3-القيود غير الجمركية

تعرف القيود غير الجمركية على النحو الذي عرفته المادة الأولى "فقرة 6" من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وهى:

• التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية، وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرض على الاستيراد وتعامل على النحو التالي:

• لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار هذا البرنامج التنفيذي إلى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان، وتتولى لجنة المفاوضات التجارية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1037 – د43 بتاريخ 1987/3 متابعة تطبيق ذلك في الدول الأطراف[2].

4-قواعد المنشأ

يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض تطبيق هذا البرنامج أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنفيذاً لذلك فإن كافة السلع التي تدخل التبادل الحر أو التحرير المتدرج، والتي منشؤها إحدى الدول العربية الأطراف، تخضع لقواعد منشأ تضعها لجنة قواعد المنشأ التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1249 – د 56 بتاريخ 1996/9/13 ولحين إقرار ما تتوصل إليه اللجنة يتم العمل بقواعد المنشأ التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراراه رقم 1269 المتخذ في دورته السابعة والخمسين[3].

5- تبادل المعلومات والبيانات

تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري بما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لها[4].

---

[1] البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي رقم 1317 بتاريخ 1997/02/19

[2] البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، مرجع سبق ذكره

[3] البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، مرجع سبق ذكره

[4] البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، مرجع سبق ذكره

6- **تسوية المنازعات**:

تمشياً مع المادة الثالثة عشرة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارة بين الدول العربية، يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات فى كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية. وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج[1].

7- **المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً**:

تطبيقاً لمبدأ المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً الوارد في أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية يتم منح معاملة تفضيلية لهذه الدول في إطار هذا البرنامج، على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها[2].

والدول العربية الأقل نمواً هي الدول المحددة وفق تصنيف الأمم المتحدة وتعامل دولة فلسطين معاملتها.

8- **نظراً لارتباط تحرير التجارة وتأثره بعدد من النشاطات الاقتصادية**

الأخرى يتم التشاور بين الأطراف حول:

- الخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة.
- التعاون التكنولوجي والبحث العلمي.
- تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية.
- حماية حقوق الملكية الفكرية.

9- **آلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات**:

المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو جهة الإشراف على تطبيق البرنامج وللمجلس:

- إجراء مراجعة نصف سنوية لمدى التقدم في تطبيق البرنامج التنفيذي.
- اتخاذ القرارات الملائمة لمواجهة أي عقبات تعترض تطبيق البرنامج التنفيذي.
- فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج التنفيذي.

[1] البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، مرجع سبق ذكره

[2] البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، مرجع سبق ذكره

- تشكيل اللجان الفنية والتنفيذية التي يفوضها المجلس بعض اختصاصاته وصلاحياته في المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج[1].

ويساعد المجلس في أداء مهامه الأجهزة واللجان التنفيذية التالية:

لجنة التنفيذ والمتابعة:

تتكون لجنة التنفيذ والمتابعة من ممثلي الدول العربية، كما يمكن للجنة دعوة جهات غير حكومية ذات العلاقة بصفة مراقب إذا ارتأت ذلك.

وتكون بمثابة اللجنة التنفيذية للبرنامج ولها صلاحيات المجلس فيما تتخذه من قرارات متعلقة بتطبيقه، كما تتولى دراسة القوانين والإجراءات الجمركية اللازمة لتطبيق التخفيضات الجمركية داخل كل دولة عربية مشاركة في البرنامج.

وتولى اللجنة مهمة تنفيذ البرنامج التنفيذي على النحو التالي:

دراسة التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء كل ثلاثة أشهر والمتضمنة:

-مدى التقدم في تطبيق البرنامج

-العقبات والمشاكل التي تواجهها في التطبيق

-الحلول المقترحة لمواجهة تلك المشاكل والعقبات

-الأساليب التي تقترحها لتطوير العمل بالبرنامج

- تعقد اللجان أربعة اجتماعات سنوية لدراسة التقارير المشار إليها آنفاً وذلك على النحو التالي:

الاجتماع الأول: الأسبوع الأخير من يناير

الاجتماع الثاني: الأسبوع الأخير من ابريل

الاجتماع الثالث: الأسبوع الأخير من يوليو

الاجتماع الرابع: الأسبوع الأخير من أكتوبر

[1] البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، مرجع سبق ذكره

كما يمكنها عقد اجتماعات أخرى حسبما يتطلب الوضع بين مجموعات من الشركاء الرئيسيين في التجارة.

- تقوم اللجنة بتقديم تقارير دورية حول مدى التقدم المحرز في تطبيق البرنامج إلى كل دورة من دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- تتولى اللجنة مهمة فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج ويمكنها الاستعانة بخبراء عرب في شئون التجارة الدولية أو تشكيل لجان تحكيم مؤقتة مكونة من عدد لا يتجاوز خمسة خبراء أو قضاة أو محكمين للنظر في القضايا. وفى هذه الحالة تقوم لجنة التحكيم برفع توصياتها إلى اللجنة للبت فيها.

- تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء وفى حالة عدم الوصول إلى قرار يرفع الموضوع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع توضيح أسباب الخلاف.

لجنة المفاوضات التجارية: تتولى اللجنة مهمة تصفية القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية ومتابعة تنفيذ ذلك في الدول العربية الأعضاء في البرنامج. بما في ذلك تحديد قوائم السلع الممنوع استيرادها وأسلوب معالجتها في إطار تطبيق البرنامج.

لجنة قواعد المنشأ العربية: تتولى وضع قواعد منشأ للسلع العربية لأغراض تطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وتطبيق البرنامج التنفيذي.

الأمانة الفنية:تتولى الإدارة العامة للشئون الاقتصادية مهام الأمانة الفنية لأجهزة الإشراف والتنفيذ للبرنامج التنفيذي وتقوم بـــ :

- إعداد مشاريع جداول الأعمال للجان المنبثقة عن البرنامج

- إعداد تقرير سنوي عن سير التجارة بين الدول الأعضاء في البرنامج، ومدى أثر تطبيق البرنامج على هذه التجارة؛ من حيث اتجاهاتها ومعدلات نموها كما وكيفا، واقتراح الحلول واستقراء التطورات في التجارة العربية والدولية.

- التعاون مع الاتحادات العربية من القطاع الخاص في إعداد التقرير السنوي، وفى إدراج القضايا التي يواجهها عند تطبيق البرنامج على جداول أعمال لجنة التنفيذ والمتابعة واللجان الفنية الأخرى، والمشاركة في اجتماعاتها.

- التعاون مع المنظمات والمؤسسات المالية العربية وتطوير أنشطتها لتحقيق البرنامج.

– تطوير تبادل البيانات والمعلومات بين الدول العربية باستخدام شبكات الاتصال العربية والدولية. وتكوين قواعد للمعلومات تشمل البيانات الاقتصادية والإحصائية عن الدول العربية، النظم التجارية، البيانات الجمركية، التعريفة الجمركية، الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، قواعد المنشأ العربية، بيانات إنتاج واستيراد وتصدير السلع العربية.

بيانات الأسواق الدولية، بيانات منظمات التجارة الدولية، معدلات التخفيض الجمركية للدول العربية المشاركة في البرنامج.

– تستعين الأمانة الفنية بالمنظمات العربية المتخصصة في مجال قواعد المنشأ العربية، المواصفات والمقاييس، الرزنامة الزراعية وغيرها من المجالات التي يغطيها البرنامج.[1]

المطلب الثاني : الالتزامات و العضوية في الـــ GAFTA ومعاملة الدول الأقل نموا

1- الالتزامات و العضوية في الـــ GAFTA

الانضمام و إجراءاته .

- بلغ عدد الدول العربية المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة حتى الآن 18 دولة هي: الأردن- الإمارات- البحرين- تونس- السعودية- السودان- سوريا- العراق- عمان- فلسطين- قطر- الكويت- لبنان- ليبيا- مصر- المغرب- اليمن- الجزائر.

- لم تنظم حتى الآن أربع من الدول العربية ضمن مجموعة الدول الأقل نموا و هي: الصومال- موريتانيا- جيبوتي- جزر القمر.

- موريتانيا أبلغت الأمانة العامة بمصادقتها على الاتفاقية، لكنها لم تستكمل بعد الإجراءات الشكلية لإيداع وثيقة التصديق.

- أما فيما يخص المصادقة على الاتفاقية، فقد صادقت عليها جميع الدول العربية ما عدا جزر القمر وجيبوتي[2]

[1] http://www.shbab1.com/2minutes.htm تاريخ الإطلاع : 2015/03/11

[2] http://www.shbab1.com/2minutes.htm تاريخ الإطلاع : 2015/03/11

ب- التزامات العضوية

تتمثل فيما يلي :

العضوية: إن الدول العربية الأعضاء في " اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية " مؤهلون لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى . أما الدول العربية غير الأعضاء فيترتب عليهم أولا الانضمام إلى هذه الاتفاقية لكي يصبحوا طرفا فيها ، ومن ثم الالتزام بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة .

- تطبق إعفاء كامل على السلع العربية بنسبة 100% بدءا من عام 2005
- تطبق الإعفاء الكامل على السلع العربية بنسبة 100% بدءا من عام 2010[1]

ج- الامتيازات الممنوحة في إطار المنطقة

يمكن تقسيم الامتيازات الممنوحة للدول العربية إلى ما يلي :

- **الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية بنسبة 100%** : تتمتع السلع العربية المتبادلة في إطار المنطقة بالإعفاء الكامل من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل منذ بداية عام 2005 .

- **معاملة الدول الأقل نموا** : تضم كل من السودان واليمن . وتتمتع صادراتها إلى الدول العربية الأعضاء بالمنطقة بالإعفاء الكامل ، لكن مستورداتها من الدول العربية تتمتع بتخفيض جزئي بنسبة 20% للسودان و 16% لليمن .

- **المعاملة الخاصة لفلسطين** : لا تطبق الإعفاء على استيراد السلع العربية وتتمتع سلعها المصدرة بالإعفاء الكامل

- **المعاملة الخاصة للجمهورية اللبنانية** : أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارات خاصة لدعم لبنان في مجال التجارة والنقل لمساعدته على إعادة البناء والتأهيل بعد العدوان الإسرائيلي الغاشم خلال صيف 2006 . وشملت تسهيلات للشاحنات اللبنانية والمعاملة الخاصة للمنتجات اللبنانية ، وكذلك الموافقة بصفة استثنائية على الرزنامة الزراعية (قيود موسمية) المقدمة من الحكومية اللبنانية لمدة عام (2007) قابلة للتمديد .

[1] http://www.lawjo.net/vb/archive/index.php/t-32464.html
تاريخ الإطلاع :2015/03/20

• **إلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل** : لا تخضع السلع العربية المستوردة لأية ضرائب تكميلية دون خدمة محددة ومباشرة .

• **إلغاء قيود غير الجمركية** : تقرر إزالة هذه القيود فورا اعتبارا من أول عام 1998 . وتشمل الحواجز والعراقيل والمعوقات التالية :

– **القيود الفنية** : مثل المبالغة في القيود على المواصفات والوزن وشهادات المطابقة والتعقيدات الفنية للكشف والمعاينة .[1]

– **القيود الإدارية** : مثل منع دخول السلع العربية والتعقيدات المرتبطة بشهادات المنشأ ، والمبالغة بإعادة التقييم الجمركي (التثمين) ، وطول مدة العبور ، وطول إجراءات فحص العينات والتفتيش ، وتعدد الجهات الإدارية المانحة لترخيص الاستيراد .

– **القيود المالية** : مثل تجاوز رسوم الترانزيت لنسبة 4 بـــالألف المتفق عليها في " اتفاقية النقل بالعبور بين الدول العربية " ، والتعقيدات المصاحبة لفتح الإعتمادات المصرفية .

• المعاملة الوطنية : تعامل السلع العربية للدول الأعضاء معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف لما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية ، والرسوم والضرائب المحلية .

• مراعاة الأحكام الدولية : تراعى الأحكام والقواعد الدولية في ما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم والإغراق وإجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج .

• اعتماد الشفافية : تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري ، بما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لها .[2]

[1] http://www.lawjo.net/vb/archive/index.php/t-32464.html مرجع سبق ذكره
تاريخ الإطلاع:2015/03/21

[2] http://www.lawjo.net/vb/archive/index.php/t-32464.html مرجع سبق ذكره
تاريخ الإطلاع:2015/03/21

3- بعد انضمام الدولة إلى منطقة التجارة العربية تلتزم بما يلي:

- إلغاء الرسوم الجمركية بنسبة 10%سنويا، اعتبارا من دخول المنطقة حيز التنفيذ أي سنة 1998.
- تحدد الدولة عددا من السلع الزراعية التي لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات و التخفيضات من الرسوم الجمركية.
- يجوز للدولة العربية الأقل نموا الراغبة في الانضمام أن تتفاهم مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على برنامج مناسب لاستكمال إلغاء كافة الرسوم أخذا بعين الاعتبار ما قد يكون قائما بينها و بين دول المنطقة من اتفاقات و برتوكولات تتعلق بتحرير التجارة النسبية .
- تقوم الدولة بإلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل خلال الفترة المذكورة أعلاه و بالنسبة نفسها 10% و يتعلق الأمر بالرسوم التي تفوق مبالغها قيمة الخدمات المقدمة للسلع المستوردة، كالرسوم المبالغ فيها المفروضة على تفريغ و تحميل البضائع في الموانئ، الضرائب التكميلية على الواردات، و على الدولة دمج هذه الرسوم في هيكل التعريفة الجمركية بهدف إخضاعها للضريبة.
- إبلاغ المنافذ الجمركية.
- اعتماد القواعد الأساسية العامة للمنشأ.[1]

4- قواعد المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً

دعا مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (13) التي انعقدت في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 27-28 آذار (مارس) 2001، إلى وضع قواعد المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً، لتسهيل انضمامها إلى البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

بارك مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية الرابعة عشرة (14) التي انعقدت في بيروت بالجمهورية اللبنانية خلال الفترة 27-2002/3/28 ما توصل إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تقديم معاملة خاصة لتلك الدول لتشجيعها على الانضمام. وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي انعقد بتاريخ 23 آذار (مارس) 2002 قد أوصى بأن تمنح الدول العربية الأقل نمواً فترة انتقالية تبدأ من تاريخ انضمامها ويتم التخفيض التدريجي بنسب متساوية لرسومها الجمركية

[1] http://www.shbab1.com/2minutes.htm . مرجع سبق ذكره تاريخ الإطلاع : 2015/03/11

والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على السلع العربية ابتداءً من عام 2004 ليصار إلى إزالتها كلياً بحلول الأول من يناير (كانون الثاني) 2010. وتتمتع هذه الدول خلال تلك الفترة بكافة ما تتيحه المنطقة من تسهيلات وإعفاءات.

بناء على ذلك سوف تطبق جمهورية السودان التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية اعتباراً من عام 2005 وبنسبة متساوية 20 بالمائة سنوياً لتكتمل إزالتها كلياً اعتباراً من أول يناير (كانون الثاني) 2010. ووفقاً لقرا القمة العربية رقم 200 بتاريخ 2000/10/22، تحظى المنتجات الفلسطينية بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل.[1]

المطلب الثالث :أهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

1- لا بد من التأكيد من أن الفوائد التي يمكن أن تحققها إقامة منطقة التجارة الحرة العربية لا تمثل فقط مكسباً للصالح العربي العام ولكنها تحقق فائدة مباشرة لكل من الدول العربية المشاركة، أي أن الفوائد التي تتحقق لسورية مثلاً جراء عضويتها في منطقة التجارة العربية هذه يصب مباشرة في صالح وإلى جانب برنامج الإصلاح والتطوير والتحديث الذي يؤكد عليه القطر العربي السوري في أيامنا هذه.

2- إنّ تعامل سورية مع موضوع تعزيز العمل العربي المشترك يتم على جانبين أساسيين في وقت واحد الأول الدور السوري في إطار منطقة التجارة الحرة الذي يؤكد على الالتزام بكل بنود البرنامج التنفيذي والعمل على تعجيل تنفيذه في عام 2005 بدلاً من 2007/12/31، وبذات الوقت مبادرة القطر إلى عقد اتفاقيات لإقامة مناطق تجارية حرة تستهدف من بين ما تستهدف تعزيز تنفيذ برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من اختصار المدة الزمنية لإزالة القيود الجمركية وغير الجمركية. وعلى سبيل المثال المادة الثانية من اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين سورية والأردن قد نصت على أن يبدأ اليوم الأول لتنفيذ الاتفاقية بتخفيض نسبة 60% من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل، وبحيث يصل التخفيض إلى 100% في بداية عام 2005 بدلاً من استمراره لمدة 10 سنوات كما هو حال منطقة التجارة الحرة العربية. وما يماثل ذلك قد تضمنته الاتفاقيات الثنائية للتجارة الحرة بين سورية والعراق وسورية والسعودية وسورية ولبنان وغير ذلك من الدول العربية الشقيقة.[2]

[1] http://www.shbab1.com/2minutes.htm تاريخ الإطلاع : 2014/03/11

[2] http://www.mafhoum.com/syr/articles_02/khoury/khoury.htm مقال مأخوذ من الموقع
تاريخ الإطلاع : 2015/03/11

3- أن الفائدة الأكثر أهمية لسورية ولكل من الأقطار العربية المشاركة في اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى وفي الاتفاقيات التجارية الثنائية، تتمثل برأينا في تعريض الإنتاج السوري والصناعي منه وغير الصناعي على مناخ المنافسة بعد فترة زمنية طويلة من تحصن هذه الصناعة بالحماية الجمركية وتحقيقها لمكاسب غير قليلة دون أن تضطر لبذل جهود إضافية لتطور نوعية الإنتاج واكتساب المقدرة على مواجهة ومنافسة الإنتاج الأجنبي. إضافة أن تعويد الإنتاج القطري على المنافسة يمثل مرحلة انتقالية من الممارسة وشدّ الركب لمواجهة الإنتاج الأجنبي بعد انضمام سورية أو أي قطر عربي آخر إلى منظمة التجارة الدولية (wto) أو بعد التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. هذا إلى جانب مجموعة من الفوائد والمكاسب التالية:

يؤدي إقامة التجارة الحرة العربية الكبرى بما تتيحه من فتح الأسواق العربية على بعضها البعض إلى توسيع حجم السوق الداخلية. ذلك أنه قبل إقامة مشروع الشراكة يكون حجم السوق محدوداً ومقيداً بالدرجة الأولى بالقوة الشرائية المحلية التي قد تكون من الصغر بحيث لا تسمح بإقامة المشروع على أساس الحجم الأمثل، أي المشاريع ذات الحجم الكبير التي تتميز باقتصاديات الحجم (Economies of Scale) وبانخفاض مستوى تكلفة الإنتاج، بمعنى أن توسيع السوق الوطنية يصبح شاملاً لأسواق جميع الدول العربية المشاركة يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الفعال وزيادة القدرة الإنتاجية للمشاريع القائمة التي تستطيع الآن تشغيل كامل طاقاتها وتخفيض مستوى التكلفة الحدية والتكلفة المتوسطة للإنتاج. وإذا كان ضيق السوق المحلي قبل إقامة منطقة التجارة الحرة يمثل السبب الأهم في صغر حجم المشاريع الإنتاجية وانخفاض إنتاجية العمل فإن أتساع حجم السوق بما يوفره من إمكانات لإدخال التقنيات الجديدة فإنه يعمل على زيادة إنتاجية العمل والتشجيع على نقل التكنولوجيا في فروع الإنتاج القائمة والفروع الإنتاجية الجديدة وبالتالي يساهم بصورة فعالة في زيادة معدلات النمو ورفع مستوى المعيشة.[1]

يؤدي توسيع السوق الداخلية بنتيجة انفتاح الأسواق على بعضها البعض إلى إمكانية مضاعفة القدرات والإمكانيات العربية المجتمعة المادية والمالية والبشرية والتكنولوجية التي تتجاوز كثيراً القدرات المنفردة لأي من هذه الدول كل على حدة. وما من شيء أن تعاظم هذه القدرات يساعد على إقامة العديد من الصناعات الجديدة وتحقيق زيادات ملموسة في الإنتاج تساعد بالضرورة على نموّ حجم

[1] http://www.mafhoum.com/syr/articles_02/khoury/khoury.htm مقال مأخوذ من الموقع
تاريخ الإطلاع : 2015/03/11.

المبادلات التجارية البينية بل زيادة حجم التجارة العربية مع الدول الأجنبية. إن حدوث مثل هذه التحولات ستشجع على زيادة حجم الاستثمارات بل وجذب الاستثمارات من الأسواق الخارجية وبخاصة الاستثمارات ذات التقنيات المتقدمة.

إن حسن تنفيذ بنود اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبما يمكن أن يوفره ذلك من الاستقرار الاقتصادي على مستوى الوطن العربي سيعمل في ظل الظروف الدولية المستجدة واحتمال تعرض العالم إلى أزمات اقتصادية وبخاصة بعد أحداث 11 أيلول وما جلبته من اضطرابات سياسية واقتصادية في مواقع عديدة من العالم، سيعمل على جعل المنطقة العربية منطقة جاذبة للاستثمارات ويشجع على عودة جزء من الرساميل العربية العاملة في الخارج، بل وعودة أعداد متزايدة من العلماء العرب العاملين في الخارج للمساهمة في تطوير جهود البحث العلمي العربي والمساهمة في حل مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة العربية. وما من شك أن مثل هذه التوقعات التي نتمنى تحقيقها مرتبطة بمقدار الجهود التي ستبذلها الأنظمة العربية وبل القطاع الخاص العربي لتنفيذ برنامج هذه الاتفاقية بصورة جدية، بل والارتقاء بها إلى مستوى الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة وصولاً لاحقاً إلى الوحدة الاقتصادية العربية.

إمكانية تطوير وإعادة هيكلية الاقتصاديات العربية وتنويع القاعدة الإنتاجية بفضل تعاظم القدرات المشتركة وتنوع الموارد الطبيعية والمصادر من الحاجات. ويحقق توفر مثل هذه المقومات في حال توفر برامج تنموية مشتركة إلى زيادة إطار التشابك والترابط بين فروع الإنتاج قطرياً وإقليمياً وتحسين مستوى استثمار الموارد وتحقيق الوفورات الاقتصادية. هذا إلى جانب أن انفتاح الأسواق على بعضها بعضاً سيعزز من إمكانات التخصّص وفقاً لمبدأ الميزة النسبية خاصة وأن الالتزام بهذا المبدأ لا زال محدوداً في الوطن العربي ومقيداً بتطبيق سياسات الحماية ذات الأجل الطويل. لقد أدى هذا الأخير إلى قيام بعض الأقطار العربية بإنتاج سلع ليس لها أية ميزة مقارنة، أي إنتاجها بتكلفة مرتفعة تتجاوز بصورة واضحة أسعار السلع المشابهة المستوردة من الخارج .

وأخيراً فإن إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى تشكل في ظل المستجدات الدولية المعاصرة وتعاظم دور التكتلات الاقتصادية الدولية بصورة لم يسبق لها مثيل، وإقامة منظمّة التجارة الدولية وبما تشكله هذه من تحديات للإنتاج العربي وبخاصة الإنتاج الصناعي العربي داخل الأرض العربية وخارجه، تشكل ملاذاً للاقتصاديات العربية التي تتحصن فيه وتحتمي فتقلّل إلى أكبر حد ممكن من الانعكاسات السلبية للتحديات العالمية الجديدة. إن تحول العالم إلى مجموعة من التكتلات. يفرض بالضرورة أن يواجه

العرب هذه التكتلات بتكتل عربي يمكن أن يصون المصلحة العربية ويحميها من مزيد من محاولات السيطرة والتهميش. إن تكوين تكتل اقتصادي عربي يزيد من القدرات التفاوضية للمنطقة العربية ويحقق لها مجموعة من المكاسب يعجز أن يحققها أي قطر عربي بمفرده. ومما لا شك فيه أن رفع القدرة التفاوضية العربية تمثل مطلباً ملحاً وعلى غاية من الأهمية في وقت يحاول تكتل الاتحاد الأوروبي إقامة نوع من الشراكة مع الأقطار العربية وبخاصة المتوسطية منها، كما أن حاجة العرب إلى مزيد من القدرة على تصليب المواقف الجماعية هي حالة يستوجبها أيضاً الدور المتعاظم لمنظمة التجارة الدولية وما تفرضه من تحديات في منافسة المنتجات العربية داخل وخارج المنطقة العربية.[1]

المطلب الرابع : المعوقات التي واجهت البرنامج التنفيذي للـــ gafta

1- معوقات منطقة التجارة الحرة:

على الرغم من توفر الظروف والمقومات التي تزيد من فرص منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أن هناك العديد من المشاكل تواجه التطبيق الفعلي للبرنامج التنفيذي لهذه المنطقة العربية للتجارة الحرة، وأهم هذه المعوقات.

- إصرار العديد من الدول العربية على فرض قيود غير جمركية على الكثير من السلع ، بالرغم من النص الصريح الموجود في البرنامج بحظر وضع هذه القيود أمام السلع العربية.
- المبالغة من جانب معظم الدول في حماية القطع الزراعي ، ولجوء بعض الدول العربية إلى فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية من الدول العربية الأعضاء.
- ضعف المقومات المشجعة على التكتل الإقليمي بين الدول العربية ، مثل وسائل النقل و الاتصالات وضمان الاستثمارات.
- الواقع الراهن للتجارة العربية البينية وضآلة حجمها ، واستمرار بقاء الدول العربية على هامش النظام التجاري الدولي بنسبة متواضعة جدا من حجم التجارة العالمية السلعية ، وتركز صادراتها على النفط ومشتقاته ، وبالتالي فلا توجد عناصر حاسمة يمكن الاعتماد عليها بقدرة المنطقة الحرة على زيادة حجم التجارة العربية البينية ، ولا توجد مؤشرات على المستوى القومي تدعم نجاح هذه المنطقة بسبب ضعف المصالح المتبادلة بين الدول الأعضاء ؛

[1] http://www.mafhoum.com/syr/articles_02/khoury/khoury.htm مقال مأخوذ من الموقع
تاريخ الإطلاع : 2015/03/11.

- التدخل الحكومي في إدارة اقتصاديات الدول العربية وفي عمل السوق.

هناك العديد من الإجراءات التي تتخذها الدول العربية لإزالة هذه المعوقات ، وهذا الاعتقاد يستند إلى العوامل التالية:

- أخذ معظم الدول العربية ببرنامج الإصلاح الاقتصادي إلى جانب الالتزام بمبادئ اتفاقية omc وهو ما يعني القضاء على السياسات الحمائية التي كانت تطبق في معظم الدول العربية.

- النتائج الايجابية التي تم تحقيقها في مجال تنويع اقتصاديات دول الخليج العربي وبقية الدول العربية وتراجع أهمية النفط والسلع الزراعية الرئيسية في الصادرات العربية لصالح المنتجات الصناعية.

- ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي للدول العربية من الغذاء، وإن كان ما يزال هناك فجوة بخصوص الغذاء، كما أن الاعتماد العالم الخارجي في استيراد الغذاء بدأ في الانخفاض.

- الاهتمام الكبير من متخذي القرار في الدول العربية بضرورة نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

- الحتمية التي تفرضها الظروف الدولية على الدول العربية ، بأن يكون لها تجمع اقتصادي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية[1].

2- معوقات أخرى :

غياب الشفافية والمعلومات حول التعامل التجاري: حيث تتّخذ بعض الدول الأعضاء في المنطقة إجراءات لمواجهة حالات إغراق، وتحدث بعضها تغيرّات في عملية التقييم الجمركي لغايات حمائية ويقوم بعضها بعقد اتفاقات اقتصادية وتجارية ثنائية ولا يتم إعلام الدول أعضاء المنطقة بهذه الإجراءات والسياسات برغم تأثيرها على عمليات المبادلات التجارية البينية.

من جهة أخرى فهناك ضرورة لتوفير المعلومات حول الأسواق العربية والأسعار التبادلية والإمكانات الإنتاجية للسلع الصناعية ومواصفاتها وغير ذلك من المعلومات التي يجب توفيرها والتي لا زالت غير متوفرة وهي بالتالي غير متاحة للقطاع الخاص كي يتمكن منا الاستفادة من الفرص التصديرية والاستيرادية.

[1]- http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=87972 تاريخ الإطلاع : 2015/04/25

وهذا جانب يجب إعطائه الاهتمام اللازم من قبل الدول الأعضاء ومثل هذا الانضمام لا زال غير كاف ولا يلبي المطلوب.

التمييز في المعاملة الضريبية: كأن تفرض ضريبة على السلع المستوردة تختلف نسبها عن النسبة المفروضة على المنتج المحلي مثل ضرائب المبيعات أو ضرائب الإنتاج أو الاستهلاك أو القيمة المضافة التي قد تفرض بنسب متفاوتة عن المنتج المحلي تؤدي إلى إحداث معاملة تمييزية وتقلل من فرص المنافسة. أو أن تفرض رسوم أخرى كرسوم مطابقة للمواصفات أو رسوم الكشف المخبري تختلف في قيمتها عما يفرض على المنتج المحلي المشابه. وقد تطبق بعض الإجراءات التعسفية على المستوردات أو منع دخولها بحجة عدم مطابقة المواصفات مما يضعف مفعول المنافسة ويمثل شكلاً إضافياً للحماية.

القيود غير الجمركية: التي لا تزال تشكل العقبة الرئيسية أمام تفعيل منطقة التجارة العربية بعدم إزالة كافة القيود الإدارية أو النقدية أو الكمية أمام حرية انتقال السلع. ويتطلب التغلب على هذه القيود مزيداً من الشفافية والالتزام وتعاوناً مخلصاً من قبل مختلف الأطراف ذات العلاقة لإزالة مثل هذه القيود. وهناك مجموعة من القيود الفنية واشتراطاتها وهي مجموعة القيود الناتجة عن التشدد في تطبيق المواصفات والمقاييس المحلية على السلع المستوردة وتعقيد الحصول على شهادات الكشف والمطابقة. والواقع أن مثل هذه القيود قد انتشر العمل بها في مختلف دول العالم وليس الدول العربية وحدها. وقد نص البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى على لزوم تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على السلع المستوردة من الدول الأعضاء وذلك فيما يتعلق بالمواصفات والمقاييس الأمر الذي ينسجم مع الاتفاقات الدولية. [1]

[1]– د. عبد المطلب عبد الحميد . **السوق العربية المشتركة** . الطبعة الأولى . مجموعة النيل العربية . 2003 . ص 165

المبحث الثاني : تأثير منطقة التجارة الحرة العربية على أداء بعض المؤشرات الاقتصادية العربية

رغم المعوقات الكبيرة التي واجهت مسار اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلا أنها استطاعت تحقيق قيمة جديدة للتبادل التجاري العربي و البيني ، أي يمكن القول أن منطقة التجارة الحرة العربية كان لها تأثير واضح على مستوى جميع القطاعات الزراعي و الصناعي و أيضا على حجم التدفقات الاستثمارية العربية و هذا ما سوف نقوم بتوضيحه من خلال الأربع المطالب التالية في البداية تكلمنا عن تطور التجارة العربية البينية ونسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية ثم عن تأثير منطقة التجارة الحرة العربية على القطاع الزراعي و بعدها أيضا عن تأثير منطقة التجارة الحرة العربية على القطاع الصناعي و أخيرا دور المنطقة في زيادة الاستثمارات العربية البينية

المطلب الأول : تطور التجارة العربية البينية ونسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية

كشفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ''ضمان'' عن نمو كبير لحجم التجارة الخارجية في الدول العربية في الآونة الأخيرة، حيث ارتفعت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي، من نحو 65% في المتوسط خلال العقد الأخير من القرن الماضي إلى نحو 85% خلال الفترة بين عامي 2000 و2007، ثم إلى نحو 92% خلال السنوات الثلاث الأخيرة بين عامي 2009 و2012 .

وأشارت المؤسسة في بيان صحفي أمس بمناسبة إصدار عدد خاص من نشرتها الفصلية بشأن التجارة العربية وتطورها إلى أن قيمة تجارة السلع والخدمات العربية بلغت نحو 5،2 تريليون دولار، بحصة تبلغ 5،5% من التجارة العالمية وبنسبة 94% من الناتج المحلي الإجمالي العربي عام 2012، مع توقعات بأن تنمو بقيمة 4،134 مليار دولار وبنسبة 4،5% إلى 2603 مليار دولار عام 2014 .

ورصدت المؤسسة في ملفها الخاص تركزا قطاعيا للتجارة العربية من السلع والخدمات حيث تستحوذ التجارة السلعية على 85% من الإجمالي، كما تستحوذ 7 دول فقط هي؛ السعودية، الإمارات، قطر، العراق، الكويت، الجزائر ومصر على أكثر من 80% من الإجمالي العربي لعام 2012 .

وأوضحت المؤسسة في نشرتها التي استندت إلى قواعد بيانات منظمة التجارة الدولية W.T.O وصندوق النقد الدولي I.M.F ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ''اونكتاد'' أن المنطقة العربية في مجموعها مستفيدة صافية من تجارتها السلعية بفائض بلغ 525 مليار دولار عام 20 12حيث تمثل

الصادرات أكثر من 62% من إجمالي التجارة السلعية.وفيما يتعلق بدلالة التوزيع القطاعي للصادرات فقد أشارت النشرة إلى أن جميع الدول العربية تحقق عجزا في تجارة المنتجات الصناعية حيث تصدر بقيمة 196.6 مليار دولار فقط تمثل نحو 14.7% من الصادرات السلعية العربية و13.6% من إجمالي صادرات السلع والخدمات و7.5% من الناتج المحلي الإجمالي العربي وتستحوذ بها على حصة ضئيلة تبلغ 1.7% من صادرات المنتجات الصناعية في العالم .

وقدرت النشرة حجم التجارة الخدمية العربية بنحو 346.5 مليار دولار، وأشارت إلى أن المنطقة العربية في مجموعها مستورد صاف للخدمات من العالم بوجود عجز بقيمة 119.6 مليار دولار عام 2012، ناجم عن ارتفاع حجم وارداتها عن صادراتها السنوية من الخدمات بمختلف أنواعها .

وفي سياق متصل قدرت المؤسسة حجم التجارة العربية البينية من السلع بنحو 105 مليارات دولار عام 2012 منها نحو 7،43% تجارة بينية خليجية، كما تستحوذ كل من السعودية والإمارات على نحو 5،48% من إجمالي الصادرات العربية البينية وعلى 7،25% من إجمالي الواردات العربية البينية .

وشددت المؤسسة على أن اهتمامها بالتدفقات التجارية يأتي انطلاقا من دورها التاريخي الرامي إلى تشجيع صادرات الدول العربية للأسواق العربية والخارجية والذي بدأته في العام 1986 عبر إصدار النظام العربي لضمان ائتمان الصادرات وتوفير الضمانات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية التي يمكن أن تواجهه حيث قدمت المؤسسة ضمانات في هذا الشأن بقيمة 5،9 مليار دولار منذ تأسيسها وحتى نهاية عام 2012، معظمها لضمان ائتمان الصادرات.وأكدت أن التبادلات التجارية الدولية بشكل عام والصادرات بشكل خاص تشكل أهمية بالغة لمختلف الدول وذلك لدورها الكبير في ربط الاقتصاديات والمجتمعات، ومساعدتها على النمو والتطور من خلال نقل التكنولوجيا والمعارف والخبرات وتعزيز قدرة الدولة التنافسية في الأسواق العالمية وتصريف فائض إنتاجها وهو ما ينعكس إيجابا في مختلف مؤشرات التعاملات الخارجية ومنها؛ الميزان التجاري وميزان المدفوعات والاحتياطيات من العملات الأجنبية وغيرها .

وذكرت المؤسسة أنه في ظل زيادة التحديات والتغيرات في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية الدولية ولاسيما تنامي دور التكتلات الاقتصادية والمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسية، زادت أهمية التكامل الاقتصادي والتجاري بين مجموعة الدول العربية عبر الاتفاقات الثنائية والجماعية في إطار منطقة التجارة العربية الحرة والسوق الخليجية والعربية المشتركة التي تستهدف في النهاية تنمية التجارة

العربية البينية والصادرات العربية للخارج .وأعربت المؤسسة عن أملها في أن يسهم هذا التقرير في تكوين صورة أولية عن أداء التجارة الخارجية للدول العربية وبما يمكن أن يساعد صناع القرار والمعنيين والمؤسسات الحكومية والخاصة المعنية على التحرك لتعزيز الفوائد التي يمكن أن تعود على المنطقة من علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي ولاسيما في مجال تشجيع الصادرات[1] .

المطلب الثاني : تأثير منطقة التجارة الحرة العربية على القطاع الزراعي

1- نظرة عامة :

يعد قطاع الزراعة و المياه من القطاعات الاقتصادية الهامة في غالبية الدول العربية من حيث مساهمة في تكوين الناتج المحلي ، أو بسبب استيعابه لما يتجاوز ربع حجم القوى العاملة في بعض الدول العربية الزراعية ، و تلبية للاحتياجات الغذائية ،و إسهامه في تنمية الصناعات التحويلية من خلال تزويدها بمدخلات الإنتاج ، و قد ساهمت التطورات الاقتصادية الحديثة في زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي في الدول العربية و في مقدمتها ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية و زيادة الطلب على المنتجات الغذائية العربية .وقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية عام 2012 حوالي 137.8 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 5.1 في المائة ، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي حوالي 392 دولار .

وتتحكم الظروف المناخية و البيئية ونوعية الموارد الزراعية في أداء القطاع الزراعي في الدول العربية .وتتمثل محدودية الموارد المائية أهم العوامل التي تحد من التنمية الزراعية العربية ، حيث شكلت مساحة الأراضي المستغلة للإنتاج الزراعي في عام 2011 حوالي ثلث مساحة الأراضي القابلة للزراعة و في جانب الأوضاع المائية ،فمازالت الدول العربية تعاني من عجز مائي يتوقع أن يتفاقم في المستقبل في ضوء تزايد عدد السكان و ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية ، واستخدام الجائر للموارد المائية ، علاوة غلى تدني كفاءة وسائل الري نظرا لاستخدام طرق الري التقليدية ، مما يؤدي إلى استنزاف العناصر الغذائية في التربة و انخفاض العائد من المياه و تدني إنتاجية الأرض .

سجل الإنتاج النباتي نموا بنسبة 3.2 في المائة في عام 2012 ، و يعزى ذلك إلى تحسين مستوى الغلة لمعظم المحاصيل المروية كالدرنيات والبذور الزيتية والخضروات و المحاصيل السكرية ، وفي المقابل سجل الإنتاج الحيواني بجميع مكوناته تراجعا بنسبة 17.2 في المائة في عام 2012 نتيجة لانفصال جنوب

[1]- http://www.alittihad.ae/details.php?id=78891&y=2013 تاريخ الإطلاع : 2015/04/19

السودان عن جمهورية السودان حيث تتركز غالبية المراعي في الجنوب . في حين ارتفع الإنتاج السمكي بنسبة 3.6 في المائة ، و يمثل هذا الإنتاج حوالي 54 في المائة من حجم المخزون و حوالي 85 في المائة من الطاقة الإنتاجية الممكنة ، و تعتبر إنتاجية الأراضي الزراعية في الدول العربية ، باستثناء مصر ، ضعيفة بالمقارنة مع مجموعات الدول الأخرى في معظم المحاصيل الزراعية و بشكل خاص في مجموعة الحبوب .

تراجعت نسبة العاملين في قطاع الزراعة إلى حوالي 22.6 في المائة من العمالة الكلية العربية في عام 2011 و تعتبر ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن في مقدمة الصعوبات التي تواجه القطاع الزراعي في الدول العربية ، وقد بلغ نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية حوالي 4945 دولارا في عام 2011 و تتسم العمالة الزراعية بتدني مستوى الأجور بالمقارنة مع النشاطات الاقتصادية الأخرى ، إذ يتراوح متوسط دخل العامل في القطاعات غير الزراعية بين 3-6 أضعاف متوسط دخل العامل في القطاع الزراعي ، و يعد ذلك أحد أهم أسباب الهجرة من الريف إضافة إلى ضعف الخدمات العامة به .

و في مجال التجارة الخارجية للسلع الزراعية ، ارتفعت الصادرات من حوالي 17.7 مليار دولار في عام 2010 إلى نحو 18.0 مليار دولار في عام 2011 ، أي بمعدل نمو قدره 2.0 في المائة ، كما ارتفعت الواردات من حوالي 82.4 مليار دولار إلى نحو 84.3 مليار دولار خلال الفترة نفسها ، أي بنسبة نمو بلغت 2.3 في المائة جراء الزيادة الكبيرة في أسعار السلع الغذائية و زيادة الطلب عليها ، و ارتفع العجز في الميزان التجاري الزراعي بشكل مطرد منذ مطلع الألفية ليصل إلى حوالي 66.3 مليار دولار في عام 2011 و قد أدى استمرار التفاوت بين معدلات نمو الإنتاج الزراعي من السلع الزراعية و تزايد الطلب عليها إلى استمرار اتساع الفجوة الغذائية لتصل إلى حوالي 34.4 مليار دولار عام 2011 مسجلة بذالك ارتفاعا طفيفا بنسبة 0.3 في المائة بالمقارنة مع عام 2010 ، ومن جانب آخر ، سجلت نسبة الاكتفاء الذاتي في عدد من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2011 تحسنا طفيفا و في مقدمتها الحبوب (من ضمنها القمح و الأرز) و الزيوت و الشحوم ، و في المقابل سجلت بعض السلع شبه اكتفاء ذاتي كالفواكه 98.5 في المائة، والبيض بنسبة 95.5 في المائة ، في حين حققت بعض السلع فائضا وتشمل الخضروات (106.6 في المائة)، والبطاطس (105.4 في المائة)، و الأسماك (100.9 في المائة).[1]

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** . الفصل الثالث . ص47

2- الناتج الزراعي العربي

بلغ الناتج الزراعي بالأسعار الجارية في عام 2012 حوالي 197.8 مليار دولار أمريكي ، محققا بذلك نموا يقدر بنحو 1.8 في المائة عن قيمته في عام 2011 ، بينما حقق ذلك الناتج زيادة سنوية متوسطة قدرها 7.8 في المائة خلال الفترة 2000-2012 ، و بلغت مساهمة الناتج الزراعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 5.1 في المائة في عام 2012

الجدول (3 – 1) ، تطور الناتج المحلي الإجمالي و الناتج الزراعي في الدول العربية (بالأسعار الجارية)

(مليار دولار أمريكي)

	2000	2005	2009	2010	2011	2012	معدل النمو (%)	
							2012-2000	2012-2011
الناتج المحلي الإجمالي	714.779	1.166.910	1.781.152	2.085.238	2.459.714	2.691.834	11.7	9.4
الناتج الزراعي	55.907	71.119	116.394	126.864	135.321	137.785	7.8	1.8
نسبة الناتج لزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي	7.8	6.1	6.5	6.1	5.5	5.1		

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الفصل الثالث . ص 48

و يرجع سبب تدني نمو الناتج الزراعي خلال عام 2012 إلى تراجع أداء النشاط الزراعي في عدد من الدول العربية الزراعية الرئيسية و في مقدمتها سوريا بنسبة 18.8 في المائة و المغرب بنسبة 6.6 في المائة و السودان بنسبة 5.3 في المائة الذي يمثل ناتجها الزراعي حوالي 16.4 في المائة من الناتج الزراعي العربي لعام 2012.

وتتفاوت الأهمية النسبية للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير فيما بين الدول العربية، إذ تكون مرتفعة في الدول العربية ذات الموارد الزراعية الغنية مثل السودان و سورية و مصر والمغرب و الجزائر و تونس حيث تتراوح تلك النسبة بين 8.2 في المائة في تونس و الجزائر و 33.1 في المائة في السودان، وقد سجل الناتج الزراعي خلال عام 2012 تطورات متباينة بالمقارنة مع العام السابق، إذ حقق زيادة في بعض الدول العربية في مقدمتها العراق و مصر و موريتانيا و اليمن وليبيا والجزائر،

وقد تراوحت تلك الزيادة بين 5.1 في المائة في الجزائر و 14.7 في المائة في موريتانيا، ويعود سبب هذا التحسن في أداء إلى نتائج السياسات الزراعية التي بدأت تلك الدول في تطبيقها في مجالات تحرير أسعار السلع الزراعية ، و تشجيع التصدير ، و استصلاح الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى الحوافز التشجيعية للقطاع الخاص في مجال النشاط الزراعي ، وبالمقابل انخفض الناتج الزراعي في سوريا بنسبة 18.8 في المائة و السودان بنسبة 5.3 في المائة ، و يعود سبب ذلك إلى التأثير السلبي للأحداث السياسة الداخلية في سوريا ، و التطورات السياسية في السودان التي أدت إلى انفصال الجنوب ، إضافة إلى أثر تراجع قيمة العملة المحلية في هذين البلدين مقابل الدولار الأمريكي .كما انخفض الناتج في المغرب بنسبة 6.6 في المائة نظرا للظروف المناخية غير المواتية و قلة الأمطار .

و على صعيد آخر فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي عام 2012 حوالي 392 دولار أي بمعدل نمو بلغ 1.8 في المائة بالمقارنة مع عام 2011 ، و يتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية خلال عام 2012 ، إذ يبلغ حوالي 644 و 549 دولارا في السودان و لبنان على التوالي، ويتراوح بين 464 دولارا و 384 دولارا في سورية و السعودية و الجزائر و مصر و المغرب، كما يتراوح بين 347 دولارا و 133 دولارا في تونس و الإمارات و جزر القمر و العراق وعمان و اليمن و موريتانيا والكويت و الأردن في حين يقل عن 100 دولار في كل من قطر و ليبيا والبحرين و جيبوتي، [1]

المطلب الثالث : تأثير منطقة التجارة الحرة العربية على القطاع الصناعي

1- نظرة عامة :

حقق الناتج الصناعي المحلي للدول العربية نموا بنسبة تقدر بحوالي 11.2 في المائة في عام 2012 مقارنة مع معدل نمو وصل إلى حوالي 31 في المائة في عام 2011 ، و يعزي ذلك إلى التباطؤ في أداء الاقتصاد العالمي ، فقد تراجع معدل النمو في القيمة المضافة لكل من الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية ليصل إلى 11.8 في المائة و 8.7 في المائة على التوالي و في مجال تنافسية الصناعات التحويلية العربية ، يشير مؤشر الميزة النسبية المعروف بمؤشر التخصص لبالاس Balassa و المحتسب عن عام 2011 أن لبعض الدول العربية ميزة نسبية في عدد من المنتجات الصناعية ، منها الأسمدة في الأردن و المغرب وتونس ، و صناعة الأسماك في موريتانيا و المغرب و اليمن ، و الألمونيوم في دول مجلس التعاون الخليجي ، و فيما يخص التطورات في الصناعات الاستخراجية غير نفطية ، تصدرت موريتانيا قائمة

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ، الفصل الثالث، ص 48

الدول العربية المنتجة لخامات الحديد ، كما احتلت المغرب مرتبة ثاني أكبر دولة منتجة للفوسفات في العالم ، وفقا للبيانات المتاحة لعام 2012.[1]

2- الناتج الصناعي العربي :

بلغ إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعة في الدول العربية كمجموعة حوالي 1321.7 مليار دولار في عام 2012 مقارنة بحوالي 1188.2 مليار دولار في عام 2011 ،و هو ما يمثل نموا نسبته 11.2 في المائة و يرجع ذلك أساسا إلى تباطؤ معدل النمو في ناتج الصناعة الاستخراجية خلال عام 2012، بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي ، و شكلت المساهمة الإجمالية للقطاع الصناعي في ناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2012 ما نسبته حوالي 49.1 في المائة مقارنة بنسبة حوالي 48.3 في المائة في عام 2011 ، و قد تراوحت مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 2012 بين حوالي 2.3 في المائة و 76.6 في المائة في الدول العربية ، كما وصلت نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بحوالي 40.3 في المائة في عام 2012 ، أما مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ، فقد وصلت إلى 8.8 في المائة في عام 2012.[2]

الجدول (3 ، 2) : قيمة الناتج الصناعي العربي(بالأسعار الجارية) (2008-2012) ،

(مليار دولار)

	الصناعة الإستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
السنة	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2008	867	41.2	42.3	175.3	20.3	8.6	1042.3	37.2	50.8
2009	538	38.0-	30.2	173.8	0.9-	9.8	711.3	31.8-	39.9
2010	708	31.6	33.9	199.8	15.0	9.6	907.3	27.6	43.5
2011	970	37.1	39.4	218.1	9.1	8.9	1188.2	31.0	48.3
2012	1.085	11.8	40.3	237.0	8.7	8.8	1321.7	11.2	49.1

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد . ص 74

[1] مرجع سبق ذكر، الفصل الرابع ، ص 73

[2] مرجع سبق ذكر، الفصل الرابع ، ص 73

و قد بلغ مستوى تصيب الفرد من الناتج الصناعي في عام 2012 حوالي 3789 دولارا ، أي بمعدل نمو بلغ حوالي 15.1 في المائة بالمقارنة مع عام 2011 ، و تفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية خلال عام 2012 ، إذ بلغ حوالي 72655 دولارا في قطر و تراوح بين 9842 دولارا و 33341 دولارا في بقية دول مجلس الخليج العربي، كما تراوح حوالي 7690 دولارا في بقية الدول العربية الأخرى

3- التعاون الصناعي العربي و آفاق تطويره

سعت الدول العربية منفردة و مجتمعة عبر خططها التنموية و عبر التعاون العربي المشترك في مجال التنمية الصناعية بمنح الأولوية لضمان تحقيق أفضل استغلال للموارد المتاحة بهدف تطوير الصناعات التحويلية لتلبية الاحتياجات الحيوية لمجتمعاتها ، ثم تصدير الفائض من تلك الصناعات إلى الخارج، إلا أن الإنجازات التي تحققت لم ترقى إلى مستوى الطموحات ، وان بلورة اتجاهات العمل العربي المشترك نحو تحقيق تنمية صناعية يتطلب وضع و تنفيذ استراتيجية عربية صناعية ملائمة ترتكز على المحاور الرئيسية التالية :

- تعزيز أساسية القدرة التنافسية للصناعات العربية من خلال تنفيذ سياسات اقتصادية محلية قادرة على توفير بيئة ملائمة جاذبة للأنشطة الصناعية مرتفعة الإنتاجية و القيمة المضافة، و القدرة على الابتكار و التجديد، و يتطلب تحقيق ذلك تطوير أنظمة التعليم، و إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، و توفير المناخ الاستثماري الجاذب لرأس المال الخاص، و زيادة الاهتمام بتطوير القدرات التقنية،

- وضع الضوابط في النشاطات الصناعية القطرية التي تؤكد على أهمية التكامل الاقتصادي العربي لاعتبار التنمية الصناعية العربية مرتبطة بالصناعات التصديرية

- الاستمرار في دعم و تشجيع إقامة المشروعات العربية المشتركة كأساس للاستفادة من مجال تنوع المواد الأولية و المالية و التقنية، و في مقدمتها صناعة الاحتياجات الأساسية كالغذاء و الكساء،و الصناعات المحورية كالحديد و الصلب و البتر وكيماوية و غيرها

- الاهتمام بإقامة الصناعات التصديرية إلى الأسواق فيما بين الدول العربية أو الأسواق الخارجية العالمية و يعتبر تعزيز تبادل التجارة البينية في مجال الإنتاج الصناعي بين الدول العربية و بينها و بين التكتلات الاقتصادية الأخرى مدخلا من مداخيل تطوير النشاط الصناعي

- تشجيع القطاع الخاص على إقامة مشروعات إنتاج السلع الوسيطية و النهائية في مجال صناعة البتر وكيماويات و الأسمدة و تسييل الغاز و تصفية البترول، وكطلك القيام بأعمال الصيانة فيها و تسويق منتجاتها، و المشاركة في ملكية المشروعات العامة المنتجة للمواد الأولية

- إلغاء التشوهات السعرية في المنتجات الصناعية بما يضعها في الوضع المناسب لتعكس الأسعار الدولية الحقيقية و تكلفة الفرص الاستثمارية مما يشجع أصحاب رؤوس الأموال المستثمرين لإعادة هيكلة استثماراتهم و مراجعة تشكيلات منتجاتهم في ظل سياسات تعتمد على تحرير الأسعار و الأسواق

- تدعيم النشاط الترويجي للصناعات التي تبرز أهميتها على مستوى العمل العربي المشترك في مقدمتها الصناعات الغذائية و الإلكترونية و المعادن و غيرها

- تحسين جودة المنتجات و الخدمات بما يكفل الاستغناء عن المنتجات المستوردة، و تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق العالمية .[1]

المطلب الرابع : دور المنطقة في زيادة الاستثمارات العربية البينية

توقعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات تراجع تدفقات الاستثمار العربي البيني لعام 2011 نظرا لسيطرة حالة من الحذر على المستثمرين العرب وخصوصا داخل بعض الدول التي شهدت تطورات سياسية بسبب احتمالات انخفاض استثمارات الدول العربية النفطية المصدرة للاستثمار وهدوء أنشطة الدمج والاستحواذ.

وذكرت في ورقة عمل قدمتها إلى «مؤتمر الاستثمارات العربية البينية العربية ومشاكل تسوية منازعاتها –الواقع واقتراح الحلول» الذي اختتم أنشطته بمقر جامعة الدول العربية في القاهرة عن أملها في نجاح المنطقة في تجاوز التحديات بالاستناد إلى عدد غير قليل من العوامل الايجابية التي يمكن ان تقلل من حدة التأثير السلبي للعوامل السياسية على مناخ الاستثمار.

وأشارت إلى أن بيانات المؤسسة تشير إلى أن تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة تضاعفت إلى نحو 138.1 مليار دولار بمتوسط سنوي 23 مليار دولار خلال الفترة 2005/2010 أي ما يزيد عن 6 أمثال إجمالي التدفقات خلال الفترة 1999/2004 البالغة نحو 19.4 مليار دولار بمتوسط سنوي 3.23 مليار دولار وخلال الفترة 1995/2010 البالغة 16 عاما.

[1] مرجع سبق ذكر، الفصل الرابع ، ص 74

وأوضحت المؤسسة أن تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة الواردة بلغت نحو 165 مليار دولار بمتوسط سنوي 10.3 مليار دولار، 78% منها لنحو 5 دول عربية حيث حصلت السعودية على 64.3 مليار دولار بحصة 39.0% منها، تلتها السودان بحوالي 23.3 مليار دولار وحصة 14.1%، لبنان بحوالي 14.8 مليار دولار وحصة 9.0%، مصر بحوالي 14.4 مليار دولار وحصة 8.7%، ثم الإمارات بحوالي 11.3 مليار دولار وحصة 6.8%.

وأرجعت الورقة تراجع تدفقات الاستثمارات العربية البينية لعام 2010 إلى أسباب واقعية وأخرى فنيه تتعلق بمشاركة 6 دول عربية فقط، شملت، مصر، الأردن، اليمن، المغرب، تونس والسودان، في إمداد المؤسسة بالبيانات، حيث يلاحظ أن تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية خلال عام 2010 بمشاركة (6 دول) بلغت نحو 5.7 مليار دولار مقابل 22.6 مليار دولار عام 2009 بمشاركة (9 دول) ونحو 35.4 مليار دولار عام 2008 بمشاركة (13 دولة) بل وصلت لأعلى مستوى لها عند 37.3 مليار دولار عام 2005 عندما شاركت (14 دولة) في إمداد المؤسسة بهذا البيان الذي تعد هي المصدر الوحيد له.

وفي هذا السياق قررت المؤسسة اعتماد منهجية جديدة في استخلاص بيانات الاستثمار العربي البيني في الدول الأعضاء ولتحقيق هذا الهدف تحث المؤسسة الدول العربية على تنفيذ قرار جامعة الدول العربية الصادر في سبتمبر 2010، على هامش مناقشة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري بشأن توفير بيانات الاستثمار الأجنبي وإثراء تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية التي تعد هي المصدر الوحيد المجمع لتلك البيانات.

وأوضحت المؤسسة أنه من واقع متابعتها لتطورات الاستثمار العربي البيني في السنوات القليلة الماضية، لاحظت حدوث تغيرات ايجابية ليس فقط على صعيد الحجم ولكن أيضا على صعيد التوزيع القطاعي، من خلال، تزايد الاستثمارات العربية في قطاع الزراعة ولاسيما في مصر والسودان وسورية والجزائر، تزايد دور قطاع تجارة التجزئة عبر خطط استثمارية وتوسعات طموحة لشركات عربية كبرى في هذا المجال، الدور الكبير والتاريخي الذي يقوم به قطاع الاتصالات والمتوقع أن يتعزز خلال الفترة المقبلة مع التحركات الاستثمارية المتوقعة لشركات الاتصالات العربية الكبرى، الدور المتنامي لقطاع السياحة وخصوصا استثمارات الشركات الخليجية في دول المشرق والمغرب العربي ومصر، زيادة دور قطاع الصناعة خصوصا مع إعلان معظم الدول العربية عن خطط لإنشاء المزيد من المناطق

الصناعية الضخمة وتوسعة القائم منها، تنامي دور قطاع المصارف والشركات الوطنية العربية التي بدأت منذ سنوات تنفيذ برامج وخطط استثمارية طموحة داخل المنطقة.

وتشير الورقة إلى أن الفترة المقبلة تحتاج إلى إعادة تقييم الأداء العربي في مجال الاستثمار ولاسيما على صعيد استفادة المجتمعات من نقل التقنية المتقدمة وأساليب الإدارة السليمة والحديثة وتوفير فرص النفاذ لأسواق دولية جديدة، وتحسين الإيرادات الضريبية والمساهمة في البنية التحتية الأساسية والطاقة الإنتاجية، ومدى استفادة قطاع عريض من السكان من تلك المنافع، ولاسيما الشرائح التي تعوزها الحاجة الماسة إلى فرص عمل، فضلا عن تأثير تلك الاستثمارات على البيئة المحلية.

ودعت ورقة العمل إلى مجموعة من التوصيات زيادة صلاحيات هيئات تشجيع الاستثمار في مجالات تنقيح التشريعات والإصلاح الإداري والهيكلي، الاستمرار في بناء شراكات وتكتلات إقليمية ودولية وتطويرها، تطوير وتفعيل الأطر الحاكمة للاستثمار العربي ولاسيما اتفاقات تشجيع الاستثمار العربي البيني وفي مقدمتها، اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية واتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية، تشجيع القطاع الخاص العربي وإزالة العقبات التي تعترض زيادة مساهمته في الاقتصاد، تنويع الأنشطة الاقتصادية وتطويرها وتقوية الأسواق المحلية وتفعيل المنافسة، تطبيق السياسات التي من شأنها نقل التقنيات المتقدمة والمهارات الإدارية والفنية المصاحبة للمشاريع الاستثمارية، رفع مهارة وإنتاجية عنصر العمل، تطوير البنية التحتية.[1]

[1] http://enaraf.org/en/page/171 تاريخ الإطلاع : 2015/04/21

المبحث الثالث : دور التجارة العربية البينية في دعم التكامل الاقتصادي

إن الجهود العربية المشتركة لتطوير التجارة العربية البينية انطلقت من الافتراض النظري الذي ينص على أن توفير السوق العربية أمام المنتجات العربية من الممكن أن يؤدي إلى تحقيق مكاسب عربية مشتركة، لعل في مقدمتها تعزيز التكامل الاقتصادي العربي الذي سعت الحكومات العربية للوصول إليه منذ سنين عديدة،نحاول بتقسيم هذا المبحث إلى أربع مطالب بالتكلم في البداية عن مشاكل و معوقات نمو التجارة العربية البينية و الدوافع والأسباب الحقيقية لتطوير التجارة العربية البينية، ثم العوامل المساعدة على تنميتها، و أخيرا نتحدث أيضا على ضرورة استكمال مراحل التكامل الاقتصادي العربي.

المطلب الأول :مشاكل و معوقات نمو التجارة العربية البينية

تعود أسباب تدني التجارة العربية البينية إلى عوامل سياسية و اقتصادية و هيكلية و جغرافية و إدارية و فنية ، وقد لعبت هذه العوامل دورا مهما في التأثير على حجم التجارة العربية البينية، و لا شك أن إزالة عوائق التجارة العربية البينية سيساهم في تطورها، و لكن بعض هذه العوائق لها طابع خاص تتميز به طبيعة الدول العربية سياسيا و اقتصاديا و جغرافيا، و من الصعوبة تغيرها بشكل ايجابي و لعل ذلك ما يفسر عدم نجاح جهود الدول العربية لتحرير تجارتها البينية و يستعرض هذا المبحث العوائق التي جعلت نسبة التجارة العربية البينية محدودة بالمقارنة مع حجم التجارة العربية مع العالم.

1- الأسباب السياسية

لقد تحالفت الدول العربية فرادى مع معسكرات متباينة في العالم و تبنت معها علاقات قوية بما انعكس ذلك على علاقات الدول العربية مع بعضها البعض، وهذا بدوره أدى إلى ضعف العلاقات العربية التجارية والاقتصادية، ويمكن تفصيل الآثار السياسية على التجارة العربية البينية بالنقاط التالية :[1]

- تباين الأنظمة الاقتصادية للدول العربية فبعضها يهيمن فيها القطاع الخاص ، بينما البعض الآخر يهيمن فيها القطاع العام، مما يجعل آلية التعامل و التعاون بين القطاعين عبر حدود الدول غير منتجة و

[1] احمد عارف العساف ، محمود حسين الوادي ، **اقتصاديات الوطن العربي** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010 ، ص ، ص 237

غير فعالة في مجال زيادة التبادل التجاري ، و بالإضافة إلى ذلك فان القرارات الاقتصادية و التجارية لمعظم الدول العربية تتأثر بتوجهات حكوماتها بشكل عام .

- ارتباط الدول العربية سياسيا مع بقية دول العالم بروابط تحالف سياسي، و اتفاقيات اقتصادية و تجارية و مشاريع مشتركة إلى جانب تلقيها للمساعدات و المنح و القروض مع دول مختلفة ، مما جعل العلاقات الاقتصادية و التجارية مع دول العالم أقوى من نظيرها مع الدول العربية .

- تتميز معظم الدول العربية بصغر اقتصادها و يتحكم فئة قليلة من قبل القطاع الخاص بجزء كبير من الفعاليات الاقتصادية فيها ، و نظرا لان الانفتاح التجاري قد يؤدي إلى تعارض مصالح القطاع الخاصة في الدول العربية فقد ثبط هذا الأمر من عزيمة تطور التجارة و التبادل التجاري بين الدول العربية.

- مازالت الدول العربية تعاني من الكثير من الصعوبات و القيود من حيث حركة الأفراد و رؤوس الأموال فليس من السهل الحصول على تأشيرات إقامة أو تحويل الأموال في معظم الدول العربية .

2- الأسباب الاقتصادية

وترتبط الأسباب الاقتصادية لعدم نمو التجارة العربية البينية بالشكل المطلوب بالقيود النقدية و المالية التي تفرضها الدول العربية ، إضافة إلى الهيكل الاقتصادي للدول و السياسات الاقتصادية التي تتبعها، و يمكن تفصيلها كالآتي : [1]

أ- القيود الغير جمركية :

تمثل القيود الغير جمركية عقبة أساسية لا يمكن التقليل من أثرها في تأخير تنفيذ أهداف المنطقة و تكاد تفوق في تأثيرها العقبات الأخرى و تشمل هذه القيود ما يلي :

- **القيود الفنية** : وهي خاصة بالاشتراطات في الدول العربية ، أي تعددية المواصفات لنفس المنتج و تعدد و تضارب الاتجاهات الإدارية في تطبيقها مثل وضع العلامات و اللاصقات على المنتج و دلالة المنشأ و أنواع العبوات و تضارب نتائج المختبرات وفرض معايير و مواصفات مغيرة لتلك التي تفرضها الدول على سلعها المحلية خصوصا على المنتجات الغذائية و الزراعية و قيام بعض الدول العربية بالتغيير في المواصفات و المقاييس، دون إشعار مسبق و تشدد في الاشتراطات الصحية و البيئية و المبالغة في

[1] احمد عارف العساف ، مرجع سبق ذكره ، ص 237

أساليب الكشف ، و ارتفاع كلفة التحاليل و طول الوقت اللازم لإصدار شهادة المطابقة و تصديقها و استيفاء رسوم أعلى عليها مقارنة مع السلع المحلية .

• **القيود الإدارية** : و هي قيود خاصة بموضوع التثمين الجمركي ، و كثرة الوثائق الإضافية الغير ضرورية التي تطلب مع البضاعة، و مشاكل النقل بالعبور ، و إجراءات التخليص الجمركي و تكاليفه، و تتطلب عملية إزالة هذه القيود اعتماد قيمة الفاتورة في التثمين الجمركي ، و إعادة قواعد منظمة التجارة العالمية في هذا المجال، و تقليص عدد الجهات التي تعاين السلع و الاختبارات التي تخضع لها و عدد العينات التي تؤخذ منها ، و تحسين المنافذ الجمركية، و على صعيد إجراءات العبور و اعتماد الاختتام الجمركي و إلغاء نظام الترفيق و القوافل .

• **القيود النقدية** : إن بعض الدول العربية ما زال لديها قيود على إجراءات التحويل و تعدد أسعار الصرف و مخصصات النقد الأجنبي و تشدد في إجراءات الائتمان، و كذلك في شروط الاستيراد، مما يتطلب إزالة القيود النقدية و ذلك عن طريق معالجة أية قيود نقدية خاصة بالعملة لا سيما الرقابة الصارمة على النقد و عدم قابلية تحويل العملات و تعدد أسعار الصرف .

• **القيود المالية** : هناك مبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ ، حيث يتم تحصيلها في بعض الدول العربية حسب قيمة الفاتورة علما أن المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في دورته الأخيرة رقم 72 في أفريل 2003 ، قد توصل إلى الآتي (التأكيد على قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي رقم 1431 تاريخ 2002/02/13 بشأن إلغاء التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات و القنصليات العامة ، و إلغاء التصديق على الفواتير و المستندات المصاحبة لشهادة المنشأ من قبل السفارات و القنصليات) ، ووفقا للأمانة العامة للجامعة العربية فإن بعض الدول الأعضاء أودعت قراراتها بنفاذ إلغاء تصديق شهادات المنشأ و الفواتير و الوثائق المرافقة لها وهي (لبنان ، الأردن ، الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، تونس ، المملكة العربية السعودية ، قطر، عمان ، المغرب ، اليمن ، مصر) ، كما أن هناك مبالغة في رسوم المعاينة و المطابقة و التي تخضع في بعض الأحيان لمعاملة تمييزية مقارنة بالسلع المحلية ، و ارتفاع بدلات التحاليل على بعض السلع لاسيما الغذائية منها .

• **القيود الكمية** : وجود قيود كمية في العديد من الدول العربية تتمثل في حصر الاستيراد لمؤسسات تابعة للقطاع العام ، و قيود موسمية للاستيراد تخضع لاتفاقيات ثنائية و رخص استيراد و عدم تطبيق الرزنامة الزراعية في كثير من الأحيان .

ب- مشكلة الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية و غياب قطاع الخدمات في المنطقة

مشكلة الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية :

إن فرض الدول العربية لرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية المفروضة على السلع العربية المستوردة من الدول العربية ، سوف يؤدي إلى تعطيل أثر التخفيض الجمركي ، و تعتبر الضرائب و الرسوم الإضافية ثمن المعيقات الرئيسية التل تحول دون التنفيذ الأمثل لبرنامج منطقة التجارة الحرة العربية ، مثل رسوم الطوابع و رسوم القنصلية التي تحسب كنسبة من القيمة في الدول العربية ، و رسوم إحصاء و خدمات الجمارك كنسبة من القيمة المستوردة ، بالإضافة إلى رسوم لها مصلحة عامة كرسوم بيطرية و رسوم المرور على الطريق و هذه كلها رسوم تؤثر على قيمة البضاعة و كلفتها ، الأمر الذي يتطلب تدارك ذلك عبر تحديد واضح لنسب مجمل الضرائب و الرسوم و إلغاء الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية أو دمجها بالتعريفات الجمركية التي يسرت عليها التخفيضات الجمركية ، بحيث تزال كافة الضرائب و الرسوم مع انتهاء الفترة الزمنية المقررة لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .[1]

غياب قطاع الخدمات في المنطقة

دعوة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الدول العربية إلى مفاوضات لتحرير التجارة في قطاع الخدمات ، إلا أنها ما زالت مقتصرة على خمس دول هي المغرب ، تونس ، مصر، الأردن، موريتانيا، بقيمة إجمالية قدرت بـــ 69.6 مليار دولار ، و لتجارة الخدمات أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاستثماري، يؤدي تحريرها إلى زيادة التجارة في السلع و الخدمات و زيادة النمو الاقتصادي و فرص العمل [2]

ج- المغالات في طلب الاستثناءات على التخفيضات الجمركية و عدم تفعيل آلية تسوية المنازعات

المغالات في طلب الاستثناءات على التخفيضات الجمركية :

تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى صعوبات ناجمة عن المغالات في طلبات الاستثناءات من التخفيضات الجمركية ، و التي يخشى أن تؤثر على الالتزامات المترتبة على الدول و عدم تحقيق

[1] احمد عارف العساف ، مرجع سبق ذكره ، ص 239

[2] احمد عارف العساف ، مرجع سبق ذكره ، ص 239

الأهداف المتوخاة من المنطقة ، لمنح المجلس الاقتصادي و الاجتماعي الفترة الزمنية لتلك الاستثناءات لتعمل خلالها تلك الدول على مواءمة أوضاعها الاجتماعية ، و قد انتهت الفترة الممنوحة لكافة الاستثناءات في 2002/09/16 ، و أكد مجلس الجامعة مجلسه الرابع عشر (بيروت 2002) في قراره رقم 233 على الآتي (عدم منح أية استثناءات جديدة بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة للاستثناءات القائمة حاليا إلا في أضيق الحدود ووفق معايير مسددة انسجاما مع نص المادة 15 من اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، و ذلك بالنسبة للدول الأعضاء في المنطقة حاليا و يمهد المجلس الاقتصادي و الاجتماعي تقدير الموقف بالنسبة للدول التي ستنضم لاحقا .[1]

عدم تفعيل آلية تسوية النزاعات :

تعتبر آلية تسوية النزاعات من الأدوات الضرورية لعمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، و تزداد أهميتها مع زيادة حجم التبادلات التجارية بين دول أعضاء المنطقة و الذي يؤدي إلى ترابط المصالح التجارية بين هذه الدول و بين المتعاملين في إطارها و القطاع الخاص ووجود آلية لتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الأطراف المتعاملة في المنطقة يساعد في سرعة البث في القضايا التي تكون موضوع خلاف بين الشركاء التجاريين حتى لا تتعرض مصالحهم الاقتصادية للضرر ، و لقد نصت المادة الثالثة عشر من اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على ان المجلس الاقتصادي و الاجتماعي هو الجهة المختصة بفض المنازعات التي تنشأ بين أطراف الاتفاقية [2]

د- ضعف بعض المقومات و قواعد المنشأ التفصيلية

ضعف بعض المقومات :

في مقدمتها وسائل النقل البري و البحري و الاتصالات ، خاصة إذا علمنا أن هذه الوسائل تكاد منعدمة بين المشرق و المغرب مما يجعل التجارة بين جناحي الوطن العربي نكون منعدمة و متدنية، وهذا ما يعتبر أيضا ارتكاز التبادل التجاري العربي على الدول المتقاربة جغرافيا .[3]

[1] احمد عارف العساف ، مرجع سبق ذكره ، ص 239

[2] احمد عارف العساف ، مرجع سبق ذكره ، ص 240

[3] احمد عارف العساف ، مرجع سبق ذكره ، ص 240

قواعد المنشأ التفضيلية :

تشكل قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية أحد المرتكزات الأساسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و التي يمكن من خلالها منع تسرب سلع أجنبية للدول العربية المستفيدة من المميزات التي تتبعها المنطقة للسلع العربية ، كما و أنها الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق تكامل إنتاجي بين الدول العربية مستفيدة من قاعدة المنشأ التراكمي فيجرى العمل بها على أساس 40 في المائة من القيمة ذات المنشأ العربي حتى تعامل السلعة على أساس تفضيلي و لا تنطبق عليها قواعد التعريفة الجمركية ، و لا زالت هناك خلافات قائمة حول تحديد القواعد التي تنطبق عليها السلع المتاجر بها بين الدول العربية ، و يعتبر هذا البند من أهم معوقات نمو التجارة العربية البينية .[1]

و- تشابه الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و القضايا المتعلقة بالموائمة مع الضوابط الدولية

تشابه الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية :

إن تشابه هذه الهياكل بين الدول العربية أدى إلى حدوث تفوق من فتح الأسواق العربية على بعضها،و قد أدى التشابه الهياكل الاقتصادية و الإنتاجية فيها إلى تشابه في الصناعات التصديرية في الوقت الذي تركز فيه الدول العربية على زيادة صادراتها ، بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها التصديرية مقارنة مع ما يستورد من مختلف دول العالم .[2]

القضايا المتعلقة بالمواءمة مع الضوابط الدولية :

هناك إشكاليات أخرى تتعلق بالقواعد والضوابط التي ستضعها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتقسمها مثل المواصفات والملكية الفكرية و شهادات المنشأ والبيئة وغيرها، وثمة تساؤل حول ما إذا كانت المنطقة تستلزم نفسها بقواعد "ايزوا" أو قواعد omc أو قواعد الإتحاد الأوروبي، خاصة بعد أن بدء العديد من الدول العربية بتطبيق الضوابط والمعايير باعتبارها متطلبا ضروريا من متطلبات العولمة.[3]

المطلب الثاني : الدوافع الحقيقية لتطوير التجارة العربية البينية

إن اهتمام الدول العربية لتطوير التجارة العربية البينية ، و ذلك من أجل الوصول إلى بناء تكامل عربي يعزز مكانة الاقتصاديات العربية على الساحة الدولية ، حيث أن توسيع التبادل التجاري ينشط

[1] احمد عارف العساف ، مرجع سبق ذكره ، ص 241

[2] احمد عارف العساف ، مرجع سبق ذكره ، ص 241

[3] احمد عارف العساف ، مرجع سبق ذكره ، ص 242

القطاع الإنتاجي، و كذلك التصديري باعتبارهما أحد المحركات الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية العربية ، و في هذا السياق يمكن تقسيم الدوافع إلى دوافع داخلية و أخرى خارجية .

1- الدوافع الداخلية

و هي الأسباب التي تحدث على المستوى الداخلي و يمكن ذكرها على النحو التالي : [1]

- ازدياد الوعي العربي بأهمية تنمية التجارة العربية البينية ، و ذلك لأنها تعتبر مرحلة البداية للتكامل الاقتصادي العربي الذي يمكن من بناء اقتصاديات عربية قوية تنتج لأسواق الوطن العربي، و بهذا يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي العربي في كافة المجالات.

- مشكلة الأمن الغذائي التي أصبحت من القضايا العربية المعاصرة و أشدها إلحاحا على طلب المزيد من الجهد الفعال بين الدول العربية ، فهذا المشكل لم يعد قاصرا على بعض الدول العربية وإنما أصبح قاسما مشتركا بينهما، و من هنا يستوجب على الدول العربية و في أسرع وقت ممكن ضرورة تحقيق الأمن الغذائي العربي و الذي يحتاج بدوره إلى وضع إستراتيجية تنموية طويلة المدى تستهدف قطاعي الزراعة و الصناعة معا باعتبارهما يمثلان جزءا من التنمية الشاملة .

- الضغوط السكانية : حيث يقدر للدول العربية أن يصل تعدادها السكاني إلى نحو 395 مليون نسمة في سنة 2015 مقاربة بـــ 355 مليون نسمة في سنة 2010 ، و هذا بمعدل نمو سنوي يفوق 6.2 في المائة يحدث هذا في ظل شح المياه و تقلص مساحات الأراضي الزراعية .

- تحقيق مؤشرات ايجابية في كل من القطاعات التالية : الصناعة ، الزراعة ، التجارة ، السياحة ، الأمر الذي يدعو إلى بناء قاعدة صلبة للتطور العربي في كافة المجالات الأخرى ، و بالتالي يتم تحقيق توازن استراتيجي على غرار دول الإتحاد الأوروبي التي وصلت إلى أعلى مستوى من التقدم في كل المجالات ، ومن هنا يجب على الدول العربية الوقوف كدولة عربية قوية اقتصاديا في وجه كل التهديدات المعادية و المخططات الصهيونية و الغربية التي تحاول تقسيم الوطن العربي و السيطرة عليه .

- يؤدي الاهتمام بالتجارة العربية البينية إلى تسويق الفوائض الإنتاجية ، و كذلك زيادة توظيف العمالة العربية بين الدول العربية كثيفة السكان مثل مصر و الجزائر و المغرب و الدول واسعة المساحة مثل

[1] بلقاسم طراد ، مذكرة ماجيستار ، **التجارة العربية البينية و دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي** ، جامعة بسكرة، 2013 ، ص 60

السعودية و ليبيا و الدول الأخرى مالكة فوائض رأس مال مثل دول الأوبك ، كل هذه المقومات التي تمتاز بها الدول العربية تخلق تكاملا متميزا بين أسواق العمل و أسواق رأس المال .

- التخلص من عبئ المديونية الخارجية المترتبة على العديد من الدول العربية من جراء سياسات النمو المتبعة و البالغة 162.3 مليار دولار سنة 2009 وكذلك خدمة هذه الديون و البالغة 14.6 مليار دولار سنة 2009، في الوقت الذي يزداد فيه الطلب على الموارد المالية الدولية، و بالتالي تصبح سياسة التوسع في الصادرات ضرورية لاستمرار التنمية الاقتصادية ، و كذلك توفير التمويل البيني لتغطية استيراد حاجيات الدول العربية من السلع الأساسية و الاستثمارية

2- الدوافع الخارجية

و هي الأسباب الخارجية التي أفرزها النظام الدولي الجديد، و يمكن ذكرها على النحو التالي : [1]

- **واقع النظام الدولي الجديد** : و يقصد به مجموعة القواعد و الترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة و من أسباب إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد المشكلات المتعددة القائمة في الدول النامية ، و التي تتجلى في هشاشة الهيكل الاقتصادي القائم و الفوضى النقدية الحادة التي أدت إلى تضخم كبير و عدم تنظيم أسواق المواد الأولية (أسواق الطاقة و النفط) و انعكاسها على التنمية ، و بحكم الانفتاح الكبير الذي عرفته الدول العربية على العالم الخارجي سيكون تأثيرها بواقع هذا النظام كبيرا جدا.

- **بروز ظاهرة التكتلات الإقليمية** : لقد شهدت العقود الماضية قيام العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، و التي أخذت صورا و أشكالا متعددة بين الدول المتقدمة و الدول النامية ، و ذلك في سبيل تحقيق المزيد من التكامل السياسي و زيادة القدرة على المساواة في المفاوضات الدولية ، و لذلك فإن المنطقة العربية تسير وفق تشكيل تكتل اقتصادي عربي يضاهي التكتلات الدولية الكبرى ، و لعل بحكم موقعها الجغرافي المتميز ستكون من بين مجموعات الدول النامية الأكثر تأثيرا بتطورات الإتحاد الأوروبي، باعتبارها الشريك التجاري الأول معه .

- **توسع أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات** : و بدورها تتجه نحو السيطرة و المزيد من التوسع و الانتشار إلى قارات العالم أجمع، و هنا يكفي القول أن الناتج الإجمالي لهذه الشركات أصبح يعادل أكثر من نصف المحلي الإجمالي لكل دول العالم و ضعف الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم الثالث مجتمعة، ومن

[1] بلقاسم طراد ، مرجع سبق ذكره ، ص ، ص 61 63

هنا نجد أن هذه الشركات تعبر عن ميول عميق للتطور الرأسمالي المعاصر نحو توحيد التجارة العالمية، وذلك من خلال تحصلها المستمر لقيود التجزئة الجمركية و القيود الكمية و كذا توحيد سوق المال و الائتمان الدولي و أسواق التكنولوجيا الدولية ، و في ظل سيطرت هذه الشركات لم يبقى أمام الدول العربية خيار في التفكير سوى تطوير التبادل التجاري فيما بينها لمواجهة مخاطر هذه الشركات المتسللة إليها ، أو وضع استراتيجيات عمل مشتركة مع هذه الشركات للاستفادة من تكنولوجيا عملها المتقدمة، و كذلك الاهتمام بتنمية القدرات الإنتاجية العربية المحلية البينية .

- **تعاظم دور الكيان الصهيوني اليهودي في المنطقة العربية** : لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ظهور قوة جديدة في المنطقة العربية ، و التي أصبح دورها يتعاظم اقتصاديا و علميا و فقنيا و عسكريا ، و في المقابل لذلك نجد الدول العربية تزداد تخلفا و ضعفا أمام هذه القوة ، فهي إلى حد الآن لم تستطيع إقامة صناعة عربية قطرية متطورة سواء كانت خفيفة أو ثقيلة مدنية أو عسكرية حتى تستطيع أن تجابه بها هذه الخصم محليا أو دوليا و خاصة في ظل خطر شبح الشرق أوسطية و المتوسطية .

- **القوانين الجائزة للمنظمات الدولية المهيمنة على التجارة الدولية** : تسعى المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية و من قبلها الـــ GATT ، و كذلك صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و ذلك من خلال قوانينهم و أنظمتهم الجائزة إلى الهيمنة على مقاليد التجارة الدولية و ذلك بإلزام الدول النامية و منها العربية للقبول بشروطها التمييزية ، بحيث أنه لا وجود لمؤشرات ايجابية تدل على أن هذه القوانين ستخفف من القيود الحمائية بالنظر إلى استمرار تمسك الدول المتقدمة في سياسات الدعم و الإغراق ، و خاصة للسلع الزراعية التي تمتلك فيها مميزات نسبية مرتفعة ، و من هنا استوجب على الدول النامية عموما و العربية خصوصا مواجهتها و التجنيد لها ، و ذلك من خلال الرفع من مستوى التبادل البيني و هذا من أجل إتمام مسيرة التكامل الاقتصادي العربي .

- **الأزمات العالمية الحادة** : يكاد يختنق العالم الرأسمالي تحت ضغط الأزمات الاقتصادية و المالية التي تستمر لعدت سنوات و لا تلوح في الأفق بوادر انفراج مشجعة طويلة المدى على مستوى العالمي ، ما أعطى الرأسمالية أبعاد مدمرة تضخمت مع مرور الزمن حتى صارت خطرا حقيقيا على مستقبل الإنسانية جمعاء و في ظل ذلك تعرضت الاقتصاديات العالمية لأزمات اقتصادية و مالية حادة في القرن 20 و 21 أهمها أزمة الكساد الكبير في الثلاثينيات و أزمة انهيار "بروتن وودز " و الأزمة الآسيوية و مؤخرا الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و التي تغرف بأزمة الرهن العقاري و قد شملت هذه الأزمات العديد من الأسواق المالية حيث تأثرت بها اقتصاديات الدول العربية كثيرا ، و ذلك لأنها ساهمت في انخفاض أسعار

النفط و التي كانت له نتائج وخيمة على الموازين الاقتصادية الكلية في الكثير من الدول العربية المصدرة للبترول ، الأمر الذي يتطلب البحث في توزيع مصادر الدخل للدول العربية من خلال تكثيف العمل العربي البيني

المطلب الثالث : العوامل المساعدة في تنمية التجارة العربية البينية

إن توسيع و تطوير التجارة العربية البينية هو أن تقوم بدورها كمحرك للتنمية و محفز للإستثمار، وذلك من خلال إجراءات و تدابير جماعية مختلفة ، مع ضرورة الإحاطة بأهم الوسائل للرفع من مستوى التبادل التجاري البيني و من هنا يمكن ذكر العوامل التي تساعد على الرفع من مستوى التبادل التجاري العربي البيني على النحو التالي : [1]

1- **تطوير الهياكل الإنتاجية** : عل الرغم من التحولات الجذرية التي عرفتها الهياكل الإنتاجية للدول العربية وذلك خلال العقود الأخيرة و التي أسفرت على إنتاج مجموعة من السلع المصنعة والنصف مصنعة إلا أن دخولها الأسواق العربية كان محدودا و السبب في ذلك يعود إلى العراقيل التي وضعتها الجهات المسؤولة عن إنسياب السلع والخدمات من و إلى الدول العربية أو لأن هذه السلع ليست مطلوبة ، ومن هنا يستوجب على المنتجين في الدول العربية دراسة كل المتطلبات للسوق الإستهلاكي العربي و كذالك تطوير أساليب الإنتاج بإستخدام التكنولوجيا و التقنيات الحديثة .

2- **تطوير ليات التمويل** :وهذا من خلال تنشيط الدور الفعال لمؤسسات التمويل القطرية العربية والمشتركة مثل صندوق النقد العربي ، و المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و ذلك من أجل الإستفادة من رؤوس الأموال المهاجرة و كذا تخفيض ديون الدول العربية التي ساهمت بشكل كبير في إستنزاف ثروات المجتمع العربي والتي بلغت حوالي 156 مليار دولار في سنة 2008 ، وأعباء خدمة الدين التي وصلت بدورها إلى 17 مليار دولار ، ومن هنا نجد أنه بإمكان الدول العربية مساعدة هذه المؤسسات المالية من أجل أن تتخلص من مديونتها و تتجه نحو تنمية إقتصادياتها

3- **إلغاء القيود و الضوابط التي تعيق حركة التجارة العربية البينية** : و هي القيود الجمركية و غير الجمركية بكل أنواعها لأن إزالة مثل هذه العراقيل التي تعترض المبادلات التجارة في المراكز الحدودية و الجمركية سيضمن أكثر سرعة إنجاز المعاملات و بذلك يرفع حجم المبادلات التجارية

[1] محمد عبد الرشيد علي ، **العوامل الرئيسية المحددة لنمو التجارة العربية البينية** ، مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ، الأردن ، 20 – 22 سبتمبر ، 2004 ، ص ، ص 224 227

تنسيق السياسات الإقتصادية والتشريعات المالية والضريبة و تسهيل إنسياب رأس المال و الإهتمام أكثر بإقامة المشروعات الإنتاجية المشتركة .

4-**الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية** : بدلا من تصدير المواد العربية الأولية في صورتها الطبيعية إلى الدول المتقدمة بأسعار متدنية ، فإنه يستحسن إقامة مشاريع صناعية عربية مشتركة يتم فيها إجراء عمليات تصنيع وتحويل هذه المواد أفضل من إستيرادها من الدول المتقدمة بأسعار مرتفعة.

5-**إحداث تكامل صناعي و زراعي** : يمكن إقامة صناعات تكون مكملة لصناعات أخرى في المناطق حرة عربية أو خارج المناطق الحرة ، إذ أن كثير من المنتجات لم تعد تصنع في مصنع واحد بل يتم إنتاجها في مصانع واقعة في عدة بلدان ويتم تجميعها في منطقة حرة بقصد تصديرها للإسواق العالمية و كذلك بالنسبة للقطاع الزراعي الذي بدوره يتطلب صياغة سياسة زراعية عربية جماعية تقوم على أساس الإحتياجات التنموية الفعلية كذلك التنويع في الإنتاج الزراعي و ترشيد سياسات الدعم مع التوسع في التسهيلات الإنمائية و إلغاء التسعير الإجباري

6- **تحرير التجارة الثنائية** : مع أنها تعد في الحقيقة معوقا للنمو الشامل للتجارة العربية البينية إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك حيث أن معظم هذا النشاط شمل تبادل إعفاءات جمركية تفضيلية وفقا لقوائم سلعية ملحقة بها وقد أسفرت عن تحسن لابأس به في التبادل التجاري البيني .

7- **دعم إستخدام تطبيقات التجارة الإلكترونية** : و ذلك في المؤسسات و حتى المشاريع الصغيرة و المتوسطة ، لكي يساعد ذلك على إستمراريتها و يعزز من قدرتها التنافسية أمام الشركات العالمية الكبرى، وأيضا الإهتمام بتوفير البنية التحتية المتكاملة من حيث المعدات و البرمجيات و تقنيات الإتصال والربط الشبكي ، بالإضافة إلى الخدمات التتضمن وسائل الدفع الإلكتروني التي تحتاجها معاملات التجارة الإلكترونية .

8- **العمل على تطوير النظم و اللوائح و القوانين المنظمة لنشاط النقل البيني** : و يكون في المناطق التي يكون مستوى أداء النقل فيها ضعيفا ، وذلك من خلال إعادة صياغتها وهذا حتى تكون قادرة غلى الإستجابة لمتطلبات التكامل الإقتصادي بين الدول العربية ، لأن هذه النظم و اللوائح و القوانين هدفها تسهيل عمليات التبادل التجاري بين الدول العربية وكذلك القضاء على المعوقات التي تقف أمام تنمية نشاط النقل البيني .

9- **تطوير و تحديث نظم الحكم السياسية:** أي جعلها تستجيب للمتطلبات التي يمكن أن ترفع من مستوى التبادل التجاري البيني ، حيث أنه من بين متطلبات التكامل العربي هي القرارات السياسية التي تتخذ عادة لحماية كل ما هو قطري ، بدل إتخاذ قرارات تساهم في تفعيل المسار العربي القومي المشترك.

10-**خلق مؤسسات تسويقية عربية مشتركة للمنتجات الصناعية و الزراعية** : حيث تختص في مجالات التسويق المحلي أو التسويق الإستراتيجي و التصدير ، وذلك مع توفير الظروف الملائمة في إقامة هذه المؤسسات و تشجيعها في أدائها لهذه المهام وذلك بمنحها كل التسهيلات الازمة لتعزيز الأنشطة التسويقية ، وهذا وفقا للأساليب الفنية الحديثة و المتطورة ، والتي سيتحقق منها تشجيع للتجارة العربية البينية ، بالإضافة إلى تحسين إمكانيات النفاذ إلى الأسواق .

11-**وضع معايير عربية موحدة و مطابقة لمواصفات الجودة للسلع و المنتجات (الزراعية و المصنعة):** و ذلك عن طريق تحفيز مختلف الدول العربية على العمل وكذا الإلتزام بهذه المعايير الدولية ، حيث يعتبر هذا الأمر من الشروط الأساسية التي تتطلبها كفاءة الأداء في التجارة الدولية.

12-**إقامة أسواق حرة بين البلدان العربية** : وذلك بالتنسيق مع الجامعة العربية والتي لها دور كبير في تنمية التبادل التجاري البيني العربي .

13-**تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في** التجارة : وذلك بتوفير البيئة الملائمة لأداء أعماله بالتركيز على قوانين الإستثمار و جعلها متجانسة في كل من الدول العربية ، و بصفة خاصة إرجاء الثقة في هذا القطاع وذلك لما له من قدرة غلى تحسين مستوى و حجم التجارة العربية البينية .

14-**إنشاء نظام معلومات قوي** : حيث بدوره يسهل تبادل البيانات وكذلك المعلومات للتعرف على مسار التبادل التجاري البيني ، فإذا كان السبيل نحو تنمية التبادل التجاري العربي يعد من القضايا المطروحة منذ سنين عديدة ، فإن توفير الوسائل المناسبة للرفع منه أضحى يعد من الضرورات وذلك بالنظر إلى التغيرات التي تشهدها الساحة الدولية ، ولهذا تفعيل التبادل التجاري بين الدول العربية يعتبر بداية الطريق لإقامة تكامل إقتصادي عربي .

المطلب الرابع : ضرورة إستكمال مراحل التكامل الإقتصادي العربي

إن التكامل الإقتصادي العربي هو السبيل الوحيد لتعزيز الجهود القومية نحو التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وحتى يتحقق ذلك لابد من تكاتف جميع الإمكانيات العربية البشرية والمالية والطبيعية والمتوفرة في المنطقة العربية ، وذلك لتحقيق إكتفاء ذاتي بدلا من الإعتماد على الغير .

1- أهمية التكامل بالنسبة للدول العربية

أن التكامل الإقتصادي العربي سوف يؤدي إلى التحكم في نسبة من التجارة الدولية أكبر من التي تتحكم فيها كل دول عربية بمفردها ، كما سيؤدي ذلك إلى تقوية موقف الدول العربية في السوق العالمية ، وذلك فيما يتعلق بأثمان السلع أو تكاليف النقل أو الرسوم الجمركية ويجعل حصيلة صادراتها تعرف إستقرار ناجما عن التنويع في هيكل التجارة الخارجية ، كما يؤدي التكامل الإقتصادي العربي أيضا إلى رفع معدلات النمو الذي ينعكس بدوره على المؤشرات الإقتصادية الأخرى و المتمثلة في زيادة مستوى الدخل ، وكذلك مستوى الطلب على المنتجات ، إضافة إلى زيادة فرص التوضيف في الإقتصاد .[1]

2- أهمية تقسيم العمل بين الأقطار العربية

إن تنمية التجارة العربية البينية يتطلب العمل في إتجاهين أساسيين هما :[2]

- تنشيط عرض السلع العربية ، ويكون ذلك بواسطة تنويع القاعدة الإنتاجية ، وأيضا توسيع و تحسين الجودة و الإهتمام بوسائل الترويج للسلع العربية
- تنشيط جانب الطلب ، ويكون أيضا بتوسيع الأسواق القائمة أو إيجاد أسواق جديدة الأمر الذي يتطلب إزالة جميع المعوقات التي تقف أمام دخول السلع العربية إلى هذه الأسواق .

كما يمكن تقسيم الدول العربية ، وذلك وفقا لطبيعة قاعدتها الإنتاجية إلى ثلاث مجموعات هي :

- المجموعة الأولة : تتميز هذه المجموعة بإرتفاع أهمية السلع الصناعية في صادراتها وهي (مصر، تونس، لبنان، المغرب، الأردن، سوريا)

[1] محمود الحمصي ، **خطط التنمية العربية و اتجاهاتها التكامية و التنافرية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1980 ، ص94

[2] محمود الحمصي ،مرجع سبق ذكره،ص 94

- المجموعة الثانية : تتميز بتخصصها في إنتاج و تصدير النفط و هي (الكويت، السعودية، قطر، العراق، الإمارات، الجزائر ، ليبيا، البحرين، عمان)
- المجموعة الثالثة : وتتميز بتخصصها في إنتاج مواد الخام الزراعية أو المعدنية غير نفطية و تظم هذه المجموعة كل من: (السودان، الصومال، جزر القمر، جيبوتي ، اليمن ، موريتانيا)

هذا الإختلاف بين الدول العربية يتطلب التنسيق و التعاون في كافة المجالات سواء كانت إقتصادية و تجارية و خاصة في المجال الصناعي ، وذلك بإختصاص كل دولة في إنتاج أنواع معينة من الصناعات وهذا ما يجعلها فعلا تشكل تكوينا إقتصاديا متجانسا يضاهي التكوينات الإقتصادية العالمية و مثل ذلك الإتحاد الأوروبي الذي تجتمع فيه الدول غير متشابهة من ناحية العرق واللغة و المصالح وكذلك المذاهب

3- ضرورة إحياء السوق العربية المشتركة

إن إحياء السوق العربية المشتركة هو أحد الطرق الأساسية لنجاة الإقتصاديات العربية من التشرذم و التنافس فيما بينها إلى التنسيق والتكامل، ومن التبعية للغير إلى تحقيق القوة الذاتية المستقلة لبناء إقتصاد عربي موحد و متكامل و قادر على تلبية طموحات وإحتياجات الأمة العربية ، لكن رغم المدة الطويلة التي مرت على إنشاء أول تكتل إقتصادي عربي، وهذا منذ إنشاء جامعة ادول العربية 1945، والتي كان الهدف من قيامها هو تحقيق التعاون في الشؤون الإقتصادية والثقافية والإجتماعية وغيرها، إلا أن الملاحظ أن التعاون الإقتصادي العربي بقي محدود و لم يشهد تطور يذكر، وهذا ما يحتم على الدول العربية ضرورة إقامة تكامل عربي على أسس جديدة ، وذلك بالإسراع في إقامة سوق عربية مشتركة ، لأنه كلما تأخر الوضع إتسعت الفجوة و أصبحت من العسير على الدول العربية مواجهة التكتلات العالمية الكبرى، و خلال فترة إقامة السوق العربية المشترك ، إنه يجب أن يأخذ في الحسبان مسألة تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وذلك بالإنتقال إلى الإتحاد الجمركي عن طريق توحيد التشريعات والأنظمة الجمركية بين الدول المنظمة إلى المنطقة بحيث تقوم هذه الدول بتسوية أوضاعها وفق ما تنظمه إتفاقيات منظمة التجارة العالمية من تحويل للقيود غير الجمركية غلى الرسوم تعدل بها جداول رسومها، وقد كان مسطر أن يتم الإعلان عن بداية الإتحاد الجمركي وذلك سنة 2006 وهذا بالمرور عبر ثلاث مراحل هي: المرحلة الأولى (2006-2009) ، المرحلة الثانية (2010-2012) ، المرحلة الثالثة (2013-2015) ، و التي يستكمل فيها توحيد جميع الرسوم الجمركية إتجاه العالم الخارجي .

مع العلم أنه في سنة 2005 أصبحت جميع الدول الأعضاء في gafta تطبق إعفاءات جمركية كاملة 100% وهذا على السلع ذات المنشأ العربي ، كما توصل أيضا ممثلو الدول الأعضاء في المنطقة إلى إتفاقات حول الأحكام العامة ومجموعة من القواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية ، وذلك لإعتمادها من قبل المجلس الإقتصادي والإجتماعي قبل نهاية عام 2007، وتجدر الإشارة إلى أن القاعدة العامة والرئيسية لتأهيل السلعة عربية المنشأ تبقى قاعدة القيمة المضافة المحلية التي لا تقل عن 40% من قيمة المنتج، وبإعلان إستكمال قيام الإتحاد الجمركي بحلول سنة 2016 يتقرر إعفاء تبادل جميع المنتجات سواء كانت وطنية أو أجنبية وتوضع قواعد إقتسام حصيلة الرسم الجمركي الموحدة بين الدول الأعضاء.[1]

4- آليات بعث وتطوير السوق العربية المشتركة

إن الحلم الذي يراود الدول العربية في قيام السوق العربية المشتركة يمثل تطورا منطقيا للتنمية العربية كما يعد من مقدمات تطور العلاقات العربية ، إذ أنه يقوم على المصالح المشتركة ولا يمكن أن يستغل في غير ذلك ، أما عن الآليات التي من الممكن أن تعطي دفعة قوية لإقامة سوق عربية مشتركة مكتملة الشروط فيمكن ذكرها على النحو التالي : [2]

- إقامة منطقة إستثمارية عربية : تستهدف المنطقة الإستثمارية العربية جدل الوطن العربي منطقة جذابة للإستثمار الطني العربي و الأجنبي على حد سواء ، مع تفادي أن تدخل الدول العربية في حرب تيسيرات يكون الرابح فيها هو رأسل المال الأجنبي ، ويعزز هذه الجاذبية قيام سوق عربية مشتركة .

- تطوير الأسواق الآلية العربية و الربط بينها : وذلك بما يحقق إستقرار أسعار الصرف ويكفل قابلية العملات العربية للتحويل فيما بينها بما يضمن استقرار البيئة الاستثمارية .

- إقامة منطقة تكنولوجية عربية : تستهدف هذه المنطقة النهوض بمستوى المعرفة التكنولوجية في الوطن العربي و تمكينه من التعامل في مجال التطوير التكنولوجي على أساس الأخذ و العطاء بدلا من الوقوف موقف التلقي الذي يثير اعتبارات التبعية تقلل من القدرات التنموية العربية ، كما تهدف المنطقة لربط الدول العربية فيما بينها بشبكات تكنولوجيا تساهم في دعم العناصر المختلفة الإستراتيجية ، وتساهم في جعل البحث و وتطوير رافدا للتنمية العربية المشتركة ، ورفع الوعي الجماهيري بأهمية العلم والتكنولوجيا للمواطنين عامة

[1]–عبد القادر رزيق المخادمي ، **التكامل الاقتصادي العربي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزاير ، ص 223

[2]– عبد القادر رزيق المخادمي ،مرجع سبق ذكره، ص 224

• إقامة منطقة مواطنة عربية : يعتبر تحقيق إنتقالية عنصر العمل من أركان السوق المشتركة إلى جانب إنتقالية رأس المال، ومؤخرا إنتقال المعرفة، غير أن إتساع النظرة مؤخرا في مجالي التنمية والتكامل إلى أبعد من الإطار الإقتصادي ليشمل بناء تنظيم مجتمعي قابل للتنمية وداعي للتكامل ، ومن ثم أن النظرة إلى التكامل لا تكتمل إلا إذا شملت النظرة إلى مواطني إقليم التكامل ،وإعتبرهم مواطنين يحملون مواطنة مشتركة .

• التنمية العربية المشتركة : يعتبر التكامل الإقتصادي من أهم أدوات تحقيق التنمية العربية المشتركة، غير أن هناك قدرا من التعاون على إحداث التنمية القطرية يلزم تدبيره في إطار مشترك من أجل تمكين الأقطار العربية من الإسهام الفعال في الجهود التكاملية والإستفادة منها، ويظهر هذا بوجه خاص بالنسبة إلى الأساليب التكاملية القائمة على التبادل من خلال السوق المشتركة بإعتماد عدد من البرامج الصناعية المشتركة و نجاحه في المجالات المعدنية والهندسية والصناعية والكيماوية والبتروكيماوية، تستهدف تمكين الدول الأطراف من النهوض بدرجة التشابك الاقتصادي الداخلي والبيني، وكذا حصول التعاون العربي المشترك بالنسبة لبرامج الصناعات الإلكترونية في مجالات المعلومات و الاتصالات بغرض تعزيز المنطقة التكنولوجية العربية .

• إنشاء غرفة تجارية : تقوم هذه الغرفة بعمل الدراسات اللازمة لقيام السوق العربية المشتركة ودراسة المعوقات التي تواجه إنشائها ، على أن تقوم الغرف العربية بتمويل هذه الدراسات ، كما يجب أن توفر لها خبراء المدرسين في هذا المجال وتمتد هذه الدراسة لتغطي أساليب الاتصال وتوفر المعلومة المناسبة في الوقت المناسب للبائع و المشتري ، كما توفر المعلومات الخاصة بالفرص الاستثمارية .

• تشجيع إنشاء شركات عربية مساهمة على المستوى الوطني : حيث تكون المساهمة في هذه الشركات متاحة لجميع مواطني الدول العربية ، مع إعطاء هذه الشركات العديد من الميزات الضريبية و الجمركية لتعمل في نشاط ملائم ينعكس إيجابا على مردودها الاقتصادي .

• وضع نظام يقوم أساسا على الفصل التام بين السياسة و الاقتصاد : يتضمن عدم وجود مضايقات تفسد استمرار عملية التكامل ، ومن هنا تنصح الحاجة إلى ضرورة إنشاء محكمة عربية دورها فض المنازعات الاستثمارية التي قد تنشأ بين المستثمر و الدولة المضيفة للاستثمار ، بدل أن تتدخل الحكومات العربية لحل النزاعات لأن هذا ما سيؤدي في الأخير إلى نشوب خلاف بينهم يعرقل مسار التكامل العربي.

خاتمة الفصل

من خلال ما تطرقنا اليه في دراستنا السابقة و حسب الاحصائيات المتوفرة تبين لنا أن الاقتصاديات العربية تمتلك مكانة ضعيفة في الاقتصاد العالمي نضرا لضعف الوزن النسبي لتجارتها الخارجية من حجم التجارة العالمية ، إضافة إلى محدودية قاعدة منتجاتها ، كما أن افتقارها للمنهجية العلمية و العملية لعملية تحرير التجارة إلى إعاقة تفعيل العمل العربي المشترك و رغم تفعيل مسار التجارة البينية في أطار العمل العربي المشترك ، ألا أن هذه الأخيرة تطورت بشكل ملحوظ من حيث الكم لكن من حيث الخصائص و الهيكل السلعي و التوزيع الجغرافي لم تتغير على الاطلاق حيث احتل النفط الهيكل السلعي و الاتحاد الاوروبي كشريك تجاري أول ، كما أن نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية لم تتجاوز 10 في المائة في أحسن الأحوال ، كما قامت الدول العربية مجتمعة بجهود عديدة لزيادة التبادل التجاري فيما بينها من خلال عقد الاتفاقيات و إنشاء المناطق الحرة أهمها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و رغم ازدياد حجم التجارة و نموها إلا أن نسبتها من التجارة الخارجية بقيت متواضعة ، و يعود ذلك إلى مجموعة من العوائق السياسية و الاقتصادية ، هده العوائق تجعل من تطوير التجارة العربية البينية أمرا ملحا و ضرورة لابد منها كي تستطيع الدول العربية بناء تكتل اقتصادي عربي يقف في وجه التحديات الراهنة و المستقبلية التي تهدد أمن وسلامة التعاون الاقتصادي العربي

الخاتمة العامة

الخاتمة

سعت الدراسة إلى البحث في أثر اتفاقيات التعاون والشراكة العربية – العربية والعربية – الأجنبية كمتغير مستقل على تطور حجم التجارة العربية البينية كمتغير تابع والكشف عن طبيعة هذه العلاقات وما أفرزته من نتائج على المستوى القطري والإقليمي للدول العربية وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي بشكل رئيسي، كما استندت بصورة دقيقة إلى الوثائق الأساسية، كنصوص الاتفاقيات المبرمة والإحصائيات المسجلة عبر المؤسسات الاقتصادية والدولية، وقد توصلت الدراسة إلى أن تنمية التبادل التجاري العربي لن يصل إلى المستوى المطلوب ما لم يتم القضاء على المعوقات التي تقف أمام تطوره والتصدي للتحديات التي يفرضها النظام الاقتصادي العالمي الجديد كالمشاريع الإقليمية المنافسة للتكامل الاقتصادي العربي مثل الشراكة الأورومتوسطية ومشروع الشرق أوسطية كل هذه المعطيات شجعت في إطلاق مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ليوفر قاعدة تعاون اقتصادي عربي مشترك ويساعد على تلبية طموحات الدول العربية، مما يعني أن نوع العلاقة بين متغيري الدراسة هو طردي بالنسبة للاتفاقيات التعاون والشراكة العربية–العربية، بمعنى أن هذه الأخيرة تؤثر بشكل ايجابي على حجم التجارة العربية البينية، وعكسي بالنسبة لاتفاقيات التعاون والشراكة العربية–الأجنبية، أي أن هذه الأخيرة تؤثر بشكل سلبي على حجم التجارة العربية البينية مع احتمال استفادة الدول العربية منها مجتمعة وليست فرادى.

وبعد الدراسة التي قمنا بها من خلال موضوع بحثنا هذا، توصلنا إلى بعض النتائج والتوصيات.

النتائج :

في سياق ما عرض من حالة التجارة العربية البينية والعوامل المحددة لنموها كمدعم رئيسي للاقتصاد العربي في تكامله يمكن استخلاص ما يلي:

– حتمية العولمة في الوضع الاقتصادي الراهن بحث أصبح من المستحيل على الدول العربية العيش في معزل عن العالم نظرا للعلاقات الاقتصادية الراهنة .

– تظهر أهمية التجارة العربية البينية، حيث تعتبر وسيلة لتنمية الإنتاج العربي وتنمية التجارة الخارجية، إلى جانب كونها أساسًا لتحقيق التكامل بين الدول العربية، كما أنه على الرغم من التطور الذي شهدته اقتصاديات الدول العربية من إصلاح اقتصادي وإعادة هيكلة، فان التجارة البينية مازالت تعاني من ضعف شديد إذ أنها تقدر بنحو 10% من إجمالي قيمة التجارة العربية، بينما تستورد الدول العربية نحو

92% من احتياجاتها من العالم الخارجي، وذلك يرجع إلى وجود العديد من المعوقات التي تمنع تدفق التجارة العربية البينية.

– ارتباط الدول العربية باتفاقيات تجارية مع الدول الأجنبية تتطلب معاملة خاصة بعيدًا عن باقي الدول الأعضاء في المنطقة، فعلى سبيل المثال ارتبط عدد كبير من الدول العربية باتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي دون التشاور مع الدول الأعضاء الأخرى، كما لا توجد قاعدة صناعية متكاملة بين الدول العربية إلى جانب عدم وجود تنسيق في انتاج بعض السلع مما يؤدي الى التضارب في انتاج السلع وتكرارها في الدول الأعضاء.

– أشار التحليل القياسي إلى عدم وجود علاقة إحلالية بين التجارة العربية البينية و التجارة العربية غير البينية، وأن الاتفاقيات التجارية العالمية تأثر بشكل إيجابي على التجارة العربية البينية والإجمالية ، وإلى عدم وجود اتجاهات نمو هامة في الأجل الطويل في التجارة البينية العربية .

– عدم مطابقة المواصفات العربية للمواصفات العالمية اذ أن معظم المواصفات الموجودة في المنطقة غير موحدة وغير مطابقة للمواصفات القياسية العالمية، اذ أن كل دولة تتولى تحديد مواصفاتها بمفردها وذلك يتنافى مع آليات الاقتصاد الحر.

– تأثر التجارة العربية بالعلاقات السياسية الثنائية حيث يرتفع حجم التبادل التجاري مع ارتفاع العلاقات الثنائية الجيدة بين الدولتين وان تباعدتا جغرافيًا. وفي الوقت نفسه ينخفض التبادل التجاري بين دولتين متجاورتين الى مستوى الصفر في حالة تدهور علاقاتهما السياسية. الى جانب وجود العديد من القيود النقدية على التحويلات والمدفوعات التي تجري بين بنوك الدول العربية، الى جانب عدم توافر البيانات الخاصة بإمكانات المنتجين ورغبات المستهلكين وفرص التمويل والاستثمار والسياسات المالية والنقدية وغيرها من المعلومات التي يحتاجها المصدرون والمستوردون لتمكينهم من اتخاذ القرارات الصحيحة في مجال التسويق تصديرًا واستيرادًا.

– ضمان حرية حركة البضائع و الأفراد و رؤوس الأموال مترافقا بالبيئة السلمية في المنطقة.

– ضرورة و حتمية تأسيس سوق عربية المشتركة للرفع من مستوى وحجم التبادل العربي البيني .

التوصيات:

من النتائج السابقة، يمكن عرض بعض التوصيات الهامة من أجل تطوير وتفعيل التجارة العربية البينية و التي تتمثل في:

– تحديد العمل الإقتصادي العربي المشترك وعدم تعريض العلاقات الإقتصادية العربية لأثار الخلافات السياسية العارضة بين الدول العربية

– ضرورة منع أي محاولات للإتفاق على منطقة التجارة الحرة لتعطلها وعدم السماح للأطراف غير العربية للإستفادة من التحولات التجارية من إنفتاح الدول العربية على بعضها البعض.

– الإستقادة من الفرص التي تتيحها منطقة التجارة العربية الكبرى للإستثمار في زيادة الإنتاج من المحاصيل و السلع الغذائية الأساسية وصولا إلى تحقيق الأمن الغذائي العربي .

– الإسراع في إستكمال قواعد المنشأ العربية التفضيلية من أجل زيادة القدرة على تتبع منشأ السلع المتبادلة بين الدول العربية.

– إنشاء مركز توثيق المعلومات التجارية للدول العربية يتولى نشرها و توزيعها على الدول الأعضاء.

– ضرورة العمل على تجاوز المدخل التجاري العربي المتكامل و الانتقالي بمنطقة التجارة العربية الكبرى من مجرد منطقة للتجارة إلى منطقة للإنتاج أيضا.

– ضرورة توفير بنية تحتية عربية مشتركة تتضمن وسائل النقل و الاتصالات و إيجاد شبكة للطرق تربط أجزاء الوطن العربي فيما بينها.

– السعي إلى تذليل العقبات التي تعترض طريق التجارة العربية البينية من أجل قيام التجارة بدورها الطبيعي كمحرك للتنمية ومُحفز للاستثمار، ولا شك بأن هذا يتطلب جهوداً جماعية وإجراءات وتدابير تكفل توفير الأُطر القانونية والهياكل التنظيمية والخدمات المساندة.

– لتخفيض كلفة التجارة العربية البينية لا بد من تطوير البنية الأساسية في مختلف الدول العربية، بحيث يساعد ذلك على تسهيل الترابط بين هذه الدول ويؤدي إلى تحقيق وفورات في تكاليف النقل والاتصالات البينية مع الدول الأخرى.

– العمل على تطوير شبكات النقل لربط الدول العربية ببعضها والتقليل من التكاليف، لاسيما السكك الحديدية نظرا لأهميتها في تقليص كُلفة الصادرات والواردات في آن معاً، علماً بأن شبكة الطرق البرية

وإن كانت أوضاعها جيده بشكل عام في الدول العربية إلاّ أن قدرتها على خدمة التجارة تبقى محدودة عدا عن كُلفتها المرتفعة مقارنةً بوسائل النقل الأخرى.

– إنشاء موانئ مناسبة في بعض الدول العربية لتعزيز تواجد السلع العربية في الأسواق الإقليمية والدولية، وتسهيل إنهاء المعاملات الجمركية والضريبية للواردات العربية من خلال نافذة واحدة في الموانئ العربية.

– تعزيز نهج الاستفادة من اتجاهات العولمة وذلك من خلال تطوير المؤسسات والعمل على رفع كفاءة أدائها وتطوير الكفاءات الإدارية بالإضافة إلى تطوير جوانب التكنولوجيا المتقدمة والاتصال والبرمجيات وغيرها وتوظيفها بشكل فاعل في العملية الإنتاجية للمساهمة في تقليل تكاليف الإنتاج للسلع المتاجر بها.

– إيجاد مواصفات قياسية عربية للسلع التي يتم تبادلها ضمن دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى لأن المواصفات المختلفة تشكل حاجزاً أكثر تعقيداً من الحواجز الجمركية القائمة.

– تنمية التجارة الإلكترونية باعتبارها إحدى وسائل تعزيز التجارة العربية البينية وهذا يتطلب تنمية الوعي بأهميتها وتطوير البنية الأساسية الخاصة بها وإيجاد البيئة التشريعية والقانونية لتسهيل ممارستها.

– إشراك القطاع الخاص في القرارات ذات العلاقة بالتجارة العربية البينية بحيث يفسح المجال أمامه للمساهمة بالإقتراحات الكفيلة بتقليص كلفة هذه التجارة، وهذه المشاركة تعزز التوجه إلى الإنفتاح على مختلف الفئات الإجتماعية ودفعها للمساهمة في عملية البناء والتطوير الاقتصادي والاجتماعي في البلدان العربية.

– العمل على تحسين مناخ الاستثمار خاصة على صعيد تسهيل اجراءات تراخيص الأعمال وتلك الخاصة بالاسراع في انهاء النزاعات القانونية، الى جانب تطوير مرافق البنية الأساسية من طرق وموانئ ووسائل اتصال.

– الى جانب ضرورة الحرص على تعديل وتحديث التشريعات القانونية كون العديد منها لا يزال يؤكد أهمية الحماية و الاغلاق، وكذلك ضرورة العمل على تعزيز الشفافية وتحديث وتوحيد المعلومات حول التجارة العربية، وضرورة توسيع قاعدة المنتجات العربية من خلال الاستثمار في القطاعات الانتاجية كافة والحرص على تفادي تكرار الصناعات بين الدول العربية وذلك من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها.

– تفعيل دور القطاع الخاص اذ تقع عليه مسئولية كبيرة في إطار مواجهة معوقات التجارة البينية وذلك عن طريق تطبيق الأساليب المتطورة في الادارة والتسويق والعمل على تعظيم الميزة التنافسية للمنتجات السلعية والخدمية على حد سواء من خلال تخفيض تكلفة الانتاج وزيادة جودة المنتج.

– ضرورة العمل على انشاء شبكة مواصلات متكاملة من خلال توفير أحدث الأجهزة والمعدات والطاقات البشرية المؤهلة، وقيام البنوك العربية بتمويل استثمارات النقل متعددة الوسائط، الى جانب ضرورة انشاء اتحاد عربي لمتعهدي النقل متعدد الوسائط، وكذلك العمل على توحيد مواصفات الشاحنات والطرق وانشاء مراكز جمركية مشتركة بين كل دولتين مشتركتين في الحدود البرية.

آفاق البحث :

بعد كل ما تطرقنا له من عناصر البحث، إلا أنه تبقى بعض النقاط الغامضة و الناقصة التي يمكن أن تعالج في البحوث و الدراسات الأخرى التي بإمكانها أن تفتح آفاقا واسعة للبحث العلمي ، و تضيف إلى نهر حضارتنا العربية العريقة و دراساتنا السابقة.

ويمكن أن نذكر على سبيل المثال بعض الإقتراحات لمواضيع بحث نراها جديرة لأن تكون أبحاث أكاديمية مستقبلية:

– دور القطاع الخاص في رفع من مستوى وحجم التجارة العربية البينية

– دور الإرادة السياسية في تفعيل التبادل التجاري العربي

– تنمية أسواق رأس المال ودوره في تفعيل التبادل العربي البيني

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1. احمد عارف العساف ، محمود حسين الوادي ، **اقتصاديات الوطن العربي** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010

2. د. عبد المطلب عبد الحميد . **السوق العربية المشتركة** . الطبعة الأولى . مجموعة النيل العربية . 2003

3. د. عمر صقر . **العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة** . الدار الجامعية للنشر مصر . 2000 /2001

4. د. هيفاء عبد الرحمن يلسين التكريتي . **آليات العولمة الاقتصادية و آثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي** . دار الحامد للنشر . طبعة اولى . 2010

5. د.المرسي السيد الحجازي ،أستاذالإقتصاد و عميد كلية التجارة –جامعة بيروت العربية ،**تقويم لتجربة السوق العربية المشتركة**

6. د.زينب حسين عوض الله، **إقتصاد دولي**، دار الجامعة الجديدة 2004،

7. د.كامل بكري ، **إقتصاد دولي** ن دار الجامعية 2001

8. د.محمد توفيق عبد المجيد . **العولمة و التكتلات الاقتصادية** . دار الفكر الجامعي الاسكندرية . سنة 2013

9. زينب جابر–أحمد مرعي – قطب محمد مصطفى ،**الإتفاقيات الدولية** ،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر الطبعة الأولى 2008

10. عبد القادر رزيق المخادمي ، **التكامل الاقتصادي العربي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزاير

11. عبد المطلب عبد الحميد ، **السوق العربية المشتركة (الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**)مجموعة النيل العربية

12. عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول الناميـــة.**

13. الدكتور مصطفى العبد الله ألكفري ،**أهداف جامعة الدول العربية** ،كلية الاقتصاد – جامعة دمشق.

14. محمد عبد الرشيد علي ، **العوامل الرئيسية المحددة لنمو التجارة العربية البينية** ، مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي ، الأردن ، 20 – 22 سبتمبر ، 2004.

15. محمد محمود الإمام ،**الوطن العربي و مشروعات التكامل البديلة (أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الإقتصادية)** ، حقوق الطبع و النشر المحفوظة للمركز ،الطبعة الأولى ببيروت ماي 1997 ،مقالة:سلطان أبو علي

16. محمود الحمصي ، **خطط التنمية العربية و اتجاهاتها التكاملية و التنافرية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1980

17. نزيه عبد المقصود مبروك ،**التكامل الإقتصادي العربي و التحديات العولمة مع الرؤية الإسلامية** ،دار الفكر الجامعي 2006،

مواقع الأنترنت

1. http://www.arab-api.org/ المعهد العربي للتخطيط

2. http://ar.wikipedia.org/wiki/ الشراكة

3. http://www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t-290617.html

4. http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=132389

5. http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/5790

6. دكتور مصطفى العبد الله الكفري ،جامعة دمشق –كلية الإقتصاد ، مقالة على الرابط : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=13519

7. www.elbassair.net ، نشأة الجامعة العربية ،

8. محمد عبد العاطي ،مجلة الجزيرة.نت ، http://www.aljazeera.net/specialfiles/

9. http://www.aidmo.org/aiic/index.php?option=com_content&view=article&id=158&Itemid=139

10. إتحاد المغرب العربي http://ar.wikipedia.org/wiki

11. http://www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/ /bilateralarabagsummaryinarabic.doc

12. http://www.albawabhnews.com/768474

13. http://www.f-law.net/law/threads/إتفاق 39183- والعراق -الأردن- بين- إقتصادي-

14. http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=435#.VTLHFCGWrIW

15. محمد عبد الله المنشاوي ، http://www.minshawi.com/node/54

16. http://www.shbab1.com/2minutes.htm

17. http://www.lawjo.net/vb/archive/index.php/t-32464.html

18. http://www.mafhoum.com/syr/articles_02/khoury/khoury.htm

19. http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=87972

20. http://www.alittihad.ae/details.php?id=78891&y=2013

21. http://enaraf.org/en/page/171

22. http://www.alyaum.com/article/1176253

مذكرات

1. الشرع العالية، **أثر إتفاقيات التعاون و الشراكة على حجم التجارة العربية البينية**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير تخصص تجارة دولية سنة2011،

2. سليمان بلعور، **أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية حالة مجمع صيدال**، مذكرة نيل شهادة ماجستير،

3. موسى أأحمد علاونة، رسالة دكتوراه **أثر التعاون الإقتصادي العربي الثنائي على العلاقات السياسية الثنائية** ،سنة 2002

4. بوسول السعيد ، مذكرة ماجيستير بعنوان **واقع التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية و آفاقه**

5. خليفة موارد، مذكرة شهادة ماجيستير**التكامل الإقتصادي العربي**

6. هويدي عبد الجليل ،**إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطيةعلى التجارة الخارجية في الجزائر** ،مذكرة لنيل شهادة ماجيستير

7. بلقاسم طراد ، مذكرة ماجيستار ، **التجارة العربية البينية و دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي** ، جامعة بسكرة، 2013

منتديات و تقارير و مجلات

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد . نضرة عامة حول اقتصاديات الدول العربية عام 2012

2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2012

3. د.الجوزي جميلة،التكامل الإقتصادي العربي واقع و آفاق ،جامعة الجزائر ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا العدد5

4. السودان–ومصر– والحريات الأربع/ مقالات رأي (تحليلات)،

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/4/10

5. إعلان منتدى التعاون العربي – الصيني الموقع من قبل وزير خارجية جمهورية الصين الشعبيةو الأمين العام لجامعة الدول العربية بتاريخ 2004/09/14

6. د.عمر الكتاني،جامعة محمد الخامس –الرباط،مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير العدد 08 لسنة2008،مقالة تحت عنوان : إتفاقيات التبادل الحر بين المغرب و الإتحاد الأوروبي والمغرب والولايات المتحدة الأمريكية – دراسة المقارنة حسب القطاعات الإقتصادية

7. منتدى كلية الحقوق –جامعة المنصورة – مصر،

http://www.f-law.net/law/threads/39135–

8. د.سامي محمد السياغي ،التعاون الإقتصادي و التجاري بين إفريقيا و العالم العربي ، ورقة عمل مقدمة لإجتماع غرف التجارة و الصناعة في إفريقيا والعالم العربي –الرباط المملكة المغربية 2012

9. www.tas.gov.eg.arabic/tardeagremments/countriesandregions/ إتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري

10. جريدة البناء، يومية سياسية قومية إجتماعية ، العدد 1509–بتاريخ 2014/08/14

11. الوحدة-اليمنية/http://ar.wikipedia.org/wiki

12. البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، قرار المجلس الاقتصادي و الاجتماعي رقم 1317بتاريخ1997/02/19

ملخص :

تأتي هذه الدراسة بغرض دراسة آفاق التعاون الاقتصادي على حجم التجارة العربية في ظل التجمعات العربية والتكتلات العالمية القائمة تحت عنوان اثر اتفاقيات التعاون و الشراكة على حجم التجارة العربية البينية ، حيث توضح آليات التعاون الاقتصادي العربي من خلال التعرف على سمات وخصائص الاقتصاد العربي وتجارب التعاون الاقتصادي في الدول العربية والوقوف على جهود الدول العربية في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية وهيكل التجارة البينية في سبيل تحقيق التبادل التجاري البيني .

كما تبرز اتجاهات القدرة التنافسية للاقتصاد العربي ، من خلال مفهوم المنافسة العالمية وتحليل اتجاهات التجارة الخارجية العربية وميزان مدفوعات الدول العربية و الوقوف على موقع الاقتصاد العربي من العولمة ،و تعتبر تلك التحديات و المعوقات المتعددة الأبعاد والمستويات التي وقفت أمام تطوير و تنمية التكامل الاقتصادي العربي ،برزت أساسا من خلال تسارع مسار العولمة بتجلياتها الاقتصادية ، تنامي ظاهرة الأقطاب الجيو- اقتصادية ،هذا إلى جانب تأسيس مشاريع إقليمية كالمتوسطية و الشرق أوسطية حيث يعتبر نموذج الإتحاد الأوروبي وأثره على الاقتصاد العربي تجربة فعالة لنجاحها ولقوة العلاقة الاقتصادية مع الدول العربية ، حيث يتم سرد آفاق الشراكة الأوروبية - العربية (الأورومتوسطية) واتجاهات التجارة العربية—الأوروبية وقدرة المصاريف العربية في أوروبا على مواكبة المعايير العالمية .

Résumé :

Cette étude a pour objet de mettre en avant les perspectives économiques arabes à l'ombre des groupements arabes et des cartels internationaux existants sous-titre « L'impact de la coopération et du partenariat sur le volume du commerce inter_arabe » En effet, l'étude met en exergue les mécanismes de coopération économique arabe ,à travers les caractéristiques de l'économie arabe et les expériences de coopération économique dans les pays arabes et les efforts arabes pour mettre en valeur la zone libre de commerce et les structures du commerce inter-arabe , afin d'atteindre l'échange commercial intrarégional .

L'étude se penche également sur les potentialités compétitives de l'économie arabe à traver le concept de la compétitivité mondiale en analysant les tendances du commerce extérieur et les balances de paiements des pays arabes, et la position de l'économie arabe vis avis de la mondialisation.

Elle estime que les défis multidimensionnels et mult-niveaux, sont apparus principalement a travers l'accélération du processus de la mondialisation et ses retombées économiques, l'accroissement accru du phénomène de la polarisation économique au niveau planétaire et l'établissement des projets régionaux ,tels que l'Euro-Méditerranée et l'initiative du Moyen orient.

Cette étude s'intéresse aussi au model de la communauté Européenne et son impact sur l'économie arabe .